جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي و إداري

ور المؤسسة العسكرية في عملية الإنتقال الديمقراطي بالجزائر سنة 201٩

إعداد الطالبة: نبشي فردوس

إشراف الأستاذة د.الإمام سلمى

أعضاء لجنة المناقشة

إسم و لقب الأستاذ	الصفة
د.حيمر	رئيسا
د.الإمام سلمى	مشرفا و مقررا
د.مسلم بابا عربي	مناقشا

نوقشت و أجيزت يوم:.../.../2020

السنة الدراسية: 2020/2019

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي و إداري

دور المؤسسة العسكرية في عملية الإنتقال الديمقراطي بالجزائر سنة 2019

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة**

نبشي فردوس **د.الإمام سلمى**

أعضاء لجنة المناقشة

إسم و لقب الاستاذ	الصفة
د.حيمر	رئيسا
د.الإمام سلمى	مناقشا
د.بابا عربي	مشرفا و مقررا

نوقشت و أجيزت يوم: .../.../2020

السنة الدراسية: 2020/2019

إهداء:

أهدي هذا العمل إلى أمي التي ضحت بالغالي و النفيس من أجلي ،
و إلى روح أمي الثانية فاطمة التي ربتني و كانت دائما تحفزني للدراسة رحمها الله و أسكنها فسيح جنانه وإلى بابا حمو رحمة الله عليه الذي عوضني عن حنان الأب و عن إهتمامه أسكنه الله فسيح جناته، و إلى أخي سفيان الذي لطالما ساندني و وقف إلى جانبي في كل خطوة أخطيها و إلى أستاذتي الغالية الإمام سلمى التي لولاها لما توصلت لهذا العمل اليوم، و إلى كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية و أصدقائي الأعزاء.

شكر و تقدير:

أشكر الله تعالى على توفيقي في هذا العمل و إلهامي القوة و الصبر لإتمامه، وأمتن من كل قلبى إلى أمي حبيبتي التي وهبتني كل ما تملك لأصل إلى ما أنا عليه اليوم فليحفظها الله لي و يرعاها وأتقدم بالشكر الخالص لأستاذتي العزيزة التي أحبها كثيرا و أكن لها كل التقدير و الإحترام لما بذلته من مجهود معي و صبرها علي، كما أشكر افراد عائلتي الذين ساندوني كثيرا و أخص بالذكر هناء، صفاء،هاجر، وفاء، و كل أصدقائي و أخص بالذكر منهم وهيبة حيزية رانيا صباح نعيمة أدام الله صداقتنا إن شاء الله، و صخر امال التي ساعدتني جدا بكل ما تملك اشكرها من كل أعماق قلبي و أشكر معلمي الفقي سالم و كل أساتذتي في التعليم المتوسط و الثانوي، وأشكر كل أساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين أفتخر أنني تتلمذت على أيديهم و كل الإداريين و العمال فيها، و أخص بالذكر أستاذي مسلم بابا عربي الذي ساعدني كثيرا بمساهماته الفكرية، و الدكتور خميس محمد الذي لم يبخلني بتوجيهاته و زاده الفكري، و أشكر ايضا كل زملائي طوال مساري الجامعي.

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة الأشكال البيانية	
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسة العسكرية	
تمهيد الفصل الأول	**01**
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية	**02**
المطلب الأول: تعريف المؤسسة العسكرية و المصطلحات ذات الصلة	**02**
المطلب الثاني:نشأة المؤسسة العسكرية	**04**
المطلب الثالث:مهام المؤسسة العسكرية	**07**
المطلب الرابع:خصائص المؤسسة العسكرية	**14**
المبحث الثاني: مفهوم الإنتقال الديمقراطي	**16**
المطلب الأول:تعريف الإنتقال الديمقراطي	**16**
المطلب الثاني: أسباب الإنتقال الديمقراطي	**17**
المطلب الثالث: أنماط الانتقال الديمقراطي	**21**
المطلب الرابع: مراحل الإنتقال الديمقراطي	**23**
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية و العلاقات العسكرية المدنية في ظل التحول الديمقراطي	**25**
المطلب الأول: التحول الديمقراطي و العلاقات العسكرية المدنية	**25**
المطلب الثاني: أسباب و خيارت تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية	**43**
المطلب الثالث:السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية و بناء جيش ديمقراطي	**46**
المطلب الرابع:العوامل المساعدة للجيش لإتخاذ قرار كيفية التعامل مع الثورة	**48**
خلاصة الفصل الأول	**55**
الفصل الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بالإنتقال الديمقراطي في الجزائر	

تمهيد الفصل الثاني	**57**
المبحث الأول: الحراك الشعبي في الجزائر 2019	**58**
المطلب الاول: مراحل الحراك الشعبي	**58**
المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي	**60**
المطلب الثالث: مطالب الحراك الشعبي	**63**
المطلب الرابع: مميزات الحراك الشعبي	**64**
المطلب الخامس: موقف المؤسسات السياسية و الإجتماعية من الحراك	**67**
المطلب السادس:المخاطر التي تواجه الحراك	**71**
المبحث الثاني: مظاهر تدخل المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي 2019	**74**
المطلب الاول: منهجية تحليل الخطاب	**74**
المطلب الثاني: مخرجات تحليل الخطاب	**86**
المبحث الثالث:المؤسسة العسكرية و إعادة بناء النظام السياسي الجزائري	**86**
خلاصة الفصل الثاني	**90**
الخاتمة	**92**
المراجع	**95**

فهرس الأشكال البيانية:

العنوان	الصفحة
الشكل(1): مكانة الجيش في الدول الديمقراطية	38
الشكل(2): مكانة الجيش في الدول الشيوعية	40
الشكل(3): مكانة الجيش في الحكم العسكري	42
الشكل(4): العلاقة بين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وأشكال تدخل المؤسسة العسكرية في المجتمع	45

الملخص:

تهتم هذه الدراسة بمعرفة دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول السياسي في الجزائر 2019، و ذلك من خلال طرح الإشكالية الآتية: كيف ساهمت المؤسسة العسكرية في الإنتقال الديمقراطي؟، و للإجابة على هذه الإشكالية إستخدمنا المنهج الوصفي و منهج تحليل المضمون، والإقتراب النسقي واقتراب العلاقات العسكرية المدنية، من خلال تسليط الضوء على أسباب و سيرورة الحراك الشعبي، و مظاهر تدخل المؤسسة العسكرية فيه التي استنتجناها من خطابات قائد الاركان التي كان يلقيها منذ بداية الحراك و التي كان لها التأثير الأكبر في مجريات الأحداث و أحدثت المنعرج الحاسم فيه من خلال وقوفها ضد النظام القديم و تأييدها للمطالب الشعبية. كما تطرقنا أيضا لكيفية إعادة بناء المؤسسة العسكرية للنظام السياسي من جديد، و كذا تقييم دورها في الإنتقال و التحديات التي ستواجهها مستقبلا، حيث توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية ساهمت في حل الأزمة الجزائرية من خلال إختيارها للحل الدستوري و حمايتها للمتظاهرين.

الكلمات المفتاحية: الحراك، المؤسسة العسكرية،الإنتقال الديمقراطي، العلاقات العسكرية المدنية، الخطابات،الأزمة، الحل الدستوري.

Abstract :

This study inteterested to know the role of military institution in politic transition in algeria 2019 throught posing the problematic : how did the military establishment contribute to democratic transition,and to answer about this problematic we used descriptive methodology, content analysis methodology, modular approach and civilian military relations approaching, by highlihgting the couses, the process of the popular movement and manifistation of military establishment intervention in it, that we concluded from the letters of the chief of staff which was appropriate since the beggining of the popular movevement which has the greatest impact in the course of events,and made a decisive turn on it by standing against the old regime and supporting popular demands.we also descussed how the military establishement rebuild the political system again.and evaluat its role in transition and challengs that will faced in future.where the study found that the military establishement has participate contributed to solving the demonstration.

Key words :

Popular movement, military establishement, dimocratic transition, civil military relations,speeches,the crisis,constitutional solotion .

مقدمة

مقدمة:

تتعدد الانظمة السياسية في كل بلد، فهناك الرئاسي و شبه الرئاسي و البرلماني و غيرها، و هذا حسب العلاقة بين السلطات الثالث التي كلما كان هناك فصل بينها تحققت ديمقراطية ، هذا على المستوى السياسي، أما على المستوى الأمني فهو من إختصاص المؤسسة العسكرية التي تضطلع بحماية أمن واستقرار البلاد، لكن الامر يختلف في بعض البلدان و خصوصا بلدان العالم الثالث التي يؤثر الجيش فيها في القرارات السياسية، و الجزائر أكبر مثال على ذلك التي لطالما كان الجيش فيها من صانعي سياسية البلاد و المتحكمين فيها، و الذي كان له دور في عدة قرارات مصيرية في الشأن الداخلي للبلاد، نذكر منها العشرية السوداء التي أوقف فيها الجيش المسار الإنتخابي و فرض مرشحه.و اليوم الشعب الجزائري ينتفض ضد الظلم و الإضطهاد و يسعى لإسقاط النظام الفاسد الذي عانى من ويلاته لسنوات و سنوات، نظام بدون شرعية الذي إستغل أعضاؤه الرئيس المقعد لتمرير مخططاتهم الدنيئة. و هذا ما يجعل الكثير من التساؤلات تتبادر الى أذهاننا حول إمكانية أن تتحقق سيادة عسكرية بحتة هادفة لتحقيق أغراض شخصية و رغبة في السلطة، أم سيكون هناك تحقيق لمطالب الشعب تحت رعاية هذه المؤسسة.

أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة في كونه يخص الوضع الراهن و ما تشهده الجزائر من إضطرابات و توترات و الجدال الكبير حول المؤسسة العسكرية و مساهمتها في الإنتقال الديمقراطي بعيدا عن الأدوار التقليدية للمؤسسة العسكرية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ الإجابة عن الإشكالية المطروحة و التحقق من صحة الفرضيات و محاولة لإثراء المجال المعرفي لموضوع المؤسسة العسكرية و الإنتقال الديمقراطي.
- ✓ معرفة تأثير المؤسسة العسكرية على النظام السياسي.
- ✓ معرفة التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية في إنجاح الانتقال الديمقراطي و تقييم دورها.

مبررات إختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

إن إختياري لهذا الموضوع نابع من اهتمامي الكبير بالقضايا العسكرية، كما أنه موضوع جديد ومثير للفضول و التساؤلات خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها البلاد من توتر و قلق، كما أن الأنظار كلها منصبة على المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالوضع الراهن، مما يزيد من الرغبة في الغوص فيها.

مبررات موضوعية:

- الرغبة في إثراء المعلومات حول المواضيع العسكرية.
- جدة الموضوع الذي يثير الباحث لتحليله.
- التطورات و التصعيدات الحالية التي مست الحياة السياسية و تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل المؤسسة العسكرية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة "حمدي محمد الصالح" 2018، بعنوان "علاقة السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية (2004-2018)[1] ، حيث ركزت هذه الدراسة على تحليل طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السلطة السياسية في الإنتخابات الرئاسية، و الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، حيث تناول إشكالية ما مدى تدخل المؤسسة العسكرية في السلطة السياسية بالجزائر، توصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج منها :إن المؤسسة العسكرية لعبت أدوارا سياسية فعالة و حاسمة في التاريخ السياسي الجزائري، غير أن فترة رئاسة بوتفليقة شهدت تراجعا ملموسا لهذا التدخل لصالح مؤسسة الرئاسة بعد سلسلة الجهود لتحييدها عن الحياة السياسية في ظل ضغط رهانات داخلية و خارجية.

[1] قدمت هذه الدراسة لإستكمال الحصول على متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة للسنة الدراسية 2018-2019.

.2 دراسة "سناء تريكي" بعنوان دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي–دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر 2014–2015 [1] تناولت هذه الدراسة دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في كل من مصر و الجزائر، و أشكال هذا التدخل، تحت الإشكالية التالية ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في النظام السياسي في كل من مصر و الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج منها: غياب تداول فعلي للسلطة وهو الأمر الذي ساعد على تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، إن تدخل المؤسسة العسكرية في كل من مصر و الجزائر يتم عادة تحت غطاء إقتصادي و إجتماعي و هو ما مهد للتدخل على المستوى السياسي.

3. دراسة "مسلم بابا عربي" ، بعنوان الجيش و الإنتخابات في الجزائر(1990–2004) 2005[2]، حيث ركزت هذه الدراسة على أهم مظاهر تدخل الجيش في المسار الانتخابي وإبراز أسبابها و تحديد إنعكاسات هذا التدخل واستشراف مستقبل علاقة الجيش بالسلطة و بالحياة السياسية، و طرح الإشكالية التالية: ما هي إنعكاسات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.ساعدتني هذه الدراسات في فهم العلاقة بين المؤسسة العسكرية و النظام السياسي كما قدمت لي نتائج هذه الدراسات قاعدة لتحليل موضوعي بشكل معمق.أما الجديد الذي أضافته دراستي هو معرفة كيف ساهمت هذه المؤسسة في الإنتقال الديمقراطي و ماهو الدور الذي لعبته و تأثيرها على مخرجاته و تقييم دورها في الحراك الشعبي فالمؤسسة العسكرية لها عدة أدوار و ليس فقط توفير الأمن و الإستقرار.

إشكالية الدراسة:

كيف ساهمت المؤسسة العسكرية في الإنتقال الديمقراطي في الجزائر خلال 2019 ؟

حيث تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية وهي:

1) فيما تتمثل طبيعة المؤسسة العسكرية مؤسساتيا ووظيفيا ؟
2) هل عرقلت المؤسسة العسكرية الانتقال الديمقراطي؟

[1] قدمت هذه الدراسة لاستكمال الحصول على متطلبات شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، السنة الدراسية 2014–2015.

[2] قدمت هذه الدراسة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، للسنة الدراسية 2005.

حدود الإشكالية:

الحدود الموضوعية: المتمثلة في المتغير المستقل وهو المؤسسة العسكرية، و المتغير التابع المتمثل في الإنتقال الديمقراطي

الحدود الزمنية: سنة 2019

الحدود المكانية: الجزائر

فرضيات الدراسة:

حيث تمثلت الفرضية الرئيسية في:

ساهم تدخل للمؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي خلال 2019 بشكله الدستوري، في نظامية عملية الإنتقال الديمقراطي في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- تتمثل طبيعة المؤسسة العسكرية مؤسساتيا و وظيفيا في تحقيق الامن الوطني و الاقليمي في ظل الظروف و الاحداث المتعاقبة.
- لم تعرقل المؤسسة العسكرية الحراك بل سهلت له السبل بوقوفها مع الشعب الجزائري.

الإطار المنهجي :

إعتمدت على مناهج و اقتربات و نظريات للإحاطة الشاملة بالموضوع و هي:

1) المناهج:

المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يعنى بالدراسات التي تهتم بجمع و تلخيص و تصنيف المعلومات و الحقائق المدروسة المرتبطة بسلوك عينة من الناس أو وضعيتهم، أو عدد من الاشياء، أو سلسلة

من الأحداث، أو منظومة فكرية، أو أي نوع آخر من الظواهر أو القضايا أو المشاكل التي يرغب الباحث في دراستها لغرض تحليلها و تفسيرها و تقييم طبيعتها للتنبؤ بها و ضبطها أو التحكم فيه.[1]

منهج تحليل المضمون: هو تقنية للتحليل المفصل للمضامين الموجودة داخل الوثائق من أجل سبر الدلائل و العلاقات بين الأفكار و النيات، و التي لا يمكن إدراكها من خلال القراءة البسيطة أو السطحية للوثائق. فهو مهم في تحليل خطابات الفريق الراحل أحمد قايد صالح و معرفة أبعادها و مآلاتها[2].

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما. و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة لها[3] .

2) **المقاربات النظرية:** و هي

الإقتراب النسقي: ينطلق هذا الإقتراب من خلال النظرية النسقية التي صاغها دايفيد إستون، و التي تنطلق من فكرة أن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن و الاستقرار عن طريق النمو المستمر.

وهذا ما سيفيد في معرفة طبيعة التفاعل بين المؤسسة العسكرية و المؤسسات السياسية، وتأثير البيئة الداخلية و الخارجية[4].

إقتراب العلاقات المدنية العسكرية:

وتحتوي على ثلاث نظريات وهي:

---

[1] موسى بن براهيم حزيري و صبرينة غربي، دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية و موضوعاتها في البحوث الإجتماعية و التربوية و النفسية، **مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية**، العدد 13، الجزائر، 2013،ص 26.

[2] محمد خميس، **المستقبل الامني للقوة الامريكية في افق عام 2025**،ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2019، ص 22.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر 03.

[4] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة سعيدة2008/2007. ص 25.

نظرية الانفصال: تقوم هذه النظرية على فرضية رئيسية مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة ماديا و ايديولوجيا عن المؤسسات السياسية بالدولة، وهذا بناءا على الاعتقاد بأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن السياسة لا يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات و المؤسسات المدنية، و يقتضي فرض هذا الإنفصال مجموعة من المؤسسات المدنية لديها القدرة على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة للدولة، و تعتبر فكرة إحترافية المؤسسة العسكرية حجر الأساس في نظرية الإنفصال و التي ترى أن الجيش المحترف يجب أن يكون قادرا على تقديم النصح و المشورة للقيادة المدنية و كذلك لديه الجاهزية للدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية، و لكن ينبغي ألا ينخرط في عملية صنع القرار السياسي[1] .

1. نظرية التوافق: تفترض هذه النظرية أن ثلاث شركاء هم المؤسسة العسكرية و النخب السياسية و المواطنون، ينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية، قد تتضمن إنفصالا بين المجالين المدني و العسكري، و قد لا تتضمن مثل هذا الإنفصال، كما تفترض قدرة الشركاء الثلاث على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسية للعلاقة فيما بينهم، التركيبة الإجتماعية لضباط الجيوش، عملية صنع القرار السياسي، آلية تعيين أو إختيار جنود و ضباط الجيش، النمط العسكري. فاذا حدث توافق بين الشركاء الثلاث على تلك المؤشرات قلت احتمالية حدوث تدخل عسكري، بينما اذا حدث شقاق بينهم حول المؤشرات السابقة ازدادت احتمالية مثل هذا التدخل[2] .

3. نظرية التنافس المدني العسكري:

تستخدم هذه النظرية لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو تلك التي لا تزال في مراحل التحول للديمقراطي، حيث تعتبر العلاقات العسكرية المدنية تنافسا بين العسكريين و المدنيين للسيطرة على خمس مناطق رئيسية في عملية صنع القرار و هي: تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، التنظيم العسكري، وبناءا عليه فإن مقدار السيطرة المدنية في الدولة يتوقف على نتيجة التنافس بين المدنيين و العسكريين على تلك المجالات لصنع القرار ، و عليه فان السيطرة المدنية الكاملة تقتضي سيطرة السلطات المدنية تماما على

[1] حمدي عبد الرحمن، **الجيش و التحول الديمقراطي في افريقيا**.ط1،قطر: مندى العلاقات العربية و الدولية، 2015، ص (32/31).

[2] **نفس المرجع**، ص(38/37).

الخمسة مجالات و تمتعها بسلطة لا منازع لها فيها لإتخاذ القرار في تلك المجالات جميعا. و على الجانب الاخر من السيطرة المدنية الكاملة، فان المؤسسة العسكرية يمكنها أن تقوض من تلك السيطرة من خلال تقييد سلطة المدنيين في اتخاذ القرار إما عبر قواعد مؤسسية خاصة من قبيل الإمتيازات و الحصانات الدستورية للمؤسسات العسكرية الذائعة الصيت في دساتير العديد من الدول، أو عبر تحدي السلطات المدنية من خلال التهديد بالتدخل المباشر للضغط على الحكومة أو التدخل فعلا في صورة إنقلاب عسكري ينهي الحكم المدني تماما .

مصطلحات الدراسة:

المؤسسة العسكرية: هي مؤسسة تضم افراد مكونين عسكريا، تتميز بتنظيم هرمي تسلسلي و نظام قواعد صارم، مهمتها الدفاع عن الوطن من الاخطار الداخلية و الخارجية، لكنها قد تتدخل أحيانا في الشأن السياسي.

الإنتقال الديمقراطي: هو حدوث تغيير على المستوى السياسي جزءيا و ليس كليا، أي قد يتغير الرئيس أو النظام الانتخابي و غيرها، يمر عبر مراحل متعددة و أنماط، له عدة أسباب سياسية واقتصادية و غيرها، داخلية و خارجية.

الحراك السياسي: هو تجمع لآراء و مواقف و أفكار مختلف أصناف و أطياف المجتمع، و التكتلات و القوى السياسية حول قضية ما و عادة يتسم بالطابع السلمي.

الثورة: هي إتحاد كل قوى المجتمع سياسية كانت أو اقتصادية من أجل تغيير شامل للأوضاع الاجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و السياسية، فهي تسعى لإحداث تغيير جذري يعود بالنفع للمجتمع.

خطة البحث:

إحتوت هذه الدارسة على فصلين فصل نظري و فصل تحليلي، و الفصل الأول يحتوي على ثلاث مباحث و كل مبحث يحتوي على مطاب، المبحث الأول بعنوان مفهوم المؤسسة العسكرية، و المبحث الثاني بعنوان الإنتقال الديمقراطي، أما المبحث الأخير تطرقت فيه للمؤسسة العسكرية و العلاقات العسكرية المدنية في ظل التحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني بعنوان علاقة المؤسسة العسكرية بالانتقال الديمقراطي في الجزائر خلال 2019 حيث احتوى على ثلاث مباحث، تطرقت في المبحث الاول للحراك الشعبي الذي قسمته لمطالب تناولت فيها سيرورة الحراك الشعبي و أسبابه، و مطالبه و مميزاته، و موقف المؤسسات السياسية و الاجتماعية منه و المخاطر التي تواجهه، أما المبحث الثاني فتناولت فيه مظاهر تدخل المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي من خلال تحليل خطابات قائد الأركان حول الحراك و المبحث الثالث تناولت فيه المؤسسة العسكرية و إعادة بناء النظام السياسي.

صعوبات الدراسة :

واجهت في إعدادي لهذه المذكرة صعوبات تمثلت في قلة المراجع التي تناولت الحراك الشعبي و المؤسسة العسكرية خاصة وأن مثل هذه المواضيع التي تخص المؤسسة العسكرية تمتاز بالحساسية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمؤسسة العسكرية الجزائرية و الإنتقال الديمقراطي

تمهيد الفصل الأول:

للجيش الشعبي الوطني و المؤسسة العسكرية بأكملها أهميـة كبيرة بسبب الأدوار التي يقوم بهـا في المحافظة على الأمن و حماية الحدود من أي تدخل خارجي فصحيح أن هذه الأدوار هي منوطة بأي جيش في العالم، لكن ما ميز الجيش الجزائري أنه هو الذي فجر الثورة التحريرية فهو مأسس منذ الإستعمار الفرنسي، وناضل بجانب المقاومة السياسية، و في هذا الفصل سنتطرق لكل ما يخص الجيش الجزائري من نشأة و مهام و خصائص.

المبحث الاول: ماهية المؤسسة العسكرية

المطلب الاول: تعريف المؤسسة العسكرية و المصطلحات المتداخلة معها

سنقوم بتعريف المؤسسة العسكرية و أيضا بعض المصطلحات المتداخلة معها

هي مؤسسة تضم مجموعة من الافراد المكونين عسكريا و المعروفين عموما باسم الجنود، و هي تتميز ببنية هرمية مع سلم ترتيب الرتب و حدات القيادة، كما انها وجدت من اجل ضمان الأمن داخل و خارج التراب الوطني و حماية المواطن و ممتلكاته في حالة وجود اخطار خارجية تهدد سلامة و استقرار البلاد و حفظ النظام داخله، ومنه يتضح الغاية التي من أجلها تأسست و هو تحقيق السلام عن طريق الدفاع عن المصالح الحيوية للامة[1] .

هي واحدة من ضمن مؤسسات الدولة غير سياسية قوامها الذود عن أرض الوطن ضد أي اخطار قد تهدد أمنه و استقراراه و استمراره، بعبارة أخرى هي مؤسسة إدارية بحتة فنية صرفه، ينحصر دورها في إدارة الحرب دون إتخاذ قرار الحرب ذاته، ذلك أن قرار الحرب يعد اختصاص المؤسسات السياسية لاسيما التشريعية منها، بينما تقع مهمة إختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين[2].

أما **التعريف الاجرائي** هي مؤسسة من مؤسسات الدولة، لها تنظيم هرمي و تسلسلي مهمتها الحفاظ على أمن واستقرار الوطن، لا تتدخل في السياسة في الدول الديمقراطية عكس الدول التسلطية.

الجيش: تنظيم تسلسلي هرمي يضم أناسا مسلحين تنشأه الدولة وتحصر دوره في مهمتين أساسيتين: صد المعتدين عليها، و نقل الحرب خارج حدودها، و تكلفه استثنائيا بحفظ النظام في الداخل، و يعود مبرر وجود الجيش إلى حقيقة الحرب التي تعتبر صراعا مسلحا بين طرفين أو اكثر يحاول كل واحد منهما فرض إرادته على الآخر و الحصول على مكتسبات إضافية.[3]

---

[1] وردة رزاق لقرع، **تقييم استراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية مع المتطلبات الامنية نهاية الحرب الباردة**، (مذكرة ماستر في الدراسات الامنية و الإستراتيجية.جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2015/2014، ص (د).

[2] بوعناني حسين، **المؤسسة العسكرية و دورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 2016/1990**، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية. جامعة سعيدة: كلية الحقوق و العلوم السياسية)،2018/2017، ص 25.

[3] عبد الوهاب الكيالي واخرون ، **موسوعة السياسة** ،بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 129.

الجيش الشعبي: هو إسم يطلق على الجيوش المنبثقة عن تطور العصابات خلال الحرب الثورية و تتميز هذه الجيوش عن الجيوش التقليدية بانها تمثل الشعب و تدافع عن حقوقه، و تقاتل عن مصلحة الجماهير الواسعة المشاركة في حروب عادلة، و تكون العلاقات داخل الجيوش الشعبية علاقات رفاق، و يكون الانضباط انضباطا طوعيا مبنيا على إرتفاع مستوى الوعي السياسي، و يلعب المفوضون السياسيون في داخلها دورا كبيرا في السلم و الحرب[1] .

الجيش الوطني الشعبي: هي التسمية الرسمية التي اعطيت للجيش الجزائري منذ الاستقلال عام 1962، مكون من قيادات القوات البرية، البحرية، الجوية، بالإضافة إلى قيادة عليا. مكلف بإدارة و تجهيز وحدات الجيش للقتال، و قمة الهرم في القيادة العسكرية تعود الى رئيس الجمهورية دستوريا القائد الأعلى للقوات العسكرية ووزير الدفاع الوطني، كما أن الجيش الجزائري يشكل أحد القوات العسكرية الرئيسية في القارة الإفريقية، حوض البحر الأبيض المتوسط و العالم العربي.[2]

العقيدة العسكرية: هي مجموعة من القيم و المبادىء الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري و علوم فن الحرب لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم و الحرب بما يحقق الأهداف و المصالح الوطنية، و يمكن تعريفها بأنها مصطلح عسكري عام لوصف أداء الوحدات و القوات خلال الحملات و العمليات و المعارك و الاشتباكات العسكرية المختلفة، و تشكل في الأساس خطوط عريضة و مقترحات عملية لتقديم إطار عمل قياسي موحد داخل المؤسسة العسكرية الواحدة، تساعد على إتمام المهام المختلفة أكثر من كونها مجرد قوانين و نظريات جامدة، لإيجاد حلول غير نمطية في مواجهة المواقف القتالية المتعددة علاوة على إمدادات المؤسسات العسكرية بأساليب قيام القوات المسلحة بتنفيذ العمليات المختلفة و وضع دستور محدد يستخدمه القادة العسكريين و واضعي الخطط القتالية أثناء ادارتهم للمعارك[3] .

مر الجيش الجزائري بمراحل عدة قبل أن يصل الى ما هو عليه اليوم و هذا راجع للظروف التي نشأ فيها.

---

[1] وردة رزاق لقرع، **مرجع سابق الذكر**، ص(ه).

[2] **نفس المرجع** ، ص (ه).

[3] **نفس المرجع**، ص(ه).

المطلب الاول: نشأة الجيش الجزائري:إن تاريخ نشأة الجيش الوطني الشعبي يمكن أن يبدأ من صدور نداء الفاتح من نوفمبر 1954 الذي كان بداية للعمل المسلح من أجل استرداد السيادة الوطنية لأن الجيش الوطني الشعبي كما أصبح يسمى منذ 1962 هو سليل جيش التحرير الوطني هذ الأخير لم يكن أبدا في بدايته جيشا محترفا بل كان عبارة عن مجموعة من المناضلين استجابوا لدعوة الكفاح المسلح. فقد إرتبطت نشأة الجيش الشعبي الوطني بالقناعة التي تكونت لدى أغلبية مناضلي الحركة الوطنية بعدم جدوى النضال السياسي و النضال السلمي من أجل الإستقلال خاصة بعد المجازر الهمجية ل 8 ماي 1945، هذه القناعة تجسدت في تأسيس المنظمة الخاصة لحزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب سابقا)، التي تعتبر النواة الأولى لجيش التحرير الوطني. [1] فعقد الحزب الوطني الثوري الممثل في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية الذي يتزعمه مصالي الحاج مؤتمرا سريا في بوزريعة في 15 فيفري 1947 و قرر إنشاء المنظمة الخاصة التي هي تنظيم شبه عسكري مهمته التحضير للعمل المسلح بتدريب المناضلين المخلصين على استعمال السلاح و جمع المؤن و الادوية و الاسلحة انتظارا لليوم الموعود. و يمكن إعتبار المنظمة الخاصة جناحا مسلحا لحزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية الذي بقيت مهمته التكفل بالقضايا السياسية.[2] فانفصل بذلك الحزب الوطني الثوري MTLDالى جناحين أحدهم سياسي و الآخر عسكري، و يعتبر الجناح العسكري هو العنصر الاساسي و الفعال في التنظيم الثوري، و يدعى " بمخ" المنظمة الخاصة بمعنى أنه صاحب القرار الاخير في مواجهة الاستعمار بحكم انه يتحكم في كل الوسائل الضرورية للثورة. و يمكن لنا القول أن المنظمة الخاصة هي النواة الأولى للجيش الجزائري الحديث و قد بلغ عدد أعضائهم 3000 مناضل عام 1950 أغلبهم إن لم نقل كلهم من مناطق ريفية فلاحية، و يتميزون بالإخلاص و الإيمان و التضحية و التفاني في حب الوطن و كتمان السر و الشجاعة و عين محمد بلوزداد كأول مسؤول على المنطقة و بعد وفاته خلفه حسين آيت احمد الذي أبعد سنة 1944 ليخلفه احمد بن بلة[3] .

---

[1] مسلم بابا عربي، **صناع الرؤساء بحث في سرديات الظاهرة العسكرية الجزائرية**، ج 1، الجزائر :ادليس للنشر و التوزيع، 2019، ص (16).

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**،الجزائر: دار المعرفة للنشر و التوزيع،2000، ص (12/11).

[3] رابح لونيسي، **نفس المرجع**، ص (12/11).

مع أن المنظمة الخاصة كانت خاضعة لإشراف و قيادة الحزب و كانت تعمل بالتنسيق و الموازاة مع التنظيم السياسي للحزب، فإن التمايز بين أعضاء المنظمتين المدنية و العسكرية كان أمرا واضحا و أخذ في التصاعد فكل المناضلين كانوا يتطلعون إلى عضوية المنظمة الخاصة بإعتبارها أعلى درجات الالتزام و التضحية.[1] واكتشف البوليس الاستعماري المنظمة الخاصة في مارس 1950، فالقي القبض على اكثر من 400 مناضل من أعضائها و على رأسهم مسؤولها الأول أحمد بن بلة الذي كشف هياكلها و بعض عناصرها أثناء التعذيب.[2] واضطر الكثير من عناصرها إلى الإعتصام بالجبال و الهروب إلى الخارج، وكثف اعضاء المنظمة الخاصة الذين افلتوا من القبضة الاستعمارية على القيادة السياسية للحزب MTLD بهدف إعادة هيكلة منظمتهم وإعلان الثورة المسلحة إلا أن أعضاء المنظمة الخاصة أصيبوا بخيبة أمل بعد ان تنكرت لهم القيادة السياسية بدعوة الحفاظ على الحزب و شغل السياسيون أنفسهم بالانتخابات التي كان ينظمها الاستعمار و التي تسمح لهم بالوصول إلى مناصب في المجالس البلدية و الولائية و القطرية.[3] لكن قدماء المنظمة الخاصة لم يتوقفوا منذ إعتقال قيادات هذه الأخيرة عن المطالبة داخل الحزب بإعادة بعث هذا التنظيم و تفعيل العمل المسلح بإعتباره الحل الوحيد لتحرير البلاد و تحقيق الاستقلال[4] .

ثم تفرغ قدماء المنظمة الخاصة للعمل المسلح بعيدا عن الأطراف السياسية، واجتمع أعضاء 22 من الثوريين الذين قرروا الإنتقال إلى العمل المسلح، إلا أن الثورة في الفاتح من نوفمبر، و يعتبر إعلانها بمثابة الإعلان الرسمي عن ميلاد جبهة التحرير الوطني.[5]

ثانيا: تطور المؤسسة العسكرية

بعد الإستقلال عن الإستعمار الفرنسي الذي دام أكثر من 130 سنة خرجت الجزائر مدمرة في شتى المجالات من بنى تحتية و قاعدية أصبح الجيش يحمل إسم الجيش الوطني الشعبي، و في هذا الإطار إهتم الجيش بالتكوين العسكري من خلال إرسال البعثات الى الدول الصديقة لتتكون و تتخرج من كبريات المعاهد و المدارس كمدرسة أشبال الثورة و الكلية العسكرية لمختلف الاسلحة

[1] مسلم بابا عربي، **مرجع سابق الذكر**، ص (18).
[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق الذكر**، ص (12).
[3] **نفس المرجع**، ص (12).
[4] مسلم بابا عربي، **مرجع سابق الذكر**، ص (19).
[5] **نفس المرجع**، ص(21/20).

بشرشال في 1963.و يعتبر مؤتمر طرابلس بمثابة الأرضية السياسية الشاملة للجزائر بعد الإستقلال، والتي تم إعتمادها بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بشهرين، أي في جوان 1962 ، حيث نصت فيما نصت عليه بأنه : "يفرض إستقلال الجزائر عودة جزء من جيش التحرير الوطني إلى الحياة المدنية ليوفر الإطارات للحزب ويشكل الجزء الآخر نواة الجيش الوطني"، وقد ركز هذا النص المؤسس على تنظيم جيش وطني حديث، من خلال تطوير جيش التحرير الوطني، وفي جويلية 1962، أي مباشرة عقب استرجاع السيادة الوطنية، تشكل جيش الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من حوالي 50000 مجاهد وإطار متعلم، يتميزون بدرجة عالية من الإنضباط كانوا يشكلون فيالق جيش التحرير الوطني، وكان على هذا الجيش، تولي عملية التحوير وفي الوقت ذاته الاضطلاع بمهامه الجديدة: الحفاظ على السلامة الترابية ضمن الحدود التي أصبحت تعترف بها المجموعة الدولية، حفظ النظام العام، تسهيل عودة اللاجئين، مساعدة الحكومة الجزائرية في العمليات ذات الطابع الإمدادي أو الاجتماعي... وتعلق الأمر أيضا بسد الفراغ الذي خلفته مغادرة عدد هام من الإطارات للإلتحاق بمؤسسات أخرى على غرار الإدارة والحزب[1] .

تم وضع تنظيم لوجيستي إستجابة لمقتضيات هيكلة الجيش وسيره، حيث تم في بداية الأمر إحداث مديريات المعتمدية والعتاد والهندسة والصحة والنقل والتموين، وسرعان ما أُحدثت أيضا مديريات المستخدمين والطيران والبحرية والتدريب، لتشكل هيكل الجيش الوطني الشعبي، كما حظيت هذه الهيكلة العامة الأولى بإهتمام كبير وذلك عبر هيكلة المديريات الرئيسية ووضع تنظيم فعال، من خلال فتح مدارس ومراكز للتدريب وإرسال متربصين للتكوين بالخارج للعمل بعد عودتهم بمختلف الأسلحة و المصالح وهكذا ظهرت إلى الوجود قيادة الدرك الوطني في أوت 1962 ومصلحة الإشارة في سبتمبر 1962، كما عين وزير الدفاع في 27 سبتمبر 1962، ليتم بعد ذلك إنشاء العديد من المدارس كمدرسة أشبال الثورة في ماي 1963 والكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال في جوان 1963، ثم مدرسة النقل العسكري في مارس 1964 ومدرسة الدرك الوطني بسيدي بلعباس في مارس 1964، كما صدر مرسوم قانون القضاء العسكري في22 أوت 1964، وبحلول سنة 1965 تم إنشاء المدرسة الوطنية للسلاح المضاد للطيران بالرغاية، ثم المدرسة التكتيكية للعتاد العسكري ومدرسة

[1] وزارة الدفاع الوطني
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire1_ar.php
تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/03/25.

الصحة العسكرية والمدرسة الفنية للملاحة الجوية بالبليدة في نفس السنة، إلى جانب مركز التدريب ببوغار[1].

المطلب الثالث: مهام المؤسسة العسكرية الجزائرية

تعددت و تنوعت مهام المؤسسة العسكرية فلم تقتصر على المهام الأمنية فقط بل حتى الإقتصادية و الإجتماعية

1) **المهام الأمنية:** وهي تخص كل جيوش العالم للحفاظ على أمن و استقرار البلاد و هي كالاتي:

- حماية الحدود: تشكل الحدود الجزائرية سواء من جهة طولها الكلي و خصائصها الجغرافية تحديا مزدوجا لمخطط مراقبتها و حمايتها، حيث وفرت الجزائر من أجل ضمان الدفاع عن حدودها الوسائل الضرورية التي تستجيب لهذه المهمة الصعبة و الشريفة، مهمة إضطلع الجيش الوطني الشعبي بضمانها على الدوام و بفعالية تامة مع صد كل محاولات إختراق للحدود.ويتوزع الجيش كالآتي قوات برية و تحضر من أجل تامين الدفاع عن الإقليم البري الوطني، و قوات جوية للمساهمة في الدفاع عن الاقليم الجوي، و قوات بحرية حيث تم وضع عدة مراكز للمراقبة على طول الشريط الساحلي[2] .
- مكافحة الإرهاب: شاركت معظم تشكيلات و وحددات الجيش الوطني الشعبي في مسعى حفظ الأمن، إذ تم نشرها في المناطق التي عرفت أكبر عدد من العمليات الإجرامية حيث نفذت المهام التالية: البحث و القضاء على المجموعات الإرهابية، الانتشار و التمركز حسب قرار القيادة في المناطق المعينة لها. كما صادقت الجزائر على عدة معاهدات و بروتوكولات دولية لمكافحة الإرهاب منها معاهدة الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان (15 نوفمبر 2000). [3]

---

[1] وزارة الدفاع الوطني، **مرجع سابق الذكر**.

[2] بشينية عبد الغني، "الجيش الوطني الشعبي مسيرة و تاريخ"، **مجلة الجيش**. العدد:4/2، الجزائر، نوفمبر 2012، ص (62/47).

[3] الجيش الوطني الشعبي مسيرة و تاريخ، **مجلة الجيش**، العدد 4، الجزائر، أكتوبر 2013، ص(62).

- محاربة التهريب و الجريمة المنظمة: و ذلك بمنع كل اشكالها حيث أوقفت مفارز مشتركة للجيش الوطني الشعبي بالتنسيق مع مصالح الجمارك خلال عمليات متفرقة بكل من تمنراست و برج باجي مختار و عين قزام بالناحية العسكرية السادسة (52 شخصا).
- مكافحة الإتجار بالمخدرات: حيث ضبط حراس الحدود بالنعامة 156 كلغ من الكيف المعالج.
- نزع الألغام: كانت استجابة الجزائر لمشكلة الالغام فورية فمنذ فجر الاستقلال وضعت ضمن اولوياتها بهدف إزالة كل مخلفات الإستعمار لإقامة دولة ذات سيادة تضمن أمن الممتلكات و الأفراد في فضائها الإقليمي. [1]

2) المهام الدستورية:

تطرق الدستور لمهام الجيش الشعبي الوطني إبتداءا من دستور 1963 الذي نص فيه على مساهمة الجيش على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و تطرق للمهام الاخرى في بقية الدساتير.

حيث ذكر في ديباجته سنة 1963 أن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مساهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الأنظمة الجديدة الإقتصادية منها و الإجتماعية للبلاد. كما نصت المادة 08 منه أن الجيش الوطني الشعبي، وهو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني. [2]فالجيش الشعبي الوطني ، تختلف مهمته عن الجيوش الكلاسيكية ، فهو إلى جانب مهمته الأساسية المتمثلة في الدفاع عن إقليم الجمهورية، فهو يشارك في الحياة السياسية داخل إطار حزب جبهة التحرير الوطني، كما يشارك في جميع الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية، وترجم ذلك مرة أخرى في الميثاق الوطني 1964 في القسم الثالث وسائل البناء، الفصل الثاني الدولة "إن الجيش الشعبي الوطني هو أداة في خدمة الشعب و رهن إشارة الحكومة وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن و المناضل، ويجب

[1] "الجيش الوطني الشعبي، **مرجع سابق الذكر**، ص 10.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة 08.

على جيش التحرير الوطني الشعبي أن يساهم في الإنتاج و في تركيب و رعاية الهياكل التحتية الجديدة. [1]

أما في دستور 1976 ، فقد نص على أن المهمة الأساسية للجيش الشعبي الوطني هي المحافظة على إستقلال الوطن و سيادته و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها، وحماية مجالها الجوي و مساحتها الترابية و مياهها الإقليمية و منطقتها الإقتصادية الخاصة بها، كما يساهم بإعتباره اداة الثورة في تنمية البلاد و تشييد الاشتراكية. وهو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني و دعمه كما جاء في المادة 83 منه على ان العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني، والجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني و دعمه.[2]

أما دستور 1989 فقد جاء فيه "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها و تطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، و الدفاع عن السيادة الوطنية ".تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري و الجوي، و مختلف مناطق املاكها البحرية.من خلال هذا النص يتضح جليا ان بعض الميادين التي كانت منوطة بالجيش الوطني الشعبي أصدر رئيس أركان الجيش تعليمة رقم 89/51/ج. و. ش بتاريخ 89/04/04 تضمنت المهام الأساسية الجديدة للجيش الوطني الشعبي و الواجبات المترتبة على افراده، ومما تضمنته هذه التعليمة: "لا لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي أو ضد اي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية او داخلها[3] .

أما دستور 1996، فقد نص على ما يلي "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الإستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية، كما

---

[1] سويقات أحمد، **دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر**، ط 2 من الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017،ص 420.

[2] http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19--03/1017-1976

تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2019/01/30.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم18/89، يتعلق بنشر نص تعديل الدستور 1989، المؤرخ في 28 فبراير 1989، **الجريدة الرسمية** ، العدد 234، الصادرة بتاريخ الاربعاء 23 رجب عام 1409 هـ، ص 238 .

يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، و سلامتها الترابية، وحماية مجالها البري و الجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية[1] .

كما جاء في ديباجة التعديل الدستوري لسنة 2016 أن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الإلتزام المثالي و الإستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي و يدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي و على مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين و المؤسسات و الممتلكات من آفة الإرهاب.تسهر الدولة على إحترافية الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني و على عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، و الدفاع عن السيادة الوطنية، و وحدة البلاد و حرمتها الترابية، وحماية مجالها البري و الجوي و البحري. [2]

- **مهام الجيش الشعبي الوطني في الحفاظ على الامن العمومي في الحالات الطبيعية التي نص عليها الدستور**

أولا: في حالة الحصار

ان تدخل الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الأمن العمومي في الجزائر في الظروف الإستثنائية يعد إختصاص استثنائي و ليس أصيل، لأن هذه المهام في الظروف العادية تمارسها أجهزة أخرى هي السلطة المدنية و الشرطة و الدرك الوطني. ومبررات إعلان حالة الحصار و الهدف المبتغى من ذلك هي:

-الحفاظ على إستقرار مؤسسات الدولة الديمقراطية و الجمهورية.

-إستعادة النظام العام و كذلك السير العادي للمرافق العمومية.

ويمكن للسلطات العسكرية المخولة صلاحيات الشرطة القيام بما يلي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96-438،يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، **الجريدة الرسمية**، العدد 76، الصادرة بتاريخ الاحد 8 ديسمبر 1996، ص(10) .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-01، يتضمن التعديل الدستوري، المؤرخ في 2016/03/06، **الجريدة الرسمية**، العدد 14، الصادرة بتاريخ 2016/03/07، ص(05).

- ✓ إتخاذ تدابير الإعتقال الإداري أو الإخضاع للإقامة الجبرية، ضد كل شخص راشد يتبين أن نشاطه خطير على النظام العام وعلى الأمن العمومي أو السير العادي للمرافق العمومية.
- ✓ تنشأ لجنة رعاية النظام العام على مستوى كل ولاية و تترأسها السلطة العسكرية، و التي تدرس و تنصح بتطبيق التدابير الإستثنائية التي من شأنها أن تستعيد النظام العام و سير المرافق العمومية و أمن الأملاك و الأشخاص[1].
- ✓ القيام بالتفتيش الليلي أو النهاري في المحلات العمومية أو الخاصة و داخل المساكن .
- ✓ منع إصدار المنشورات أو الإجتماعات و النداءات العمومية المثيرة للفوضى و الشغب و المضرة بالأمن.
- ✓ الأمر بتسليم الأسلحة و الذخائر.
- ✓ أمر عن- طريق التسخير- في حالة الإستعجال و الضرورة، كل مرفق عام أو مؤسسة عمومية او خاصة بأداء خدماتها.
- ✓ إمكانية إخطار المحاكم العسكرية بوقوع جنايات و جرائم خطيرة ضد أمن الدولة مهما كانت طبيعة مرتكبيها أو المتواطئين معهم.[2]

ثانيا : في حالة الطوارئ

تهدف حالة الطوارىء الى إستتباب النظام العام، و ضمان أفضل لأمن الاشخاص و الممتلكات، وتامين السير الحسن للمصالح العمومي. وقد تم إعلان حالة الطوارئ لمدة إثني عشر شهرا على إمتداد كامل التراب الوطني إبتداءا من 9 فيفري 1992، وتم تمديدها لمدة غير محددة، فلقد تصدى الجيش الجزائري للإرهاب بكل عزم و حزم، وهو أكبر تحدي له منذ الاستقلال، فكللت هذه المواجهة بالنجاح و أضحت تجربة رائدة عالميا، فقد مكنت مختلف العمليات النوعية التي نفذتها وحدات الجيش ضد فلول الإرهاب في السنوات الأخيرة من إستتباب الأمن في كامل ربوع التراب الوطني[3] .

---

[1] ياسين ربوح، **مساهمة الجيش الشعبي الوطني في الحفاظ على الامن العمومي:اختصاصات اصيلة ام استثنائية**، الطبعة الثانية من الملتقى الدولي حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص(326 /327)

[2] **نفس المرجع**، ص (326/327).

[3] **نفس المرجع**، ص(327).

مساهمة الجيش الوطني الشعبي في حماية الامن العمومي خارج الحالات الاستثنائية التي نص عليها الدستور:

ان مهمة حفظ النظام تعود أساسا لقوات الشرطة تحت سلطة وزير الداخلية إلا أن هذه المهمة قد لا يمكن لقوات الشرطة أن تتصرف فيها بإحكام، وقد تظهر غير قادرة على حماية النظام العام في بعض الحالات الإستثنائية أو الخاص كالكوارث الطبيعية أو حالات التمرد، فمشاركة الجيش الشعبي الوطني في عمليات حفظ النظام العام يعود أساسا إلى أهمية الإمكانات الكبرى المتوفرة التي تتوفر عليها من قوة و عتاد لازمتين و كذا طبيعة و تنوع المهام المختلفة التي يمكن لقوات الجيش القيام بها في مهام الحفاظ على الأمن العمومي.[1] مثل:حماية السكان و نجدتهم، حماية الأمن الإقليمي، حفظ الامن، من بينها حالة مكافحة الإرهاب و التخريب.[2]

المهام الاقتصادية: يساهم الجيش الوطني الشعبي في الإقتصاد ايضا خاصة بعد فترة الاستقلال، و أهم هذه الاسهامات:

التشغيل: تعتبر المؤسسة العسكرية من بين أكبر مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة، مثلا مصنع الذخيرة بسريانة يعمل بها 1573عامل، كما يشتغل بمصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة قرابة 700 عامل.

التعليم و التدريب الفني: لما كان العنصر البشري ثروة الجزائر الأولى و دعامة أساسية لإنجاز الخطط التنموية، فإن الجيش الوطني إنخرط بما لديه من إمكانات، ووظف كفاءته مساهمة منه في تأهيل الموارد البشرية من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين المهني و تأهيل الشباب، حيث تتوفر لدى المؤسسة العسكرية العديد من المراكز و المدارس و المنشآت التكوينية في اختصاصات متنوعة. [3]

---

[1] ياسين ربوح، **مرجع سابق الذكر**، ص(330-331).

[2] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، **العدد 205**، الفترة التشريعية السادسة، الدورة العادية الثامنة، الصادرة بتاريخ 2011/03/28، ص(04.)

[3] سالمة ليمام،**المؤسسة العسكرية و مسار السياسات التنموية في الجزائر : علاقة تأثير أم سيطرة. سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية**. جامعة قاصدي مرباح. و رقلة2017، ص (85.)

الصحة: لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا على مستوى الصحة قبل و منذ الاستقلال، ففي إطار صلاحياتها تعمل مصالح المؤسسة العسكرية على ضمان التكفل الطبي لمختلف التشكيلات العسكرية في وقت السلم أو في وقت الحرب مدعمة بالوسائل و الهياكل اللازمة لتطبيق السياسة الصحية لوزارة الدفاع الوطني. كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات معتبرة لمحاربة الأمراض الوبائية التي واجهتها بعض مناطق الوطن، كما تقوم المستشفيات العسكرية بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية.

الصناعة: من خلال مبدأ أن التصنيع المحلي و التفوق التكنولوجي أصبح من العوامل الأساسية لتحقيق سيادة الدولة، وتماشيا مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية و بعث الصناعة الوطنية من جديد، يخوض حاليا الجيش الوطني الشعبي غمار الانعاش الاقتصادي، ليصبح طرفا فاعلا في مسار تطوير النسيج الوطني الصناعي، و المساهمة في الإرتقاء بالسياسات الصناعية الجزائرية، وذلك من خلال إرساء قاعدة صناعية صلبة و خلق مشاريع واعدة بين مؤسسات ذات طابع صناعي و تجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني و مؤسسات صناعية وطنية من جهة، و شركاء اجانب ذوي سمعة عالمية، فمثلا كانت سنة 2014،سنة الصناعة العسكرية من كل النواحي، من خلال وضع قاعدة متينة لصناعات كبرى و متوسطة من شأنها المساهمة الفعالة في إعطاء دفع قوي لعملية التنمية الوطنية عبر الوطن.

السكن و النقل: حيث ساهمت المؤسسة العسكرية منذ الإستقلال بإستخدام مجنديها بتنفيذ سياسة وطنية للسكن، خاصة على مستوى المناطق الريفية و المعزولة، كبناء القرى الاشتراكية في الارياف، و كذا بناء المنشآت الترفيهية كرياض الفتح و المسرح المفتوح، وفي إطار التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، قامت المؤسسة العسكرية بإنجازات عديدة في ميدان النقل و المواصلات البرية و الجوية كبناء السكك الحديدية و المطارات. [1]

المهام الاجتماعية:

حيث ساهم الجيش الوطني الشعبي في عدة نشاطات للمجتمع أهمها:

[1] سالمة ليمام، **مرجع سابق الذكر**،ص (85/ 87).

- طريق الوحدة الإفريقية: تماشيا مع السياسة الخارجية للجزائر القائمة على التعاون الإفريقي و مساعدة دول القارة قامت بإنجاز طريق الوحدة الإفريقية، ويمثل تاريخ 171/09/16 يوما تاريخيا لن ينساه شباب الخدمة الوطنية الذين تحملوا كل الصعاب و المشقات الناتجة عن الظروف الطبيعية القاسية في الصحراء، وكان هذا الطريق عاملا مساعدا على تنقل الأشخاص و البضائع لاسيما المناطق الجنوبية للبلاد و همزة وصل بين شمالها و جنوبها، وبين و بين الدول الإفريقية.
- إنجاز السد الأخضر: لمواجهة التصحر و زحف الرمال نحو المناطق الشمالية قام الجيش الوطني الشعبي بمشروع السد الأخضر سنة 1971 على مساحة 03 مليون هكتار بطول قدره 160 كلم و بعرض 20 كلم. [1]
- الكوارث الطبيعية: تقوم المؤسسة العسكرية بدور إنمائي يتمثل في عمليات الإغاثة وإسعاف المنكوبين خلال الكوارث الطبيعية، وكذا فك العزلة عن المناطق المنكوبة و المساهمة في إنجاز البنى التحتية، خاصة في المناطق التحتية كإنشاء الطرق و شق القنوات و بناء الجسور و حملات التشجير في إطار المحافظة على البيئة. [2]

المطلب الرابع: خصائص المؤسسة العسكرية

تتميز المؤسسة العسكرية عموما بعدة خصائص وهي كالاتي:

1. إمتلاكها واحتكارها للقوة: طبقا للقانون فإن قوتها تتمثل في الأسلحة و المعدات الخفيفة الثقيلة، و كذلك الافراد المتقاتلين ذوي التدريب العسكري و الهيبة العالمية، إضافة إلى وجود المال لتأمين التسلح و تحقيق الأمن[3].

[1] حجاج عثمان، **الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية و دعم المسارات التنموية**. ملتقى دول حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمية، كلية الحقوق و العلوم السياسية و مخبر التحولات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية في التجربة الجزائرية، ورقلة يومي الاثنين و الثلاثاء 31/30 جانفي 2017، ص(489).

[2] ايجا ذهبية، اثر التحولات الاقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية دراسة حالة مصر (**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**. جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية2019/2018، ص(23).

[3] ايجا ذهبية، **مرجع سابق الذكر** ، ص(22).

2. التدرج الهرمي: هو نسق إجتماعي يتميز بالدقة في التنظيم فيه تدرج يبدأ من قمة الهرم و هو رئيس الجمهورية بإعتباره قائد القوات المسلحة وزير الدفاع، التي قادته و هو الفرد المجند و يقوم أساسا على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقة بين الرئيس و المرؤوسين.
3. الترقية في النظام العسكري: في حال توفر الشروط في الفرد العسكري كقضاء أدنى حد في رتبة معينة وانجاز مهام في ظروف طارئة، يرقى لرتبة أعلى، ويكسب العسكريون القواعد و الإجراءات من خلال التدريبات الأساسية وفق الدليل الميداني الذي يجزى العملية العسكرية إلى مراحل متعددة[1] .
4. الجيش هو أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، حيث تقوم قيادة الجيش بواسطة التثقيف و التدريب بدور جد مهم في تحقيق التكامل عبر صهر المواقف الفردية و التوجهات الدينية و الطائفية و الحزبية في ولاء أعلى هو الأمة و الوطن.

5. يتميز النسق العسكري بنسق مكثف ذاتيا، يعمل على توفير حاجات أفراده التي تمكنهم من أداء أدوارهم فيه، وغالبا ما تكون مراكز نشاط و عمل المؤسسة العسكرية في أماكن منعزلة عن المناطق المدنية[2] .

نستنتج أن الجيش الجزائري لم يؤسس مع إستقلال الجزائر بل منذ الفترة الاستعمارية، و ناضل إلى جانب القيادة السياسية، كما يتميز بتركيبته البشرية المتميزة فلقد تكون من كل أصناف المجتمع، فلاحين، شباب و غيرهم و لم تكن فيه لا طبقية و لا تمييز بل كان الشغل الشاغل هو تحقيق الإستقلال.

[1] إيجا ذهبية،**مرجع سابق الذكر**، ص (22).

[2] سناء تريكي، دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي–دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر–(**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة ام البواقي: كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2015/2014، ص(9–10).

المبحث الثاني :مدخل مفاهيمي للانتقال الديمقراطي

المطلب الاول: تعريف الإنتقال الديمقراطي و المفاهيم ذات الصلة

تعددت تعاريف الإنتقال الديمقراطي و هي كالآتي:

يعرفه "اودونيل" و "شومبيتر" بأنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي و آخر، وأثناء عملية الإنتقال الديمقراطي أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد و تنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها إكتمال تأسيس النظام الجديد و عمليات الإنتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الإنتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق إنتخابات نزيهة، الإنتقال عبر إصلاحات إقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى[1] .

كما يعرف بأنه العمليات و التفاعلات المرتبطة بالإنتقال أو التحويل من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، فهو يشير إلى مرحلة وسيطة تشهد في الأغلب الأعم مراحل فرعية، يتم خلالها تفكيك النظام غير الديمقراطي القديم أو انهياره، وبناء نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الإنتقال مختلف عناصر النظام السياسي مثل البنية الدستورية و القانونية و المؤسسات و العمليات السياسية، وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية[2] .

ولتوضيحة أكثر سنتطرق لبعض المفاهيم المشابهة له، و هي:

ترسيخ الديمقراطية: هي عملية تطوير و تعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية و عناصرها و آلياتها بشكل حقيقي و فعال.[3]

---

[1] يونس مسعودي، "التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد صفر،تلمسان 2014،ص (149).

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **الانتقال الديمقراطي:إطار نظري**، نشرت في 24/01/2013
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831.html
اطلعت على الموقع بتاريخ 2020/02/25

[3] يونس مسعودي،**مرجع سابق الذكر**، ص(150).

التحول الديمقراطي: هو عملية إستئصال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم و المحكوم على حرية، قائمة على أساس الإختيار الشعبي الحقيقي، و على الانتخابات كوسيلة لتبادل السلطة، ويعترف بوجود معارضة، ويضمن حرية الرأي و التعبير، و تؤدي الانتخابات إلى عملية تغيير دوري للحكومات و مراقبتها و السماح للعمل الحزبي .[1]

الثورة: يعرفها محمد عمارة أنها علم تغيير المجتمع تغييرا جذريا شاملا و الإنتقال به من مرحلة تطورية معينة إلى أخرى أكثر تقدما، مما يتيح للقوى الاجتماعية المتقدمة في هذا المجتمع أن تأخذ بيدها مقاليد الأمور فتصنع الحياة الأكثر ملاءمة و تمكينا لرفاهية و سعادة الإنسان[2] .

التغيير السياسي: هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة و النفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الإنتقال من وضع غير ديمقراطي إستبدادي إلى وضع ديمقراطي[3] .

الحراك السياسي: صور التفاعل و التنافس و التدافع و النشاط السياسي السلمي بين مختلف القوى و التجمعات و التكتلات السياسية في بلد ما، ما كان منها داخل الحكام و السلطة، وماكان منها في المعارضة و خارج السلطة و الحكام[4] .

المطلب الثاني: أسباب الإنتقال الديمقراطي

تتنوع أسباب الإنتقال الديمقراطي ولا تقتصر على الأسباب الداخلية فقط فحتى العوامل الخارجية تؤثر في هذه العملية، و هي كالآتي

إولا:اسباب داخلية:

---

[1] حاج طيب بعطوش، أسماء دهكال، دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي الجزائر نموذجا 1989-2016(**مذكرة ماستر في العلوم السياسية**.جامعة معسكر :كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2017/2016، ص(29).

[2] إسلام نزيه سعيد أبو عون، تداعيات الحراك العربي في ظل مفهوم الثورة و أثره على التنمية السياسية في الوطن العربي(**مذكرة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية**.جامعة نابلس:كلية الدراسات العليا)،2017، ص(16).

[3] عائشة احمد حسين،التغيير السياسي المعاصر من خلال فقه الأولويات، **المجلة الجامعة**، المجلد الثالث، العدد 18،الزاوية:2016، ص(7).

[4] عائشة احمد حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص (7).

- أسباب تتعلق بتفاقم حدة الأزمات الداخلية و عجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية: وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية و كفاءة فانه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده، وهنا قد تلجا النخبة الحاكمة في تحدي النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق يمكن القول: أن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الإنتقال الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك عن طريق الدمقرطة هو التمسك الآمن لتجنب إحتمالات تغيير النظام بالقوة. كما أن وجود معارضة سياسية قوية و قادرة على التنسيق فيما بينها و تحريك الشارع ضد النظام يعزز من فرص المساومة و التفاوض مع الحكم بشان الانتقال الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهدا للإنتقال بعد ذلك[1] .
- انهيار شرعية النظام التسلطي: تمثل مصدر شرعية النظام السياسي خلال الماضي في التقاليد الدينية و الحق الإلهي للملوك في الحكم، و بالتالي كان الملك غير مسؤول أمام شعبه عن أفعاله بمقابل تأييد الشعب له، و مع التقدم الاجتماعي و العلمي تحولت مصادر الشرعية إلى القومية و الإيديولوجية، بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشعوب تتقبل القيم و الأفكار الديمقراطية و هناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام و من هذه الأسباب:

- قد تكون أزمة الشرعية في أساسها دستورية، بمعنى أن تكون المؤسسات السياسية أو من يشغلونها لا يخضعون بالرضا أو القبول العام.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع و خاصة ظهور فئات جديدة، يعجز عن توفير فرص المشاركة لها.
- استنفاذ النظم التسلطية للأغراض التي قامت من اجلها، أي نجحت في حل المشاكل التي دفعتها لتولي مقاليد السلطة.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**.

- التغير في القيم الاجتماعية التي أصبحت أقل تقبل للحكم التسلطي و بالتالي أقل تسامحا معه[1].

- التغير في إدراك القيادة و النخب السياسية: تعد القيادة من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم إتخاذ قرار التحول الديمقراطي و كذلك نجاحه أو فشله، حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة حتى تتمكن من مواجهة المعارضين و المتشددين و توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار، و توزيع الموارد الاقتصادية و بالتالي التحول يحتاج إلى قيادة لها القدرة و الجرأة على تدشين عملية التحول الديمقراطي، و بالنسبة لدور القيادة في التحول الديمقراطي من داخل النظام السلطوي، ينطلق أصحاب هذا الإتجاه ومن بينهم "تومسون" من ملاحظة النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوط متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغير النظام من الداخل، قبل أن تجبر على ذلك فهذه النظم أدركت زيادة حجم المخاطر في حالة الإحتفاظ بالسلطة لفترة أطول[2] .

- تزايد قوة المجتمع المدني: من خلال السعي للحد من سلطة الدولة و تعزيز المشاركة السياسية و تجميع و تنمية المصالح و تدريب القيادات وتعزيز قيم الديمقراطية و وإختراق و ربط المجموعات المتنافرة في الأصل و نشر المعلومات و المساهمة في الإصلاح الاقتصادي، فهو يعد سببا قويا في عملية التحول الديمقراطي بفعل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع المدني لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة و إدارة العملية السياسية، ومن ثم وجود أو نمو المجتمع المدني دافعا لإحداث التحول الديمقراطي وهو في الوقت نفسه الذي يضمن ترقية هذا التحول وانتقاله إلى مراتب اعلي، فهو قوة لها أهميتها في الدفع إلى التحول الديمقراطي و خاصة أنه عامل يساعد على زعزعة مركز الأنظمة السلطوية، فمثلا المستوى الاجتماعي و التنمية الاقتصادية و التصنيع و التحضر كلها متغيرات على خلق و تطوير و تقوية جماعات المصالح و التجمعات الطوعية و الجمعيات المنظمة، التي أصبحت بديلة للمعلومات و الاتصالات.

---

[1] حاج الطيب بعطوش، أسماء دهكال، دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي الجزائر نموذجا 2016/1989، (**مذكرة ماستر في العلوم السياسية**، جامعة قالمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية)،2017/2016، ص(37/36).

[2] نفس المرجع، ص(38/ 39).

- النزوع الأخلاقي و الوطني: و نقصد به وجود القيم و التقاليد و الأعراف الدينية و المدنية السائدة في مجتمعات الدولة المختلفة التي تشجع الديمقراطية كنظام سياسي، أو أفضل من ذلك يكاد يكون هناك إجماع على أن هذه القيم ليست قريبة جدا من الديمقراطية إن لم تكن بعيدة عنه.[1]

فلابد أن يسود في المجتمع قيم التضامن الوطني و الاحترام المتبادل و الإيمان و الإرادة الوطنية التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم، أي وجود انساق تفتح الباب للديمقراطية .

- الأزمة الاقتصادية: يعتقد "هنتغتون" أن النمو الاقتصادي الكبير قد مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة للديمقراطية و يسر انتشارها، فالتحول إلى الديمقراطية غير وارد في الدول الفقيرة، وهكذا إن إحتمالات التحول الديمقراطي لدى هنتغتون تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة و المتوسطة العليا من النمو الاقتصادي، حيث نتج عن النمو الاقتصادي ظهور طبقة متوسطة عريضة أخذت في الاتساع مما مهد للديمقراطية، واعتبر أن فئة رجال الأعمال التي سبق أن

أبدت الحكم الشمولي قد أدت دورا قياديا في دفع التحول الديمقراطي في اسبانيا و البرازيل و الفلبين، معنى هذا أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تهيئة الأسس الملائمة و البيئة الصالحة لقيام نظم ديمقراطية.[2]

ثانيا:عوامل خارجية: و هي كالاتي

- الانتشار، و المقصود هو انتشار المعلومات المحايد نسبيا عبر الحدود بتأثر من عمليات الدمقرطة في دول مجاورة، أو عبر التأثر بنماذج ناجحة نتيجة لانتشار المعلومات و تكنولوجيا الاتصال.
- تعزيز الديمقراطية بشكل مباشر من طرف دول غربية و تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم الضغط من اجل التحول الديمقراطي أو فرض الديمقراطية كما حصل في هايتي و بنما و صربيا أو الغزو المباشر كما حصل في العراق.

[1] حاج الطيب بعطوش، أسماء دهكال، **مرجع سابق الذكر**، ص (39).

[2] **نفس المرجع**، ص(39).

- المشروطية المتعددة الأطراف في حالات ارتباط الدعم الاقتصادي و قبول العضوية في منظمات دولية بأداء الحكومات في مجالات الديمقراطية و حقوق الإنسان. [1]
- المعونات الخارجية لتعزيز الديمقراطية، حيث زادت الدول الغربية بعد التسعينيات مساعداتها للتدريب و التثقيف المدني و المساعدة في تنظيم الانتخابات و في الجهاز القضائي و في دعم وسائل الاتصال المستقلة.
- شبكات المنظمات العاملة في مجال المرافعة أو التمكين، بمعنى المرافعة عن قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية أو الانتخابات و غيرها عبر شبكات غير حكومية بدعم من صناديق تمويل أوروبية و أمريكية، وتمكين قوى اجتماعية من التأثير سياسيا.
- نشوء منظومة إقليمية رافضة للانقلابات العسكرية كما في حالة الإتحاد الإفريقي[2] .

المطلب الثالث:أنماط التحول الديمقراطي

أجمع العديد من المفكرين ان انماط الانتقال الديمقراطي لا تختلف عن انماط التحول الديمقراطي، و هي أربعة أنماط كالتي:

- **التحول من أعلى:** تتم عملية التحول الديمقراطي في هذه الحالة عندما يبادر قادة النظم السلطوية (قيادات سياسية مدنية أو قيادات سياسية عسكرية) بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية. و على الرغم من أن هذا الأسلوب من التحول يأتي بمبادرة من السلطة الحاكمة، فانه لا يعني إلغاء دور الجماهير في عملية التحول الديمقراطي، حيث يلجا القادة السلطويون في بعض الأحيان إلى التحول الديمقراطي تحت وطأة الضغوط الشعبية، و تزايد المطالب الاجتماعية بإحداث إصلاحات ديمقراطية. ومن ثم فهذا النمط من التحول قد يحدث عن طريق الأخذ ببعض سمات الليبيرالية نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية حتى يمكن للنظام الاستمرار أو تجاوز أزمة ما.و قد يحدث هذا النمط من التحول نتيجة وصول نخب جديدة إلى السلطة تؤيد تحول النظام نحو المزيد من الليبيرالية السياسة و الإقتصادية[3].

---

[1] عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي"، سياسات عربية،العدد 38، 2019.ص(14).

[2] نفس المرجع، ص (14).

[3] صدفة محمد محمود، **مفهوم التحول الديمقراطي و المفاهيم وثيقة الصلة به**، جامعة القاهرة: 2013، ص(7/6). https//www.academia.edu

- **التحول الانتقال من الأسفل:** ينتج هذا النمط عندما يتعرض النظام لضغوط كبيرة من قبل المعارضة الشعبية أي الوقت الذي تخضع فيه النخب للإرادة الشعبية الغامضة، و قد يتسم هذا النمط بالعنف فيأتي الإنتقال الديمقراطي في أعقاب مظاهرات شعبية عنيفة و مطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة، و قيام بعض أعمال العنف من قبل القوى الاجتماعية الرافضة للوضع . وقد يأخذ الدافع الأساسي للتغيير الديمقراطي في هذا السبيل القوة الناعمة المتمثلة في: الإضرابات، الاحتياجات، المظاهرات، العصيان المدني... أي الهز من الأسفل. فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط و تبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف أو الوضع القائم، و سعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، أي بوجود أغلبية المعارضة أو زيادة قوتها، وتناقص قوة الحكومة إلى أن يطاح بها، و بالتالي يتطلب من المعارضة أن تنتهك قوة الحكومة و تحول الميزان لصالحها[1].
- **التحول الديمقراطي عن طريق التفاوض:** ويعني أن عملية التحول الديمقراطي تأتي بمبادرة مشتركة من جانب النظام الحاكم و المعارضة معا، حيث يدخل النظام السلطوي في حوار مفتوح و يجلس على مائدة التفاوض مع قادة المعارضة. و قد تسفر المفاوضات بين النظام الحاكم و المعارضة على اتفاق يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية للقوى المشاركة فيه. و لا يتم التوصل إليه إلا بعد الدخول في مساومات، بل و تقديم تنازلات سواء من قبل النظام الحاكم أو المعارضة. و تتضافر مجموعة من العوامل تدفع القادة السلطويين إلى التفاوض مع النخب الرئيسية في المجتمع كتردي الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية أو تدهور شرعية النظام السياسي أو تزايد الضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح الديمقراطي. كما تلجا القوى السياسية و الاجتماعية المعارضة داخل النظام إلى أسلوب التفاوض على أمل التوصل إلى اتفاق يحقق لها بعض طموحاتها الديمقراطية. و لكن إذا ما شعرت قوى المعارضة بإغترابها و إقصائها و بالتالي عدم فعالية نمط التفاوض السلمي فان هذه القوى لن يكون أمامها بديل سوى التغيير بالعنف لتقويض النظام السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي.[2]

اطلعت على الموقع بتاريخ 2020/3/22.

[1] دنيا لعقون، الامن و الانتقال الديمقراطي في العالم– دراسة حالة مصر–(**مذكرة ماستر في العلوم السياسية**، جامعة قالمة: كلية الحقوق و العلوم السياسية) ،2019/2018، ص 69،70.

[2] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق الذكر**، ص(7).

- **نمط التدخل الاجنبي:** يحدث هذا النمط عندما يكون الانتقال الديمقراطي نتيجة لتدخلات و ضغوطات من قبل اطراف اجنبية، اي الامر يتعلق بتدخل قوى اجنبية في عملية الإنتقال الديمقراطي و لا يقصد بذلك التدخل العسكري المباشر و حسب، بل أيضا مسألة الإعانات التي تمنحها دول أجنبية، فيكون التأثير على عملية الانتقال الديمقراطي بشكل غير مباشر، فقد يكون نفوذ الدول و المؤسسات الدولية المانحة للإعلانات الاقتصادية قويا و مؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة.[1]

و نمط الإنتقال من الأسفل هو الذي ينطبق على الحالة الجزائرية فالشعب الجزائري هو الذي قام بالإنتفاض.

المطلب الرابع:مراحل الانتقال الديمقراطي:

وضع" دانكورات رستو" نموذجا للإنتقال الديمقراطي واشترط خلفية له و هي "الوحدة الوطنية"التي لابد أن تكون في وضعها السليم قبل أن يكون تصور الإنتقال إلى الديمقراطية ممكنا. وبحسب "رستو" تشير الوحدة الوطنية بكل وضوح إلى أن الاغلبية العظمى من المواطنين في ديمقراطية المستقبل لا يخالطها أي شك فيما يخص المجتمع السياسي الذي تنتمي اليه، ولا تراودها اي تحفظات حول انتمائها الى المجتمع السياسي هذا. وقد توجد إنقسامات عرقية أو انقسامات ذات طبيعة أخرى بين الجماعات التي يتألف منها السكان، وفي حال قادت هذه الإنقسامات إلى تشكيك جوهري في الوحدة الوطنية يجب عندئذ حل المشكلة أولا كي يتيسر الإنتقال إلى الديمقراطية، فلن يتغير الحكام و السياسات بطريقة ديمقراطية إن لم تكن الحدود صلدة، ويمر الإنتقال الديمقراطي حسبه بالمراحل التالية :

1) **المرحلة التحضيرية:** تشتمل هذه المرحلة في المقام الأول و الاهم على ما يصفه "رستو" بنضال سياسي مطول و غير حاسم، هنا يتحدى الأفراد و الجماعات و الطبقات و الحكام اللاديمقراطيين، و قد لا تكون الديمقراطية هدفهم الرئيس، إذ يمكن أن تكون وسيلة لتحقيق غاية أخرى أو حصيلة ثانوية للنضال من أجل غايات أخرى، مثل مجتمع أكثر مساواة، و توزيع أفضل للثروة، و توسيع دائرة الحقوق و الحريات...، كما يؤكد "رستو": (لم تمر

[1] دنيا لعقون، **مرجع سابق الذكر**، ص(71).

ديمقراطيتان قائمتان حاليا بنضال بين القوى ذاتها من أجل القضايا و المخرجات المؤسساتية ذاتها.

2) **مرحلة اتخاذ القرار**: و التي يجري خلالها إتخاذ قرار مدروس بواسطة القادة السياسيين كي يأسسوا بعض جوانب الاجراءات الديمقراطية المفصلية، و تتأسس عناصر واضحة المعالم من النظام الديمقراطي، و تعد الانتخابات الحرة و النزيهة من العلامات المهمة في مرحلة إتخاذ القرار[1] .

3) **مرحلة التحول و الترسيخ:** ليس عملية سياسية فحسب، بل تتطلب أيضا تغيرا اجتماعيا واقتصاديا.فمن دون إجراء تغييرات لتصحيح أشكال اللامساواة واسعة الإنتشار في كثير من المجتمعات، قد ينخفض الدعم السياسي للقادة المنتخبين ديمقراطيا و تحدث "دوامة من نزع الشرعية" عن النظام الديمقراطي. ولا يتحقق إلا بعد تأسيس المؤسسات الديمقراطية كلها و إثبات الديمقراطية الجديدة بأنها قادرة على تسليم السلطة إلى حزب معارض، و الأمر الأخير هو تحديها الأكثر صعوبة. فهذا النوع الفهم قد يؤدي إلى الجزم بأنه لا يمكننا مطلقا اعتبار أي من الأنظمة الديمقراطي، تقريبا نظاما تام الرسوخ، لذلك فإننا نتبع تعريف "خوان لينز" الذي ينص على الديمقراطية الراسخة هي: الديمقراطية التي لا يعتقد فيها أي من الأطراف السياسية الرئيسية الفاعلة، أو الأحزاب، أو ذوي المصالح، أو القوى، أو المؤسسات الموجودة بشكل منظم على الساحة، بوجود أي بديل للسيرورات الديمقراطية للوصول الى الحكم، كما أنها ديمقراطية لا تدعي فيها اي مؤسسة، أو مجموعة سياسية، الحق في نقض اجراءات صناع قرار منتخبين ديمقراطيا. و لا يعني هذا عدم وجود أقليات مستعدة لتحدي شرعية السيرورة الديمقراطية و التشكيك فيها عن طريق وسائل لا ديمقراطية. بيد أنه يعني أن الأطراف الرئيسة الفاعلة لا تلجأ إليها و تبقيها معزولة سياسيا، وبتعبير واضح يجب إعتبار الديمقراطية الخيار الوحيد المتاح أمام الجميع .

4) أما المرحلة الأخيرة في التحول فهي السيرورة التي تتأصل من خلالها المؤسسات و الممارسات الديمقراطية في الثقافة السياسية. فالممارسات الديمقراطية هي تلك التي لا يراها القادة السياسيون فحسب، بل و الاغلبية العظمى من السكان ايضا، جزءا لا يتجزأ من النظام

[1] غيورغ سورنسن، **الديمقراطية و التحول الديمقراطي السيرورات و المأمول في عالم متغير**(ترجمة عفاف البطاينة)،ط1، بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015، ص(80/78).

الصحيح و الطبيعي للأشياء.و تتطور الديمقراطية الجديدة اكثر فاكثر، و تدريجيا تصبح الممارسات الديمقراطية جزءا راسخا في الثقافة السياسية. وليس هناك ما هو حتمي في هذه المراحل، فليس هناك قانون تاريخي يحدد بأن سيرورة الإنتقال هذه هي النظام الطبيعي للأشياء. [1]

فالانتقال الديمقراطي يتم عبر مراحل مكملة لبعضها البعض حتى يتم بالشكل الصحيح، لكن قد تتحقق مرحلة و تبقى المراحل الأخرى مبهمة، وهذا ما حدث مع الجزائر التي توقفت في المرحلة الثانية و هي مرحلة إتخاذ القرار، حيث تم إتخاذ قرار بشان تنظيم إنتخابات، و ذلك بالإجتماع مع لجنة الوساطة و الحوار، و إذا اصبحت الممارسات الديمقراطية راسخة و حدث تغيير إجتماعي و إقتصادي كبير يمكن ان تنتقل الجزائر لمرحلة التحول و الترسيخ، و أيضا المرحلة الأخيرة من الإنتقال الديمقراطي و هي أن تترسخ هذه الممارسات في الثقافة السياسية، و هذا امرا يتطلب مجهودات من النخبة السياسية و المواطنين.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية و العلاقات المدنية العسكرية

سنتطرق في هذا المبحث لكل من المؤسسة العسكرية و التحول الديمقراطي و العلاقة بينهما في ظل ما يعرف بالعلاقات المدنية العسكرية و التي بدورها سنتطرق لكل ما له علاقة بها من نظريات و نماذج و غيرها.

المطلب الأول: التحول الديمقراطي و العلاقات المدنية العسكرية

1) أهم النظريات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية:

اولا: نظرية هنتغتون: ينطلق "هنتغتون" من الانموذج الامريكي الذي يؤسس دستوريا للعلاقة بين العسكري و المدني، حيث تقرر حزمة التشريعات الامريكية سلطة المدني على العسكري، و أين يعتبر رئيس الدولة المدني قائدا عاما للقوات المسلحة، فالجيش حسب هنتغتون مؤسسة محترفة مكلفة من السلطات المدنية أداء مهمات واضحة و محددة، وهناك صنفان من السيطرة يمكن ممارستها على العسكر: السيطرة الذاتية و الموضوعية، الاولى من خلال تقوية مجموعة واحدة أو اكثر من

[1] غيورغ سورنسن، **مرجع سابق الذكر**، ص(87/83).

المجموعات الاجتماعية على حساب العسكر، وتمارس الثانية عبر الاعتراف للجيش بقدر من الإستقلالية المحترفة، وعزل صارم للعسكري عن المجال السياسي، ومضن هذا المنطلق كان إهتمام هنتغتون بالبحث في كيفيات أداء الجيش المهمات الموكلة اليه مع تجسيد الاحترافية، و ضمان حياد الجيش بالنسبة الى المسائل المدنية و السياسية.

فالسياسي يحدد ما يجب على العسكر القيام به من دون ان يتدخل في أساليب التنفيذ، في حين يقرر العسكري طرائق التنفيذ من دون أن يتدخل في السياسات التي سينفذها.[1]

و يقترح هنتغتون التركيز على سلك الضباط بإعتبارهم السلطة العسكرية التي يمكن أن تقابل النخب السياسية، فيجب أن نعرف تعريف سلك الضباط، و الأشخاص الذين يشكلونه، و خلفيتهم الإجتماعية و الإقتصادية و الإثنية، فحسبه العلاقات العسكرية المدنية تعكس بشكل خاص العلاقة السياسية بين الدولة و سلك الضباط، فوعي خصائص سلك الضباط النفسية و الاجتماعية و الأنثروبولوجية و الاقتصادية و التاريخية يسمح بتحقيق إحترافية الجيش. و يحدد ثلاث مسؤوليات يجب على العسكري الإضطلاع بها لخدمة بلده و دولته، و هي:[2]

ا)- الوظيفة التمثيلية: فالعسكري مطالب بتقديم جميع المعلومات العسكرية و الأمنية للدولة، الأمر الذي يسمح للنخب السياسية المدنية بتحديد صورة واضحة لقدرات الدولة العسكرية ومن هنا يكون دور العسكر التمثيلي المزدوج، فهو يمثل رغبة الدولة في المعلومة داخل الجيش و يمثل في الوقت نفسه قدرات الجيش و امكاناته في جهاز الدولة.

ب)- الوظيفة الاستشارية: بالتحليلات و التقارير التي يقدمها العسكري بشان نشاط الدولة من وجهة النظر العسكرية، فعندما تتقاطع النشاطات السياسية مع النشطات العسكرية يكون العسكري مطالب بتقديم خبرته العسكرية في المسائل السياسية، فالقرار الأول و الأخير يبقى في يد النخب السياسية المدنية ممثلة برئيس الدولة، لكن اخلاقيات السياسة الديمقراطية تفرض على رئيس الدولة الإستعانة مع ذوي الاختصاص.[3]

[1] طيبي غماري، **الجندي و الدولة و الثورات العربية**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2019، ص(30).
[2] ، **نفس المرجع**، ص(31).
[3] **نفس المرجع**، ص (32).

ج)- الوظيفة التنفيذية: تطرح هذه الوظيفة مسالة الطاعة و الانضباط التي يجب ان يتميز بها الجندي المحترف، فعند اتخاذ المؤسسات المدنية قرارات سياسية ذات إمدادات عسكرية يتوجب على الضباط تنفيذها حتى وإن كانت هذه القرارت تسير في عكس إتجاه رغبة العسكر.

فهو يرى ان تدخل العسكر في السياسة و في الحياة المدنية مسالة قديمة، لذا يجب ان نركز على كيفية ضبط هذا التدخل و جعله إيجابيا، ويقترح اعطاء العسكر الاستقلالية في تسيير شؤون المؤسسة العسكرية، إستقلالية تنتج منها احترافية الضباط و الأفراد، الأمر الذي ينجم عنه جيش قوي و متماسك و محايد ايديولوجيا، و يصنف العلاقات العسكرية المدنية لثلاثة اصناف و هي:

أ- الصنف الاول:

الحالات التي تشبه انقلابات القصور، و يكون التغيير شكليا.

ب- الصنف الثاني:

إنقلابات إصلاحية: يكون الهدف تغيير جوهر النظام من خلال الإبقاء على أهم وجوهه و تغيير التوجهات الكبرى.

ت- الصنف الثالث:

الجيوش التي تمارس ما يشبه الانقلابات الثورية يكون التغيير جذريا يمس واجهة النظام و جوهره.[1]

ثانيا: نظرية فاينر

يناقض هنتغتون في أن الاحترافية ليست القوة الوحيدة أو الاساسية التي يمكنها منع رغبة العسكر في التدخل، فمن أجل كبح جماح رغبة التدخل العسكري في السياسي يجب على العسكر أن يستوعبوا اولا مبدا سمو السلطة المدنية، اذ ليست الاحترافية نتيجة سيرورة الدعم و الترقية لاستقلالية الجيش، و لا هي السيرورة التي تتسبب دعم الحياد العسكري و ترقيته بل إنها قرار سياسي صارم يحدد بوضوح و بشكل رسمي و قانوني معترف به من الجميع، يصنف الجيوش كالآتي:[2]

[1] طيبي غماري، **مرجع سابق الذكر**،ص (33).

[2] **نفس المرجع**، ص(37).

- الحكم العسكري غير المباشر: في هذا الصنف يمارس المدنيون سلطاتهم و مسؤولياتهم وفق ما تمليه عليهم تشريعات الدولة، الا انهم يقعون تحت ابتزاز العسكر من أجل الحصول على تفضيلات مادية او شخصية.
- حكم قائم على مصدرين للسلطة: هما سلك الضباط و الحزب السياسي، المسؤوليات موزعة بشكل يتناسب مع توازن قوي بين مصدرين للسلطة، فالابتزاز هنا يمارس من طرف العسكري و السياسي ضد المجتمع و المعارضة، و يبرز حاكم مستبد يعتمد شمولية سياسية مدعومة بالقوة العسكرية.
- الحكم العسكري المباشر: نظام يعلن فيه العسكر انفسهم حكما للبلد، و حتى لو شكلوا حكومة مدنية يبقى الجيش مصدرا للسلطة.[1]

تركز مقاربة فاينر للعلاقة بين العسكر و المدنيين، على ضرورة تفهم العوامل التي أدت بالعسكر إلى التدخل في المجال المدني، فنوع العوامل و درجة تأثيرها هما يحددان الشكل الذي يتدخل فيه العسكر في الحياة المدنية. و التبرير الذي يعتمده العسكر لتدخلهم من أهم استراتيجيات تثبيت الحكم العسكري بأي شكل كان، حيث تؤدي المؤسسة الإعلامية و النخب السياسية و المدنية المتحالفة مع العسكر دورا محوريا، لا يقل أهمية عن دور السلاح في تمرير تدخل العسكر، كفعل ضروري و إجباري لإنقاذ البلد من الإنهيار.

و يصنف العلاقات العسكرية المدنية كالاتي:

1. الحالات التي يستعمل فيها الضباط سلطاتهم الشرعية و الدستورية للضغط على الحكومة مثلهم مثل أي مجموعة ضاغطة.
2. الحالات التي يستعمل فيها الضباط التهديد بالعقوبات أو الإبتزاز.
3. الحالات التي يتم فيها تغيير نظام حكم مدني باخر لان الاول لم يلب طلبات العسكر.
4. الحالات التي تجري فيها تنحية السلطات المدنية و تعويضها بحكم عسكري مباشر.[2]
5.

[1] **نفس المرجع**، ص(38).

[2] طيبي غماري، **مرجع سابق الذكر** ص (41/40).

ثالثا: نظرية جانويتر

تنطلق هذه النظرية من خلفية إجتماعية، وإشراك العوامل الثقافية في نشر ثقافة أسبقية المدني على العسكري، وتحكمهم فيهم يتم عير الشبكات الاجتماعية، أي عن طريق الجندي المواطن المتشبع بقيم المواطنة و الحس المدني، يمكن بسهولة ان نقنعه بضرورة الاهتمام بمهماته العسكرية، التي يجب ان تتم تحت سلطة النخب المدنية، وبالامتناع في الوقت نفسه عن المشاركة في الحياة السياسية، كما يعول على الجندي الاحتياطي، لأنه تربى و تكون في الحياة المدنية، ثم انخرط في الجيش ليحصل على تكوين عسكري تقني، ولهذا يمكنه نشر قيم المجال المدني في المجال العسكري، و لفهم أحسن و عميق للعلاقات العسكرية المدنية تكون في فترة التحولات الاجتماعية لكل بلد، لأنها فترة يضطر فيها العسكر إلى الإستجابة للتحولات الاجتماعية بردات فعل خاصة ربما لا تظهر في الظروف العادية.[1]

و يعتبر أن العسكر فاعلون أساسيون في الحياة السياسية و لا يمكن عزلهم، و للحصول على جيش محترف حسبه يجب إندماج العسكر في الحياة المدنية و الإجتماعية، و يقترح إشراك قادة الأحزاب الوطنية في التكوين السياسي للضباط. و في مثل هذه الظروف يكون للعسكريين موقف ايجابي من الهيمنة المدنية لأنهم يعرفون أن المدنيين يقدرون المهمات و المسؤوليات الموكلة إليهم، و سيشعرون بتقاسم القيم المشتركة مع مجتمعهم، فيجب أن يبقى العسكر تحت رقابة المدنيين على مختلف مستويات الشؤون العسكرية، كما يجب أن يكون تشاور و تعاون بينهم في وضع الأهداف، بإعتبار أنه يحتاج بعضهما إلى بعض[2]، لهذا يطالب جانويتر بالتجنيد العام، لأنه يرى فيه الوسيلة المفتاحية للتلاقي بين المجال المدني و العسكري، ومن ثم يحمي من تدخل العسكر في السياسة تدخلا سلبيا.

و علاقة العسكر بالسياسة ترجع لعدة عوامل وهي:

- ✓ التحولات الاجتماعية.
- ✓ تاريخ إنشاء الجيش، وتاريخ بناء مسار الدولة.
- ✓ المحيط المحلي و الدولي.

[1] **نفس المرجع**، ص 42.

[2] طيبي غماري، **مرجع سابق الذكر**، ص(43).

- ✓ مستوى الدمقرطة.
- ✓ مستوى تطور النظامين الإقتصادي و السياسي.[1]

رابعا: نظرية مهران كامرافا

تختص هذه النظرية بالعلاقات العسكرية المدنية في الشرق الاوسط و شمال إفريقيا، وهي كالاتي:

1) صنف الضباط السياسيين المستجدين: هنا يسير النظام عسكري سابق تحول مع الزمن إلى سياسي مدني، ومن ثم سعى إلى مدينة جهاز الدولة ككل بسبب الخوف من قوة العسكر في الحياة السياسية، لكن تمارس القوات المسلحة سلطتها السياسية عبر علاقتها الرمزية بمؤسسة الرئاسة القوية، و نلاحظ في هذا الصنف تحول الجيش إلى ما يشبه الحكومة الموازية التي تحكم فعليا ولكن من خلف الستار، فحتى لو روجت الأجهزة الإعلامية للدولة أن الحاكم منتخب بشكل ديمقراطي، فإن خلفيته وامتداداته العسكرية تجعله يقدم مصالح الطائفة العسكرية على مصالح باقي الطوائف الإجتماعية.[2]
2) العلاقات العسكرية المدنية في الملكيات القبلية: فميزة هذه الدول هي إعتمادها بشكل مطلق على القوات المرتبطة بالقبائل الموالية، ففي العربية السعودية على سبيل المثال يجري إختيار رجال الحرس الوطني و ضباطه، بغية تأمين التوازن بين القوات المسلحة النظامية و حماية النظام من التهديدات الداخلية، من بين القبائل الموالية للعائلة المالكة، و بالتالي يصبح للبعد الاثني دور مهم لا في تشكيل الجيش فحسب بل أيضا في تسيير العلاقات العسكرية المدنية.
3) صنف الجيوش ذات التبعية المزدوجة: تكون البنية العسكرية أقل إرتباطا بالولاء القبلي، أو لا ترتبط به لوحده بل هناك ولاء نحو الايديولوجيا، كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض الدول كإيران و العراق قبل عام 2003، و ليبيا في عهد القذافي فبالإضافة الى الجيوش النظامية، انشات هذه الدول ميليشيات موازية يكون دورها الأساس حماية النظام من التهديدات المحلية،

[1] **نفس المرجع**، ص(46/45).

[2] طيبي غماري، **مرجع سابق الذكر**، ص (47).

***أدلجة**: الأدلجة ي هي القيام بضخ مجموعة من القيم والمفاهيم والأفكار والرؤى المرتبطة بأيديولوجية معينة بعدة صور وأشكال (مثل الأعلام) باتجاه شخص أو مجموعة بغية جعل هذا الفرد أو المجموعة ممن يؤمن بهذه الأيديلوجية مما ينتج في النهاية عن القيام بأعمال مرتبطة بهذه الأيديولوجية.

وبما في ذلك تحديات الجيوش النظامية، وتخضع هذه الميليشيات *لأدلجة و تلقين قويين و ثابتين في إتجاه تقوية الولاء للنظام الحاكم. ويكون إختيار أعضاء الميليشيات في العادة من المتطوعين الذين يبدون إنخراطا ايديولوجيا قويا، وإرتباطا عاطفيا كبيرا بالحاكم أو بالنظام، فتنشط خلايا التلقين و الأدلجة من أجل دعم صورة النظام لدى الضباط و الافراد، ومن أجل مراقبة مدى التزامهم أداء فروض الولاء و الطاعة للحاكم.[1]

خامسا: "نظرية زولتان باراني"

إهتمت هذه المقاربة بالعلاقات العسكرية المدنية خلال فترة الثورة فقط، واهتم بشكل خاص بقدرة الخبراء على التنبؤ بردات فعل الجيوش أمام الثورات العربية، فانطلق من فكرة فشل الخبراء في التنبؤ بالثورات، ومن ثم بردات فعل الجيوش العربية على ثورات الربيع العربي، ومن ثم يحدد لدراسته غاية أساسية تتمثل في وضع منهجية علمية تسمح بتغطية هذه النقائص، وتمكن الباحثين و الخبراء من توقع ردات فعل الأجهزة الأمنية في حالة الأزمات الحادة.[2]

فباراني إتخذ الجيش نقطة مركزية للبحث، حيث إهتم أكثر بالضباط و الجنود، وتعامل مع العلاقات المدنية العسكرية كفعل تقوم به الجهات المدنية بشكل حر ومستقل، و ردة فعل تقوم بها الجهات العسكرية ايضا كفعل حر و مستقل، قد يتأثر بالوضعيات الإجتماعية و الإقتصادية و الانثروبولوجية للمجتمع، لكن مع ذلك تبقى تصرفات العسكر و كأنها منعكسات شرطية، يمكن توقعها بمجرد التعرف الى المثيرات التي ادت الى حدوثها.[3]

مما سبق اختلفت النظريات في تفسير العلاقات العسكرية المدنية فكل نظرية إتخذت وحدة و خلفية للتحليل، و أخرى للتنبؤ بردات الأفعال، و لكن لا يمكن اعتمادها مطلقا بل تبقى نسبية .

2) **نماذج العلاقات العسكرية المدنية:** و هي ثلاثة:

أ- النموذج التقليدي: ظهر هذا النموذج خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر عندما كانت الطبقة الارستقراطية هي الطبقة السائدة في اوروبا، كما كانت الارستقراطية بشقيها المدني

[1] طيبي غماري، **مرجع سابق الذكر** ،ص 48/47).
[2] طيبي غماري، **مرجع سابق الذكر**،ص(50-51).
[3] **نفس المرجع**، ص(20-51).

و العسكري تعيش تحت سقف واحد قوامه المصلحة المشتركة، و تدافع عن قيم متشابهة، و تقوي صلاها بالروابط الأسرية و توزع أبناءها ما بين الجيش و الكنيسة، وتم تعزيز كل ذلك بأن جعلت قيادات الجيش بمستوياتها المختلفة مغلقة على أبناء الأرستقراطية الذين هم مدنيون أرستقراطيون أولا و عسكريون ثانيا.

ب- النموذج الليبيرالي: يعتمد هذا النموذج الذي ظهر في البلدان الرأسمالية، على تحديد الفروق في المهام المحددة سلفا لكل من المدنيين و العسكريين، إستنادا إلى الفروق في الخبرات التي تهيء كلا منهما لأداء عمله، فقد تم في ضوء ذلك تحديد مهام المدنيين، و تمثلت تلك المهام في تولي المناصب الحكومية معينين و منتخبين، واوكل اليهم تحقيق الأهداف الداخلية و الخارجية و تطبيق القوانين و التحكم في الصراعات أو الإختلافات التي قد تنشأ بين ذوي التخصصات المختلفة .أما العسكريون فقد إنحصرت مهامهم في التدريب على إستخدام أدوات القوة و الدفاع عن النظام، و حماية الأمن القومي داخليا و خارجيا، وتقديم النصائح اللازمة للسلطات المدنية في كل ما يتصل بشؤون الدفاع، و تقبل توجيهات السلطة المدنية في حالة إختلاف وجهات النظر، الأمر الذي يجعل السلطات المدنية في النظم السياسية الليبيرالية تمتلك الإمكانيات المطلقة التي تحول دون إنشغال العسكريين بالسياسة خاصة و أن هناك أساسا آخر مقابل في هذا النموذج وهو إلتزام المدنيين بإحترام شرف الجندية، وإحترام العسكريين و تقدير خبراتهم و عدم التطرف السياسي.[1]

ت- النموذج التدخلي و الاختراقي: يحظى الحكام المدنيون بولاء القوات المسلحة عن طريق تسيبها بواسطة المفوضين السياسيين الذين ينتشرون في الوحدات العسكرية، و تكون لهم الكلمة العليا في امور كثيرة. تتركز المناقشات في الندوات الفكرية و المحاضرات السياسية التي تقيمها الأكاديميات و المعاهد العسكرية حول تشكيل معتقدات أفراد القوات المسلحة بهدف تواؤم أفكار المدنيين و العسكريين. إن القوات المسلحة في النظم التدخلية تصبح جزءا من بنية النظام السياسي، لا تقتصر مهامها على العمل العسكري، بل تتولى مهاما عديدة في تخصصات مختلفة، و يشير عدد من المفكرين الذين تناولوا هذا النموذج إلى أنه قد تم الأخذ به في النظم الشيوعية، و كذلك في كل من ألمانيا النازية و إيطاليا الفاشية كما طبقته بعض

[1] ولد الصديق ميلود، **فينومولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزئر ، في: فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني و الدفاع الوطني**. بهلول ياسين،عمان، دار الحامد،ط1، 2015،ص(163).

بلدان العالم الثالث، مثل تنزانيا و غينيا و الفيتنام و كوبا، حيث إعتمدت هذه النظم على نظام الحزب الواحد الذي إحتكر اعضاءه الخدمة العسكرية، حيث تم إلحاقهم بالقوات المسلحة بعد فترة طويلة من العمل في المنظمات الشبابية الحزبية.[1]

3) إتجاهات العلاقات العسكرية المدنية: و هي ثلاث اتجاهات

أ- **الإتجاه الاول:** اتجاه تقليدي ساد العلوم السياسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ،آمن بمبدأ حياد المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، والتزام وظيفتها بالدفاع عن الوطن، أي الفصل بين المؤسسة العسكرية و السلطة المدنية، و بذلك تصبح المؤسسة العسكرية أحد أدوات الدولة التي يتعين عليها الإلتزام بتنفيذ أوامر السلطة المدنية.

ب- **الإتجاه الثاني:** اتجاه حديث انتقد الاتجاه التقليدي و قام بمراجعته مؤكدا أهمية دور المؤسسة العسكرية خاصة في أوقات الحروب، معترفا بصعوبة الإلتزام بالسيادة المدنية، ومن أنصار هذا الإتجاه الحداثي جانويتر و براون، فمنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية تم وضع حد للدور التقليدي للمؤسسة العسكرية كأداة للدفاع او للتوسع الإقليمي للدولة، و تعزز دورها الداخلي، و أصبح ينظر إليها بوصفها جماعة الضغط الأكثر فعالية و قدرة على لعب دور إيجابي في سبيل إحراز التقدم الإجتماعي و السياسي و الحفاظ على النظام و الإستقرار السياسي.[2]

ت- **الإتجاه الثالث:** يتفق هذا الاتجاه مع التيار التقليدي في أهمية إلتزام المؤسسة العسكرية بتنفيذ أوامر السلطة المدنية، و يتفق مع التيار الحداثي في عدم وجود فصل بين المجالين العسكري و المدني، حيث قدم بيتر فيفر PETER FEAVER، نظريته حول التفوق أو الافضلية المدنية على النظام السياسي، في مقابل الافضلية العسكرية، مشيرا إلى أن المؤسسة العسكرية تقوم بدور رئيسي من خلال تقديم المشورة الى القيادة المدنية حول النواحي العسكرية، و أنه ينبغي على القادة المدنيين دراسة الخيارات المقترحة من قبل المؤسسة العسكرية، و تقييم الايجابيات و السلبيات المتعلقة بها، بهدف تحقيق المصلحة الوطنية للبلاد، موضحا أولوية الافضلية المدنية على الافضلية العسكرية، [3]مؤكدا ان للسلطة المدنية الحق في إختيار مسارات عمل تتعارض مع ما يفضله العسكريون حتى إذا كان العسكريون مصيبين

[1] ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق الذكر**، ص (164-165).

[2] إسراء احمد اسماعيل،**العلاقات المدنية العسكرية و عملية التحول الديمقراطي**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017، ص (09).

[3] **نفس المرجع**، ص (13-14).

و المدنيون مخطئين، و يرى "فيفر" أنه على الرغم حدوث إخفاقات بسبب اختيارات القادة المدنيين إلا أن ذلك لا يعد مبررا لتفضيل رأي العسكريين على المدنيين، وأن الحالة الوحيدة التي يمكن إلقاء اللوم فيها على قرارات القادة المدنيين هي حدوث عجز في الموارد لدى الوزارات المدنية لدرجة إضطرار الحكومة المدنية إلى اللجوء للجيش للقيام بمهام من المفترض أن تقوم بها السلطات المدنية.[1]

و في رأيي أن الجزائر تتوافق مع الإتجاه الثالث الذي يؤكد على ان يكون هناك تعاون السلطة المدنية و المؤسسة العسكرية في إتخاذ القرارت السياسية، فالمؤسسة العسكرية لطالما تدخلت في الشأن السياسي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

4) **العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية:** تتأثر العلاقات العسكرية المدنية بعدة عوامل وهي:

- ✓ **مهام المؤسسة العسكرية:**

ركز كل من مايكل ديش " MICHEAL.C.DESH و" لويس جودمان LOUS.GOODMAN،" على مهام المؤسسة العسكرية، وكيف تؤثر تلك المهام على إتزان العلاقات المدنية العسكرية، و وفقا لمايكل ديش فانه يمكن تقسيم مهام المؤسسة العسكرية إلى نوعين: مهام داخلية و خارجية، فالمهام الخارجية تعني إنحصار مهامها في الحروب بين الدولة و غيرها من الدول، و قد تمتد تلك المهام إلى القيام بمهام متعلقة ببناء الدولة و الأمن الداخلي و التنمية الإقتصادية و المساعدات الانسانية، و تتحدد مهامها وفقا للتهديدات التي تواجهها، حيث ان وجود علاقات مدنية عسكرية متوازنة غالبا ما يتوفر في حالة وجود تهديد خارجي واضح، فتميل السلطات في مثل هذه الحالات لقبول واتباع نهج المؤسسة العسكرية التي تركز بدورها على الخطر الخارجي، و تعتمد على دعم القيادة المدنية فيما يتعلق بالتعبئة المالية و البشرية، و تقوم السلطات المدنية بمنح العسكريين درجة كبيرة من الإستقلالية مقابل ولائهم السياسي. وعلى الجانب الآخر نجد أن العلاقات المدنية العسكرية غير المتوازنة تنشا في الدول التي تعاني من وجود تهديدات داخلية، حيث أن السلطة المدنية

[1] **نفس المرجع** ، ص (14).

تكون منقسمة على نفسها إلى اتجاهات و تيارات مختلفة، و غالبا ما تميل إلى إستدعاء المؤسسة العسكرية لتسوية الصراعات الداخلية و النتيجة النهائية غالبا ما تأتي بإنقلاب عسكري، و فترة ممتدة من الحكم العسكري كما حدث في الأرجنتين و البرازيل و التشيلي خلال حقبتي الستينات و السبعينات من القرن العشرين.[1]

ومن ثم يوصي "ديش" ان تعمل السلطات المدنية على اعادة تركيز المؤسسة العسكرية على المجال الخارجي، و هذا يعني تعزيز مناخ الإحترافية العسكرية، وتجنب المهام غير العسكرية المتعلقة بالسياسة الداخلية و مجابهة الإرهاب و توفير الرخاء الإقتصادي.[2]

✓ **العلاقة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية:**

في إطار العوامل المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية صاغ هنتغتون العلاقة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية، في شكل مواجهة بين المؤسسة السياسية الحاكمة (الحكومة)، و المؤسسة العسكرية، و يقوم المواطنون بدور فاعل كما يتضح في التالي:

- المواطنون ضد الحكومة و المؤسسة العسكرية: و غالبا في هذه الحالة يفشل المواطنون في تحقيق غايتهم السياسية امام المواجهة المشتركة من قبل الحكومة و المؤسسة العسكرية.
- المواطنون و المؤسسة العسكرية ضد الحكومة: رغم ندرة حدوث مثل هذه الحالة إلا أن المؤسسة العسكرية قد تستغل الموقف و تقوم بإسقاط الحكومة و السيطرة على الحكم.
- المواطنون و الحكومة ضد المؤسسة العسكرية: تحدث هذه الحالة عندما تبادر المؤسسة العسكرية بأخذ موقف لإسقاط الحكومة التي يساندها المواطنون، و عموما يعتمد نجاح الإئتلاف بين الحكومة و المواطنين ضد المؤسسة العسكرية على وجود درجة من الخلاف و النزاع داخل المؤسسة العسكرية.
- المواطنون ضد الحكومة ضد المؤسسة العسكرية: حيث يقوم المواطنون في هذه الحالة بالضبط على الحكومة من خلال التهديد بالقيام بإضراب من شأنه أن يسبب عدم إستقرار داخلي، و الذي يغري بدوره المؤسسة العسكرية للتدخل وإسقاط الحكومة واستعادة النظام،

[1] إسراء احمد اسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص (14-15).

[2] **نفس المرجع**، ص (14-15).

و في هذه الحالة أما تقوم الحكومة بتغيير سياستها أو تفقد موقعها، و هذا النموذج الذي يجسد في تحقيق الديمقراطية عبر إستخدام العنف شهد أمثلة عديدة له في دول أمريكا اللاتينية.[1]

5) السياسة العسكرية و التحول الديمقراطي:

1. في الدول الديمقراطية:

تعد السيطرة المدنية المبدأ الاساسي للسياسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية، و لا يمكن للدمقرطة ان تنجح لولا تلك السيطرة، و في ابسط اشكالها تكون هذه السيطرة بأن يتحقق ممثلوا المجتمع المنتخبون و قادته من إهتمام العسكر ينصرف بالكامل إلى شؤونهم الاحترافية، فلا يتدخلون في الحياة السياسية، و يقدمون للسياسيين مشورة مبنية على الخبرة و التجربة عندما يطلب منهم ذلك.[2]كما يجب أن تكون السياسة العسكرية و الخارجية من صنع السياسيين و يتولى مدنيون و ضع إطار النقاش حول سياسات و مقاربات بديلة مستعنين بخبراء عسكريين مستشارين بحسب الضرورة، وعندما يتوصل السياسيون إلى قراراتهم بمساعدة خبراء عسكريين أو من دونها فإنه يتعين على أفراد القوات المسلحة بذل قصارى جهدهم لتنفيذ تلك القرارت، و ربما يتوافر لدى ضباط عسكريين فهم افضل من فهم رؤسائهم المدنيين حول موضوع معين، و مع ذلك فإنه ينبغي لهم أن يطيعوا أوامر المدنيين حتى لو كانوا لا يوافقون عليها. بمرور الوقت تكتسب المؤسسات نفوذها تجاه بعضها او تفقده و تصبح طبيعة العلاقات المدنية العسكرية و مداها إنعكاسا للتوازن المتحول بين قوة المؤسسات السياسية و قوة الجيش السياسية و ثمة معيار مهم للحوكمة الديمقراطية وهو أن السيطرة المدنية على القوات المسلحة يجب أن تكون متوازنة بين فرعي الحكم التنفيذي و التشريعي، كما أن المدنيين الذين يسيطرون على الجيش و الشرطة يجب أن يكونوا بأنفسهم خاضعين للعملية الديمقراطية، يناقش الفرع التشريعي السياسة الخارجية و المسائل الدفاعية، و يجب أن تكون له سلطة إستدعاء أعضاء الفرع التنفيذي و القوات المسلحة لكي يدلوا بشهادات امامه في جلسات علنية او مغلقة، و يجوز أن تشمل المواضيع طيفا واسعا من المسائل المتنوعة،[3] تمتد من تقديم تقارير عن التقدم في حرب جارية و شراء انظمة تسلح و تمديد مدد التجنيد الإلزامي او انقاصها، وصولا الى المستويات الملائمة من تقاسم

---

[1] طيبي غماري، **مرجع سابق الذكر**، ص(22-23).

[2] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر**، ص(83).

[3] **نفس المرجع**، ص(84/83).

العبء الدفاعي ضمن تحالف دولي، و يتمتع البرلمانيون في الديمقراطيات بفرصة تقديم المشورة للفرع التنفيذي او ابلاغه بآرائهم، لكن التأثير الأهم الذي يمارسه صانعوا القوانين على القوات المسلحة هو مناقشة الميزانية الدفاعية، و التصويت عليها، و مراقبة تطبيقها و التداول بشأن القوانين التي تنظم المسائل العسكرية و الأمنية واعتمادها ، ومن هنا يجب تطبيق ما يلي:

- يجب تزويد المؤسسة العسكرية بأحدث المعدات، وإعلاء قيمتها في نظر المجتمع، وتحاشي التطفل على شؤون الجيش.
- حجم الجيش يجب أن يكون متناسبا مع التحديات التي يمكن ان يواجهها.زيادة احترافية الجيش و ثقافته يجب ان تكون متسلسلة و منظمة و في وقت مناسب، إذ ربما يؤدي التسرع فيها خاصة في دولة خرجت من حكم عسكري مثلا إلى عكس النتيجة المرجوة، فيجب تأجيل هذه الإجراءات أو تطبيقها.
- القوانين التي تنظم مسؤوليات المؤسسة العسكرية و علاقتها بالحكومة يجب أن تكون واضحة.
- القوات المسلحة دورها الحماية و الدفاع، و لا تتدخل في الشؤون السياسية إلا في الظروف الإستثنائية وتحت إشراف الدولة.
- السيطرة المالية هي أقوى سلاح تمتلكه الحكومة ضد القوات المسلحة.[1]
- المؤسسة العسكرية تحت السلطة المدنية فهي تابعة لها إداريا و ماليا.
- السياسة العسكرية و الخارجية من صنع السياسيين.
- المؤسسة العسكرية مسؤولة أمام الحكومة بتقديم تقارير عن نشاطها.[2]

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر**، ص (84/83).

[2] **نفس المرجع**، ص(84/83).

الشكل(01):مكانة الجيش في الدول الديمقراطية

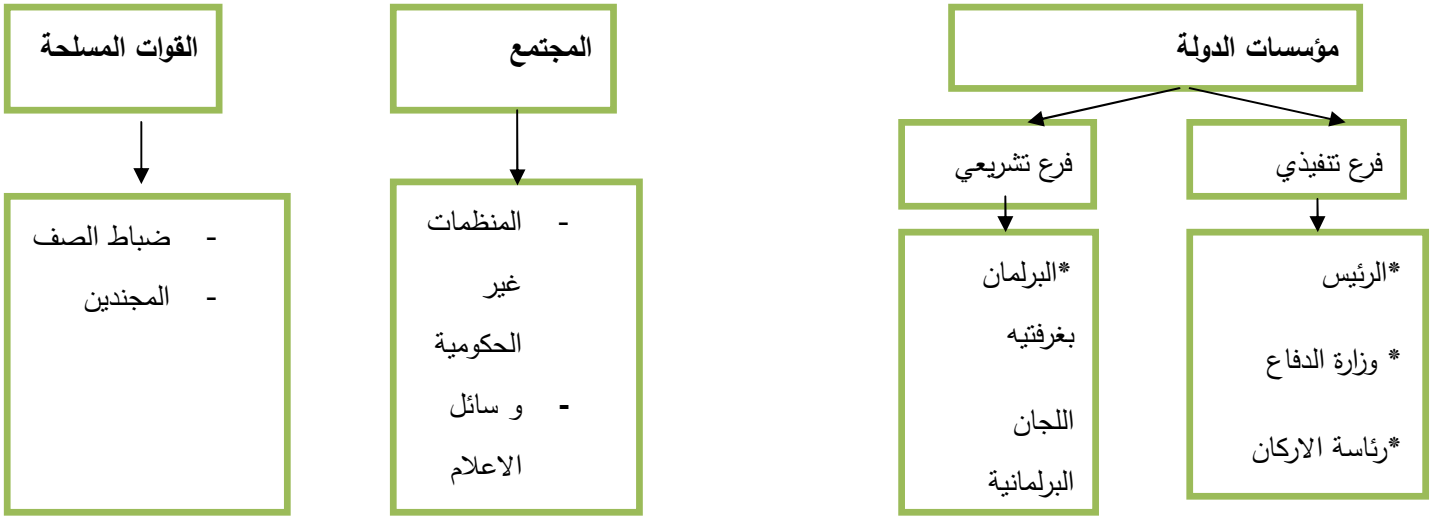

من إعداد الطالبة بناء على كتاب(زولتان باراني، القوات المسلحة و عمليات الانتقال السياسي، محاضرة لمؤتمر الجيش و السياسة و التحول الديمقراطي في الوطن العربي، العدد 24، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة 1-2016/10/3، ص (83-84).

- نلاحظ في هذا الشكل أن وزارة الدفاع و وزارة الأركان يتواجدان في الفرع التنفيذي مع الرئيس، أي هناك تعاون و تشاور بينهما في الأمور السياسية إن طلب من المؤسسة العسكرية ذلك و تعاون في الأمور العسكرية إن طلب من المؤسسات السياسية ذلك.

2. السياسة العسكرية في الدول التسلطية:

لا يوجد في الدول الشيوعية تقسيم واضح بين النخب المدنية و النخب العسكرية، و الجيش في الدول الشيوعية مسيس بطبيعته، و في واقع الأمر فانه يجري تشجيع القوات المسلحة على المشاركة في العمليات السياسية بصفات مثلا عضو أو مستشار حتى في أعلى الهيئات الصانعة للقرارات. تقيم الاحزاب الشيوعية الحاكمة روابط وثيقة مع قواتها المسلحة بدافع الضرورة، فدعم الجيش لا غنى عنه للإبقاء النظام، و يكون الجيش في الدول التي يحكمها الحزب الشيوعي في تحالف الحزب مسيطرا عليه سيطرة محكمة، و يقوم على الإعتماد المتبادل، لكن الحزب الشيوعي هو الشريك الأعلى مقاما دائما، ويحتاج الحزب الشيوعي إلى قوات مسلحة موالية للنظام تستطيع على نحو موثوق تأدية المهمات الموكلة إليها، ومنها الدفاع عن النظام الشيوعي في وجه أعدائه الداخليين و

الخارجيين.[1]أن السيطرة الشاملة على الجيش مصلحة اساسية لدولة الحزب الشيوعي، فهي تحتاج الى التحقق من بقاء القوات المسلحة موالية بالكامل للنظام، و تخضع الجيوش الشيوعية بدءا من لحظة إنشائها، لمراقبة منظومة كاملة من الضباط السياسيين تكون وظيفتها الاساسية المحافظة على النقاء الثوري في صفوف الجيش و للحزب الشيوعي طريقة اخرى يمارس من خلالها سيطرته على الجيش، وهي إنشاء نخب مزدوجة، و ذلك بمحاولة استقطاب الضباط العسكريين ذوي الرتب الرفيعة إلى مستويات هرمية مختلفة في الحزب، و تتمتع النخب العسكرية في أغلب الدول الشيوعية بحسن تمثيلها على جميع المستويات.[2]

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر**، ص 90/89.

[2] **نفس المرجع**، ص 90.

الشكل (02):مكانة القوات المسلحة في دولة شيوعية (الصين

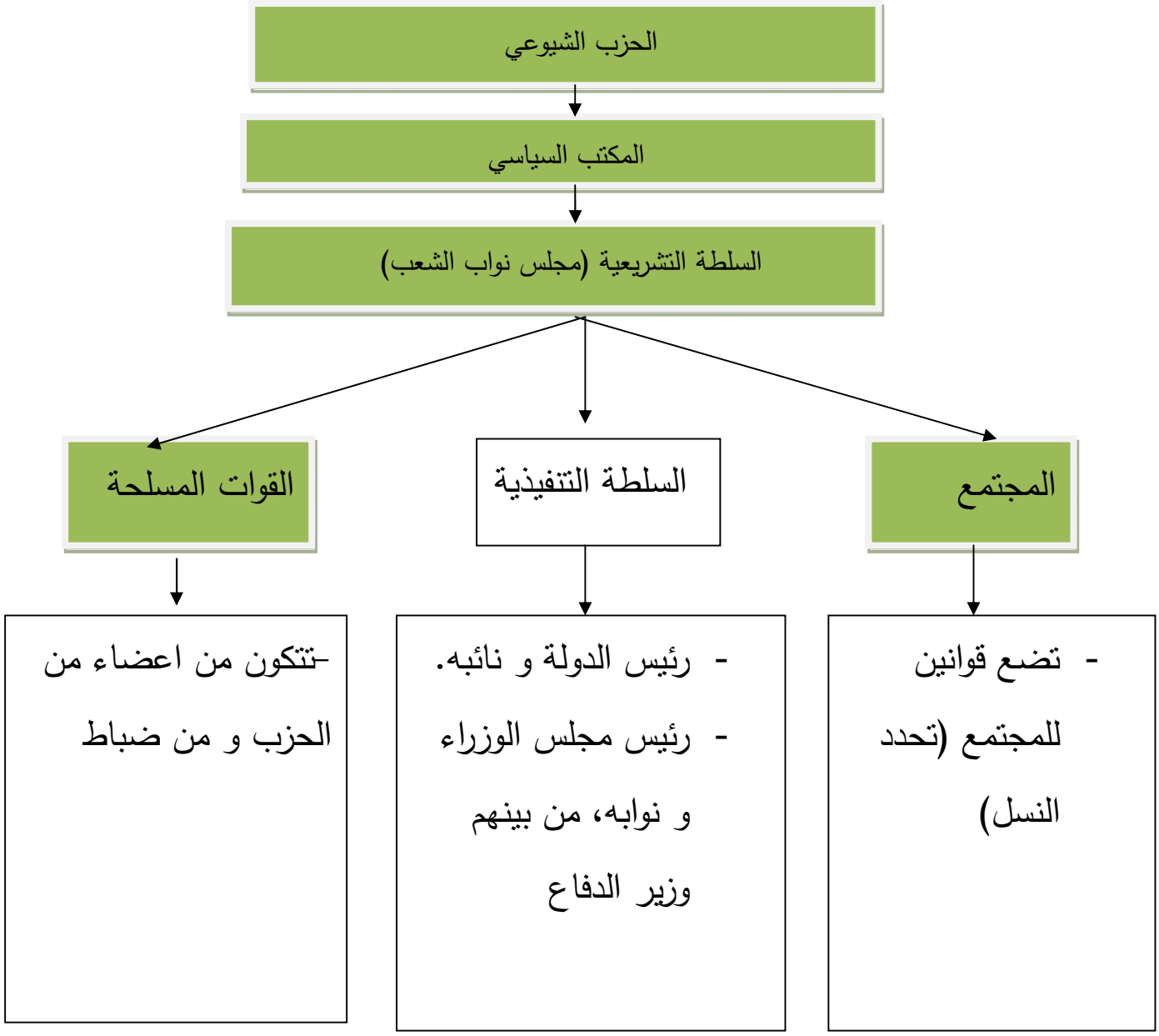

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على

1-نبيل سرور، المؤسسة العسكرية الصينية و حماية انجازات حقبة الاصلاح و الإنتفتاح، مجلة الدفاع اللبناني، العدد93، بيروت: 2015

2- https://www.bbc.com/arabic/specials/1733-chaina-ruled/page35html، وموقع

3 - https://www.bbc.com/arabic

و موقع معلومات عامة عن الصين https://arabia cri.cn/chainaabe/chapter2/chapter20205.html،تاريخ الاطلاع الاربعاء 2020/06/24 3:30.

السياسية، إضافة إلى السياسة الخارجية و السياسة الدفاعية.[1] و يعتبر النظام العسكري نوع خاص من الحكم الشمولي، و يكون الضباط العسكريين هم المهيمنين الفعليين على الحقل السياسي بإستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها، و يمكن أن يكون الحكم العسكري بشكل مباشر عندما يقوم الجيش بتشكيل حكومة، كما يمكن أن يكون غير مباشر عندما يشكل حكومة شبه مدنية، أو حكومة مدنية صورية يكون الجيش هو الحاكم الفعلي فيها، كما يمكن أن يكون الجيش جزء من ائتلاف شمولي استبدادي مثل بعض الانظمة الملكية، ونادرا ما يكون الحكم العسكري مؤلفا من أفراد عسكريين بشكل كامل، بل عادة ما يلعب البيروقراطيون و السياسيون دورا في الحكومة و لكن تكون كلمة الفصل النهائية بيد الجيش، و يكون في سدة الحكم ضابط قد يكون متقاعدا مدعوما من المؤسسة العسكرية، و يلعب الضباط رفيعي المستوى دورا في التأثير السياسي و التعيينات للمناصب السياسية.[2]وهناك سببان لتخلي الجيش عن السلطة، وهما:

1. الفشل في الحكم: يقرر الجنرالات الإنسحاب من حلبة السياسة لأنهم كانوا عموما حكاما غير اكفاء و غير شعبيين على نطاق واسع، و ربما تجلى عدم كفاءتهم في تراجع الإقتصاد أو في نزاع إجتماعي طويل الأمد، أو في هزيمة حرب، أو في توليفة من هذه الظواهر.
2. انجزنا المهمة: في هذه المهمة تقوم النخب العسكرية طوعا بنقل السلطة السياسية إلى المدنيين لسبب أو اكثر من الاسباب الثلاثة التالي: أدارت هذه النخب البلاد، و حققت من وجهة نظرها على الأقل الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، و أدركت أن إستمرارها في بالمشاركة في السياسة سيعرض ما تتمتع به تقدير اجتماعي و هيبة مؤسسية للخطر، وأن سبب انسحابها من حلبة السياسة "التعب من الحكم"، أي أنها قد ضاقت ذرعا بالمسؤوليات السياسية، و أصبحت ترغب في العودة الى ثكناتها أو الوفاء بتعهدها بإجراء إنتخابات أو إستفتاء واحترام ما يسفر ذلك عنه من نتائج.[3]

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر**، ص 90.

[2] طارق رشاد محمود، **الحكم العسكري في ميانمار 1962-2018**،المانيا: امركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، 2017، ص 13.

[3] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر**، ص (90).

الشكل (03):حكم عسكري (مصر في عهد حسني مبارك)

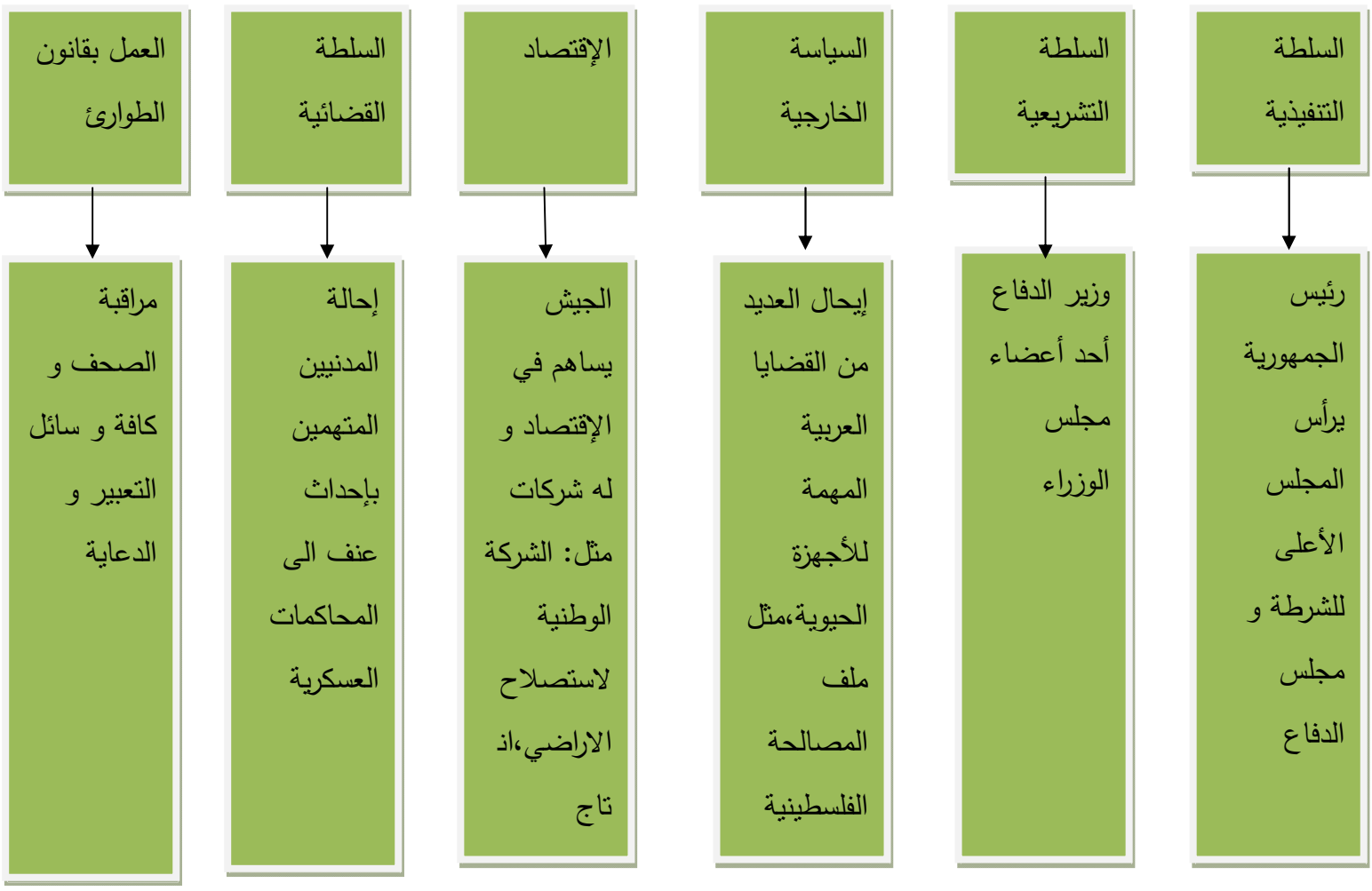

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على :

محمد سمير الجبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الازهر-غزة-: كلية الاقتصاد و العلوم الادارية)،2014، ص 29-73.

نلاحظ في هذا الشكل أن المؤسسة العسكرية هي الحاكمة و المهيمنة، و لهذا سمي حكم عسكري، لكن أحيانا تكون الدولة ديمقراطية و الجيش يتحكم فيها و يؤثر في قراراتها السياسية بطريقة غير مباشرة.

المطلب الثاني: أسباب و خيارات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

تعددت و تنوعت أسباب تدخل الجيش في السياسة، و عندما يتدخل الجيش يجد نفسه أمام خيارات خاصة في مرحلة الإنتقال أو التحول الديمقراطي، و في هذا الفرع سوف نتطرق للأسباب المؤدية لتدخل الجيش و الخيارت المتاحة له.

الاسباب:

يرى هنتغتون أن الأسباب الرئيسية الدافع لتدخل العسكريين في العملية السياسية ليست أسباب عسكرية في الأساس، و لكنها أسباب سياسية لا تعكس الخصائص الإجتماعية و التنظيمية للمؤسسة العسكرية، و لكنها تعكس البنيان السياسي و المؤسسي للمجتمع، ففي بلدان العالم الثالث تفقد السياسة كثيرا من خصائصها المتصلة باستقلالها الذاتي، أو تركيبها أو تماسكها و تكيفها، حيث تنخرط كل القوى و الجماعات الاجتماعية في العمل السياسي المباشر، و عليه يتصدر المشهد عسكريون سياسيون، و بيروقراطيون سياسيون، واتحادات و نقابات سياسية، و شركات كبرى، و رجال أعمال سياسيون، ومن ثم يصير تدخل العسكريين في هذه الحالة، بدافع الحرص على مسألة التوزيع الخاص بالقوة و المكانة داخل النظام السياسي.

أما البعض الآخر فيرى أن التدخل يرجع لخصائص العسكريين أنفسهم مثل: تشبعهم بالروح العسكرية، و شيوع روح الخدمة، و كفاءتهم التي تجمع بين القدرة القتالية و المهارة الادارية، و مواقفهم البطولية بالإضافة الى الوحدة الداخلية و التنظيم الرأسي و الأفقي و الطاعة العسكرية التي تتميز بها المؤسسة العسكرية، كما تم الربط بين تطلع العسكريين إلى السلطة السياسية و أصولهم الإجتماعية التي ترجع، وفق الصدد الممارسات المترفعة للعسكريين و شكهم الدائم في المدنيين، وكذلك درجة

التعليم و موقفهم من الشرعية الدستورية و طبيعة العلاقات التي تربط القوات المسلحة بمؤسسة الحكم.[1]

- ✓ أما الإتجاه الماركسي فقد تبنى في تحليله لتدخل العسكر في الشؤون السياسية نظرية التبعية القائلة بأن الدول الغنية بحاجة للدول الفقيرة، وأن هذه التبعية عملت على خلق علاقات وثيقة بين جيوشهم، و أدى ذلك إلى الفرضية القائلة بأن الجيوش في الدول النامية ما هي إلا أدوات بيد الرأسمالية و حلفائهم من الطبقة البورجوازية الداخلية، وان تدخل الجيش في الشؤون السياسية يتم بدعوة من الدول الرأسمالية لحماية الموارد الإقتصادية الأساسية.[2]

وكما تعدت أسباب تدخل الجيش في السياسية فبطبيعة الحال تتعد أشكال هذا التدخل وهي كالآتي:
و حسب صامويل فينر هي:
التأثير Influence، الإبتزاز Blackmail، تغيير الحكومة القائمة Displacement، إستبدال الحكومة Supplantment، ففي كل دول العالم تحاول المؤسسة العسكرية الحفاظ على مصالحها و إقناع القيادة السياسية بوجهة نظرها في مختلف القضايا، ومن ثم تحاول التأثير في صناعة القرار من خلال القنوات الرسمية الشرعية للتأثير، ومن ناحيتها قد لا تستجيب القيادة السياسية لتأثيرات المؤسسة العسكرية، و هنا قد تنتقل المؤسسة العسكرية إلى مرحلة أخرى من الضغط السياسي عبر التهديد بإستخدام القوة أو عدم طاعة الأوامر إذا لم تستجب القيادة السياسية لتوجهاتها أو تحافظ على مصالحها، ومن ثم فهي في هذه الحالة تمارس نوعا من الإبتزاز، الذي قد يتطور إلى العمل على تغيير الحكومة، و قد يتضمن ذلك إحلال القادة العسكريين محل القادة السياسيين.[3]

[1] ولد الصديق ميلود، **مرجع سابق الذكر**، ص (165-166).
[2] طارق رشاد محمود، **مرجع سابق الذكر**، ص(21-24).
[3] إسراء احمد اسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص(16-17).

الشكل(04): العلاقة بين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع و أشكال تدخل المؤسسة العسكرية في المجتمع

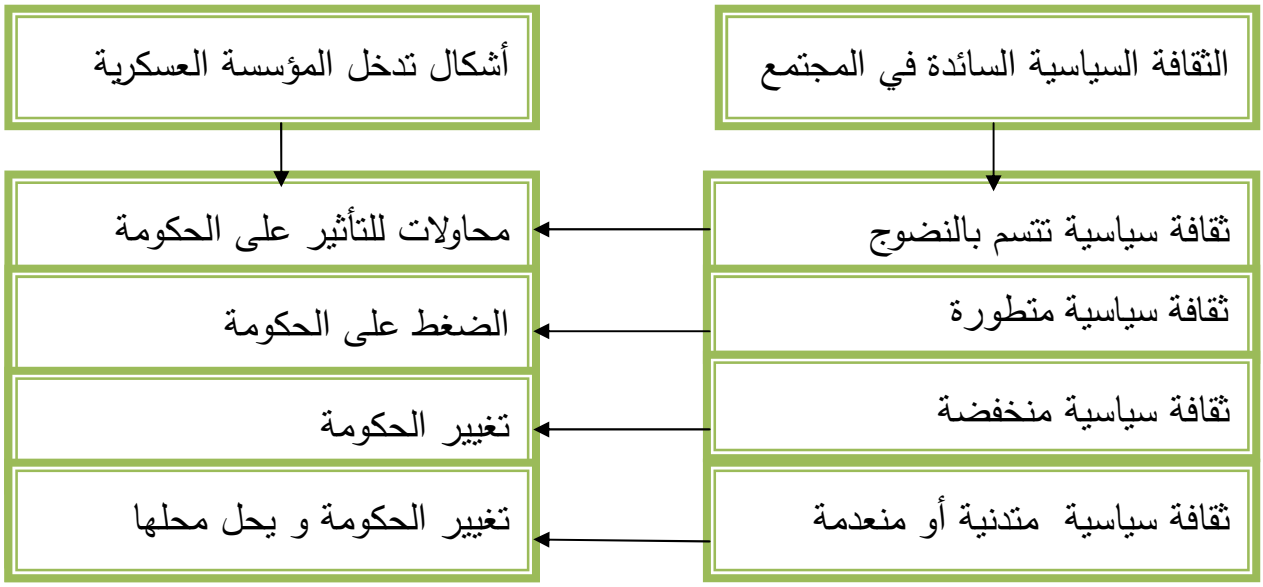

المصدر:

إسراء احمد إسماعيل،**العلاقات المدنية العسكرية و عملية التحول الديمقراطي**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017، ص 18.

و أكد فينر على أهمية عامل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع في التأثير على أشكال التدخل الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، و المقصود بالثقافة السياسية و فقا لفينر الرأي العام السائد و كيفية حشده و مدى تأثيره و فاعليته، ففي حالة توفر ثقافة سياسية تتسم بالنضوج، فإن التدخل العسكري يميل إلى أن يكون في شكل محاولات للتأثير على القرار السياسي، و إذا كانت الثقافة السياسية متطورة في المجتمع، فإن التدخل العسكري قد يكون في شكل الضغط الذي قد يصل إلى إبتزاز الحكومة القائمة، أما اذا تمتع المجتمع بثقافة سياسية منخفضة، فإن التدخل العسكري قد يمتد الى القيام بتغيير الحكومة، و إذا إفتقد المجتمع للثقافة السياسية أو تمتع فقط بالحد الأدنى منها فإن التدخل العسكري قد يتطور ليس فقط لتغيير الحكومة بل و يحل محلها في الحكم.[1]

- الخيارات:

يوضح هنتغتون وجود أربعة خيارات أمام المؤسسة العسكرية في حالة تدخلها في النظام السياسي و هي كالتالي:

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص(18- 19).

❖ إعادة السلطة و تقييدها:

حيث تقوم المؤسسة العسكرية بإعادة السلطة إلى المدنيين عقب سيطرة قصيرة على الحكم، و لكنها تستمر في تقييد صعود جماعات سياسية جديدة، مثل الأرجنتين عام 1955 و بورما عام 1958.

❖ إعادة السلطة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية:

يقوم القادة العسكريون بإعادة زمام السلطة الى المدنيين مع السماح لجماعات كانت ممنوعة في السابق من المشاركة السياسية بممارسة نشاطها السياسي بفاعلية في اطار شروط جديدة و عادة تحت قيادة مثل تركيا، عقب الانقلاب الذي وقع عام 1960.[1]

❖ الإبقاء على السلطة و تقييدها: تقوم المؤسسة العسكرية العسكرية بالإبقاء على السلطة– مع الوعد بتسليمها و لكنه لا ينفذ– و تستمر في مقاومة توسيع نطاق المشاركة السياسية مما يدفعها لممارسة أساليب قمعية، مثل البرازيل عقب انقلاب ابريل عام 1964.

❖ الإبقاء على السلطة و توسيع نطاق المشاركة السياسية: قد تقوم المؤسسة العسكرية بالإبقاء على السلطة في يدها، لكنها في نفس الوقت تسمح أو توسع من نطاق المشاركة السياسية، حيث يسعى الحاكم العسكري في هذا النموذج إلى أن يصبح ديكتاتوريا شعبيا، و لكن عادة يفشل في النهاية، مثل روجاس بينيلا في كولومبيا.[2]

المطلب الثالث: السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية و بناء جيش ديمقراطي:

هناك عدد من الأولويات التي تطبق منفردة أو مجتمعة في مرحلة التحول الديمقراطي لفرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، أهمها:

- الدستورية: يعبر الدستور عن القواعد و القيم الأساسية للحياة السياسي للأمة، و يعد الإصلاح الدستوري من أدوات الإنتقال إلى الديمقراطية، لهذا يؤدي هذا الإصلاح دورا مهما في إرساء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، من خلال تقييد الجيش و مهمته دستوريا، و التأكد من أنه مسؤول في ظل حكم ديمقراطي أمام الشعب و ممثليه. لكن ما يعيب هذه الأولوية أن النصوص الدستورية لا تتحول بالضرورة إلى واقع على الأرض، ففي بعض الأحيان يجري

[1] إسراء أحمد إسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص (36).

[2] **نفس المرجع**، ص(36).

تجاهلها، أو انها لا تطبق على نحو كامل، و بناءا عليه يحتاج الإصلاح الدستوري إلى أن يتبع بسياسات و إجراءات أخرى.

- ثقافة الاحترافية: تقيد الإحترافية العسكرية الجنود من إنتهاك المبادىء و المعايير الديمقراطية، و بناءا عليه كلما كان لدى القوات المسلحة إحساس قوي بمهمتها الأساسية و أخلاقيات مهنتها، فإنها تطور ثقافة مؤسسية تستند إلى قيود ذاتية و تحترم القانون و السلطة المدنية، و في هذه الأولوية تتجه النخبة العسكرية طوعا إلى إلتزام ثقافة الإحترافية، وكما يقول هنتغتون نفسه بعد موجة التحول الديمقراطي الثالثة " أصبح هناك قبول و إصرار واسع بمبادىء الإحترافية العسكرية و السيطرة المدنية من طرف المؤسسات العسكرية نفسها في مختلف أنحاء العالم. و يؤدي التعليم وظيفة مركزية في تكريس ثقافة الإحترافية في المؤسسة العسكرية، فالتعليم العسكري الإحترافي يعزز لدى المؤسسة العسكرية تطبيق السياسة، و في الوقت نفسه يشجع القادة العسكريين على الناي بانفسهم عن السعي لصنع السياسة.
- المعايير الاجتماعية و التجنيد: بينما تحظى المؤسسة العسكرية بالشرعية بوصفها أداة ضرورية من أدوات الدولة، إلا أن مكانتها ترتكز على القبول الإجتماعي العام لها، و هذا القبول يتحقق بإنعكاس المؤسسة العسكرية للمكونات الاجتماعية و الإثنية و الجغرافية للمجتمع. لذا يجري في مرحلة التحول الديمقراطي تبني سياسات تشجع المواطنين من الخلفيات المختلفة على الإنضمام الى الخدمة العسكرية، و في الوقت نفسه تسعى المؤسسة العسكرية الى غرس قيم المجتمع الاوسع في افرادها.
- المجتمع المدني: في الدول التي تتجه نحو الديمقراطية يضطلع المجتمع المدني بدور حيوي في تكريس المبادىء و المثل الديمقراطية و الدفاع عنها، و لا شك في أن قيام منظمات المجتمع المدني بالنضال من أجل مدينة الدولة و الحياة السياسية و مناهضة الحكم العسكري و تعبئة المجتمع ضده، يساهم في تقويض نفوذ العسكر و يزيد الرقابة الشعبية على سلوكه، فعلى سبيل المثال أدت منظمات المجتمع المدني دورا محوريا في إدانة إنتهاكات حقوق الانسان إبان الحكم العسكري للأرجنتين(1976-1983.
- الصحافة الحرة: تعد حرية الصحافة في المجتمع الديمقراطي اداك حيوية للمواطنين و ممثليهم للسيطرة على السلطة العسكرية، فإمكانية وصول الصحافيين إلى معلومات عن المؤسسة

العسكرية و نشاطها (مع مراعاة المتطلبات المشروعة للأمن المعلوماتي) تمكن الجمهور من فرض الرقابة و تشجعه على المساهمة في الجدل في شأن الاصلاح. و يضمن مساءلة المؤسسة العسكرية من المجتمع الأوسع لا من نخبة مهتمة قليلا فحسب و بناءا عليه، تؤدي الصحافة دورا مهما في كبح المؤسسة العسكرية من ان تشكل بممارساتها واتجهاتها المؤسسية مجتمعا معزولا ماديا أو معنويا، و أن تكون أكثر تطابقا مع القيم السائدة في المجتمع[1].

المطلب الرابع:العوامل المساعدة للجيش لإتخاذ قرار كيفية التعامل مع الثورة

و هي خمسة عوامل، عسكرية و عوامل متعلقة بالدولة، و عوامل مجتمعية، و عوامل خارجية و هي كالآتي:

1. **العوامل العسكرية:** و تحتوي بدورها على مجموعة من العناصر

التماسك الداخلي للقوات المسلحة: و يضم:

- التباينات العرقية و الدينية و القبلية و المناطقية: و تتأثر القوات المسلحة في الدول متعددة الأديان و الأعراف بالتباينات الإثنية التي يشهدها المجتمع ككل، فالإنتماء الديني أو العرقي يمكن في كثير من الأحيان أن يهيمن على أي هوية أخرى للفرد، إذ ينحي ذلك الإنتماء جانبا المهنية العسكرية أو الانحيازات الإيديولوجية، أو حتى إنتماء الفرد لبلاده.
- الانقسامات الجيلية: الإنقسامات بين كبار الضباط و صغارهم لاسيما مع تشكلها من تنظيم هرمي جديد تعتمد الترقية فيه على الأقدمية ومن ثم كبر السن، أي أن العمر يترجم فيه إلى مزيد من السلطات و الصلاحيات و المسؤوليات، و بالطبع زيادة في الراتب، و يميل صغار الضباط في أكثر الحالات ليكونوا أكثر عرضة لإختيار مواقف أكثر جذرية، ومن ثم أكثر عرضة لدعم الحراك الثوري، لا يبدي صغار الضباط إرتباطا كبيرا بالنظام الحالي، ومن ثم فهم أكثر إحتمالا لدعم الثورة من رفقائهم من قدامى الضباط.[2]

---

[1] هاني سليمان، **العلاقات العسكرية المدنية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/12.
https://books.google.dz/books?id=n71mDwAAQBAJ&pg=PA12&q

[2] زولتان باراني،(ت: عبد الرحمن عياش)، **كيف تستجيب الجيوش للثورات و لماذا**، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2017.ص (53).

- الإنقسامات بين الضباط و الجنود أو المجندين: ينحدر ضباط الصف و المجندون من خلفيات اجتماعية مختلفة يحصلون على قدر أكثر تواضعا من التعليم، و كذلك يحصلون على مزايا مدية و رواتب أقل من الضباط. و في بعض الدول الإستبدادية يعامل المجندون بشكل سيء للغاية، ومن ثم يصبح ولائهم للنظام حال إندلاع ثورة ضده موضع شك، و قادة الجيش سيحاولون السيطرة على تدفق المعلومات للجنود ومن ثم الإبقاء على أفراد الجيش في ثكناتهم معزولين عن أي مصادر مستقلة للأخبار.
- الإنقسامات بين وحدات النخبة و بقية وحدات الجيش: تقوم العديد من الأنظمة الإستبدادية بتأسيس وحدات النخبة أو حتى إنشاء اجهزة كاملة خاصة للإبقاء على سيطرة النظام على الفروع التقليدية للقوات المسلحة. و سواء كانت تقع رسميا ضمن إطار المؤسسة العسكرية أو خارجها كمصدر دائم للمنافسة داخل الجيش، و إذا ما انكسرت المؤسسة الامنية في حالة حدوث ثورة ضد النظام فانه عادة ما تحتفظ الوحدات الخاصة بولاءها للنظام.[1]
- الانقسامات بين القوات البرية و فروع الجيش الاخرى و المؤسسات الامنية: يعد التنافس بين الأجهزة الامنية و العسكرية المختلفة سمة عامة في كل الجيوش حول العالم، لكن العداوات البينية تتولد إذا ما بدا أحد الفروع غالبا تكون قيادة القوات البرية بالتورط في السياسة. تجد القوات المسلحة في العديد من الدول الإستبدادية لها أعداء من داخل مؤسسات النظام، و لا نعني بذلك المؤسسة العسكرية و وحدات النخبة(أي الانقسام بينها)، لكن خارج حدودها التنظيمية ايضا، إذ يمكن للشرطة او أجهزة الامن السرية أن تصبح قوية و اقرب للنظام من مؤسسته العسكرية.[2]
- الانقسامات الاجتماعية و السياسية داخل النخبة العسكرية: ربما ينقسم بعض الضباط الكبار فيما بينهم على أساس التوجهات السياسية و الرؤى المهنية أو الخلفية التعليمية، فقد يدعم بعضهم النظام الحالي، في حين أن آخرين قد يكونون أكثر تعاطف مع المعارضة و أهدافها، و كذلك بالنظر انه من المستحيل ان تمحى الخلفية الاجتماعية للفرد فمن المرجح أن إنفاق الجندي وقتا أطول في الخدمة العسكرية يقلل من تأثير تلك الخلفية في انحيازاته ومن ثم قراراته.
- الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزاميا: إن جيشا من المتطوعين هو قوة من الأفراد الذي اختاروا تبني روح الجيش و الإنخراط في بيئته الهرمية. أما المشكل من المجندين إجباريا

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر**، ص 55-56.

[2] **نفس المرجع**، ص(55-56).

فمن المفترض أن يمثل شريحة واسعة من المجتمع، و لذلك سيكون المجندون أكثر ميلا للتعاطف مع حركة ثورية واسعة النطاق، في حين سيتبنى المتطوعون على الأرجح الموقف الذي يقرر قادتهم في الجيش تبنيه.

- رؤية قادة الجيش لشرعية النظام: وفقا "لاندرو يانور" فإن الشرعية هي القدرة على إستثارة الطاعة في غياب الاكراه لكن ما يجب ان ندركه هو أن تقييم المواطنين للنخبة الحاكمة هو أحد أهم العوامل التي تأخذها القيادة العسكرية أثناء إتخاذها قرار التعامل مع الثورة .
- سلوك الجيش تجاه المجتمع في السابق: ليست المؤسسة العسكرية جزءا من الدولة فحسب، لكنها أيضا تنتمي إلى المجتمع الذي منه يأتي أفرادها، وعندما تبدأ الثورة يتأثر موقف القوات المسلحة منها بسلوك الجيش تجاه المجتمع و المدنيين في الماضي، فإذا ماكان الجيش قد قمع التظاهرات بوحشية وانتهاك القانون و حقوق الانسان، و غرق في الفساد و تعامل مع المواطنين بشكل سيء فإن قادته يكونون أكثر ميلا لإتباع النظام الحاكم و قمع المتظاهرين.

2. عوامل تتعلق بالدولة:

معاملة النظام للجيش: و تضم:[1]

- الإهتمام بالوضع المادي و رفاهية أفراد الجيش: يمكن القول ان العسكريين الذين يرون أنهم يحصلون على أجور و حوافز بما يتناسب مع خبراتهم و مهارتهم، و بما يتوارى مع نظرائهم من المدنيين هم أكثر دعما للنظام عن أولئك الذين يعتقدون أنهم يحصلون على أجور سيئة بالنسبة إلى الوضع الإقتصادي العام.
- العناية بالجيش: إذا كان النظام يبذل جهدا حقيقيا لتزويد الجيش بالتجهيزات و العدة التي يحتاجها، فمن المرجح ان يقف كبار ضباط الجيش بجانب حكامهم عند الثورة.
- مدى ملاءمة المهام: فالنظام الذي يعتاد على إعطاء أوامر للجيش بمباشرة مهام ترتبط بشكل عام بالشرطة المدنية(مثل السيطرة على الحشود)، أو تنفيذ أوامر مطعون في قانونيتها، عادة ما يفقد إحترام جيشه و ولائهم سريعا، و هناك بعدا آخر لهذه المسالة يتعلق بطبيعة الحرب التي يطلب النظام من الجيش خوضها، إذ يعمل توريط الجيش في الصراعات التي يمكن

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر** ص(57-62).

تفاديها أو التي لا يمكن الفوز بها على تآكل ثقة الجنرالات و ولائهم للنظام، و ما تقلل الهزيمة من ثقة الجيش في الحكومة و ترفع من إحتمالات الغضب الشعبي و الثورة.[1]

- الإستقلال المهني للجنرالات و سلطتهم في اتخاذ القرارات: في بعض البلدان تضع الدولة الجيش تحت رقابة مشددة إما بسبب تدخلاته الماضية في السياسة، أو خوفا من أن الاستقلالية الواسعة قد تمهد الطريق للجنرالات للتدخل في السياسة و تصبح نتيجة لذلك أن النخبة العسكرية التي لم تعتد على اتخاذ قرارات مهنية هامة و التي عادة ما يتحكم فيها قادتها المدنيون، قد تكون مترددة أو غير راغبة في اتخاذ قرارات حاسمة، و في بعض الحالات يصبح الجنرالات عاجزين بشكل كلي تقريبا أمام المسؤولية الكبيرة التي تواجههم و ما إذا كان عليهم دعم النظام او الانقلاب عليه.
- الإنصاف في التعيينات العليا: الوقت الذي يقوم فيه القادة المدنيون في الدول الديمقراطية و حتى في الدول شبه السلطوية بتعيين كبار الجنرالات، يجب عليهم أن ينظروا في توصيات القوات المسلحة بشان تلك التعيينات و ألا يصبح عليهم تبرير اختياراتهم اذا كانت تختلف عما تراه النخبة العسكرية، و ان اتخاذ قرار بطريقة غير دبلوماسية غالبا ما يشحذ الإنقاسامات، و ربما يؤدي في النهاية إلى شرخ ولاءات القادة العسكريين.
- الهيبة العسكرية واحترام المجتمع: يمكن للنظام ان يعزز من ولاء الجيش من خلال تعزيز مكانته المؤسسية واحترامه في عيون المجتمع. [2]
- أوامر النظام للجيش: تحتاج القوات المسلحة خلال الثورات و الإنتفاضات الكبرى إلى أومر لا لبس فيها من القادة المدنيين.

3. العوامل المجتمعية:

- حجم و تكوين و طبيعة المظاهرات: أن حجم المظاهرات قد يمثل فارقا كبيرا في طبيعة تعامل الجيش مع الثورة، فعادة ما يتم إحتواء المظاهرات الصغيرة من قبل الشرطة أو الاجهزة الامنية، و كلما كبر حجم المظاهرات ازدادت احتمالية تدخل الجيش، و تمثل طبيعة الاشخاص المشاركين في الحشود واحدة من أبرز خصائص المظاهرات، إن مواجهة الجيش حشدا من الرجال المتحمسين بالرصاص أكثر احتمالية من إطلاقه النار

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر** ، ص(62- 64).

[2] **نفس المرجع**، ص(64-67).

على حشود تضم أطفالا و كبار السن أو حتى مجموعات متنوعة من حيث إنتماءاتهم السياسية، و يؤثر الشكل الذي تخرج به المظاهرات في رد فعل الجيش، فبصفة عامة كلما إزدادت الإحتجاجات عنفا كان الجنود على إستعداد ليردوا بالعنف.

- شعبية الثورة: فمن الواضح ان القادة العسكريين يميلون أكثر لدعم الثورة التي تحظى بتأييد مجتمعي واسع النطاق، ومع ذلك فمن الاهمية بمكان ان نكون على وعي بموقف الجيش، اذ يتوقع القادة العسكريين الذين قد يخسرون الكثير إذا ما نجحت ثورة شعبية واسعة النطاق مثل أن تتم محاكمتهم بسبب جرائمهم بداية من انتهاكات حقوق الإنسان و حتى إختلاساتهم من ميزانية الدفاع.[1]
- التقارب مع الثوار: يدرك المشاركون في الثورات أهمية دعم القوات المسلحة لإتمام نجاح ثورتهم، فالتاريخ مليء بصور الثوار الذين يحاولون إجتذاب الجنود من خلال مخاطبتهم بشكل مباشر و بالحملات الاعلامية، و في معظم الحالات يستمع الجنود ذو الرتب المنخفضة و القيادات المتوسطة و ضباط الصف الى نداءات الثوار فهم يحصلون على رواتب أقل ارتباطا بالنظام من رؤسائهم.

4. العوامل الخارجية:

- احتمالات التدخل الاجنبي: لا يعد التدخل الأجنبي أمرا مهما في العديد من الثورات، و في بعضها يكون من الصعب المبالغة في تقدير تأثيره، فعلى سبيل المثال دفع قصف حلف الشمال الاطلسي(الناتو) ضمن أحداث الثورة الليبية الكثير من ضباط "معمر القذافي" الى الانشقاق و حتى الإنضمام للمعارضة المسلحة.
- الشؤون الخارجية: تؤثر طبيعة العلاقات بين النظام الحاكم و الدول الأجنبية المانحة و التي تقدم للنظام المساعدات الاقتصادية و العسكرية، في تعامل الجيش مع الثورة فعلى الارجح سيولي كبار الضباط إهتماما خاصا بموقف زملائهم العسكريين في الخارج من الثورة لاسيما هؤلاء الذين يتولون ملفات المساعدات الخارجية، و سيضعون في اعتبارهم الموقف الذي تريد هذه الأطراف من الجيش أن يتبناه، و عادة ما يتأثر قرار الجيش أيضا بموقف المنظمات العسكرية و الأمنية و الدولية و الاقليمية، مثل حلف الناتو أو

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر**، ص(67-70).

قوات درع الجزيرة، و التي يمكنها ان تضغط على القادة العسكريين عن طريق حجب امتيازات عضوية الدولة في المنظمة.[1]

- الانتشار الثوري: في الحقيقة يميل الضباط الذي راوا نظاما قريبا يسقط للتو لان يكونوا اكثر ميلا لدعم الثورة في بلادهم بدلا من المخاطرة بالبقاء في الجانب الخاسر. و على العكس من ذلك قد تضاعف رؤية الديكتاتوريات تسقط من جهود الجنرالات للبقاء في السلطة و سحق اي تحرك ثوري، فقد كان جنرالات بورما الذين قمعوا ثورة الزعفران في بلادهم عام 2007 يدركون جيدا ان "نيكولاي تشاوسشيسكو" و زوجته كانا قد صفا امام جدار ثم اطلق عليهما النار قبل عقدين تقريبا.[2]
- خبرات الضباط مع الخارج: لا يسع اي محلل يريد التنبؤ بما سوف يفعله ضباط الجيش حيال الثورة سوى ان يحاول معرفة ما اذا كان كبار مسؤولي الجيش قد حصلوا على تدريب عسكري في الخارج، او حصلوا على مشورة من عسكريين اجانب، و ليس سرا ان اغلب الدول التي تقدم خدمات تدريب و تعليم عسكرية لا توفر التدريب المهني فحسب، و انما تحاول زرع بعض القيم السياسية كان هذا واضحا خلال الحرب الباردة، اذ كان متوقعا ان يعود الضباط الذين حصلوا على تدريب في احدى دول الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة او بريطانيا، محملين يقيم الدولة المستضيفة. و اذا كان هذا التدريب مفيدا على الاطلاق، فانه ينبغي ان يجعل الضباط اكثر تعاطفا مع الثورات اتي تنادي بالقيم الديمقراطية. و لكن في بعض الحالات قد تؤدي الدراسة في الخارج الى عداء الضباط المتدربين للدولة المضيفة، فقد قام الشاب الواعد و الضابط حينها في الجيش الاثيوبي "مينجيستو هايلي مريم" الذي قضى نصف عام 1967 في التدريب بالولايات المتحدة الامريكية بتنمية مشاعر عداء لأمريكا، و بعد عقد من الزمن كان على راس النظام العسكري الشيوعي الذي اطلق العنان لحملة ابادة جماعية في اثيوبيا.[3]

5. **العامل الاقتصادي:**

[1] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر** ، ص(71-73).

[2] **نفس المرجع**، ص(73-74).

[3] زولتان باراني، **مرجع سابق الذكر** ، ص(74-75).

حيث اكد هنتغتون ان للعامل الاقتصادي دور في تدخل المؤسسة العسكرية، ففي الدول التي يزيد نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الاجمالي عن 1000 دولار سنويا لا تشهد انقلابات ناجحة، ولم تشهد دولة يتجاوز نصيب الفرد فيها 3000 سنويا محاولة انقلاب.[1]

[1] احمد اسراء اسماعيل، **مرجع سابق الذكر**، ص(37).

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل للجيش الجزائري و الإنتقال الديمقراطي و دور المؤسسة العسكرية فيه، واستنتجنا أن الجيش الجزائري ليس وليد الاستقلال بل هو موجود منذ الاستعمار الفرنسي، و حظي بمكانة كبيرة و تأثير على المستوى السياسي حتى بعد الإستقلال، أما بالنسبة للإنتقال الديمقراطي فقد لا يكون بسبب عوامل داخلية فقط، بل خارجية أيضا، كما انه لا يحدث دفعة واحدة بل يمر بمراحل، ومن هنا يأتي الدور المحوري للمؤسسة العسكرية التي أحيانا تكون مع الإنتقال و أحيانا ضده، و هذا يرجع لعدة عوامل عسكرية، مجتمعية، دولية، خارجية، اقتصادية، كما يرجع هذا أيضا للعلاقات العسكرية المدنية في كل بلد، ففهمها يؤدي بنا لمعرفة نتائج الانتقال كما انها هي ايضا (العلاقات) تتأثر بعدة عوامل، وهذا ما يفسر لنا إختلاف ردات فعل الجيوش تجاه الثورات واختلاف السياسات العسكرية.

الفصل الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بالإنتقال الديمقراطي في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني:

سنتطرق في هذا الفصل لعلاقة المؤسسة العسكرية بالإنتقال الديمقراطي، اي كيف تساهم فيه، وما الدور الاساسي الذي تلعبه، و سنخص بالذكر المؤسسسة العسكرية الجزائرية و علاقة التأثير و التأثر بينها و بين الحراك خلال 2019، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تطرقنا لأسباب الحراك و سيرورته، أما المبحث الثاني و الثالث فقد خصصا لمظاهر تدخل المؤسسة العسكرية و بناء المؤسسة العسكرية للنظام السياسي من جديد.

المبحث الأول: الحراك الشعبي في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث كل ما له علاقة بالحراك الجزائري من أسباب و مطالب و سيرورة و موقف لمختلف المؤسسات السياسية و الإجتماعية منه.

المطلب الأول: مراحل الحراك الشعبي

انطلق الحراك الجزائري بأصوات منددة لترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة و الدعوة لسقوط النظام، و مر بثلاث مراحل و هي كالاتي:

1)- المرحلة الأولى (من 22 فيفري إلى 26 مارس 2019):

تعد هذه المرحلة إنطلاقة الحراك حيث خرج الاف المتظاهرين بالعاصمة و في كل ولايات الوطن رافضين للعهدة الخامسة و رافعين شعار " لا بوتفليقة لا السعيد"، وأهم ما ميز هذه المرحلة :

- تصريح قائد الأركان حول الحراك و وصفه للمتظاهرين بالشرذمة، و هذا ما أثار غضبهم أكثر فخرجوا بقوة أكثر في الجمعة التالية.
- تصريح الامين العام لجبهة التحرير الوطني "معاذ بوشوارب" ان بوتفليقة مرسول من الله.
- بوتفليقة يوجه رسالة إلى الأمة يعلن فيها عن تأجيل الإنتخابات الرئاسية المقررة ليوم 18 افريل 2019، و عدم ترشحه لعهدة رئاسية خامسة، كما أعلن عن إجراء تعديلات جمة على تشكيلة الحكومة و تنظيم الإستحقاق الرئاسي.
- إستقالة الوزير الاول أحمد أويحي، واستخلافه بنور الدين بدوي.[1]

لم يأبه الشعب الجزائري لأي شيء و لم يحسب لأي عواقب مستقبيلة، فترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة كانت القطرة التي افاضت الكاس بعد المعاناة من النظام المستبد و التهميش، فانطلقت شرارة التحرر و رفض الظلم، واتفق الجزائريون على كلمة واحدة لا للعهدة الخامسة، لا للظلم واستغباء الشعب برئيس مقعد، حيث كان جليا أنه ليس هو المسير للأوضاع بل شقيقه السعيد بوتفليقة.

[1] ياسين بودهان، **الحراك الشعبي الجزائري عام من السلمية و التمسك بالتغيير**، 2020/02/23، على الموقع https://arb.majalla.com/mode/81886
تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/24.

2)- المرحلة الثانية (من26 مارس الى 25 جويلية 2019):

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- تصريح قيادة المؤسسة العسكرية بضرورة تطبيق المادة "102 "من الدستور و التي تنص على ما يلي (إذا استحال على رئيس الجمهورية ان يمارس مهامه بسبب مرض خطير و مزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، و بعد أن يثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملاءمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع، يعلن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه، ويكلف تولي رئاسة الدولة بالنيابة في مدة أقصاها 45 يوما رئيس مجلس الامة).
- الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يخطر رسميا رئيس المجلس الدستوري بقراره انهاء عهدته بصفته رئيسا الجمهورية.
- توقيف علي حداد و السعيد بوتفليقة، و الوزير الأول سابقا و مدير حملة الرئيس بوتفليقة عبد المالك سلال، و إيداعهم سجن الحراش بتهم الفساد.
- إنهاء مهام الجنرال طرطاق بصفته مديرا للمخابرات.
- تكليف رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح رئيسا مؤقتا للجزائر.[1]

كل هذه الأحداث كانت بإشراف المؤسسة العسكرية فبمجرد إعلانها عن ضرورة الحل الدستوري، تكاثفت خطابات قائد الأركان و أصبحت آنذاك هي المؤثرة في الحراك.

3)- المرحلة الثالثة (4 أوت الى 12 ديسمبر 2019):

كانت هذه المرحلة هي الاخيرة في الحراك، حيث اجمعت قيادة المؤسسة العسكرية ان الخيار الذي لا رجعة فيه هو الانتخابات، فدعت لما يلي:

- تشكيل لجنة الوساطة و الحوار بأمر من الرئيس بالنيابة "عبد القادر بن صالح".
- تحديد 12 ديسمبر كموعد للرئاسيات.

[1] ياسين بودهان، **مرجع سابق الذكر**.

- المحكمة العسكرية تقضي بالسجن 15 عاما على السعيد بوتفليقة و طرطاق، إلى جانب رئيسة حزب العمال لويزة حنون بتهمة التامر ضد سلطة الدولة، و الوزير الأول السابق عبد المالك سلال 12 سنة.
- فوز المترشح عبد المجيد تبون بالإنتخابات.[1]

المطلب الثاني: أسباب الحراك الشعبي

هناك عدة أسباب للحراك الشعبي الجزائري منها المباشرة و غير المباشرة

أولا: الاسباب المباشرة:

1. العهدة الخامسة:

يعتبر إعادة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في اشعال شرارة الحراك الشعبي، و هذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة، كما عملت الكثير من الأحزاب الموالية للنظام مثل: حزب" تاج" بقيادة عمار غول لإبراز نضال بوتفليقة السياسي و الثوري، و كذلك وضع صوره في مختلف المناسبات و هذا ما ادى الى استفزاز الشعب الجزائري في الكثير من المحافل الوطنية.

2. الفساد السياسي :

شهدت الفترة الاخيرة التي حكم فيها الرئيس بوتفليقة فسادا سياسيا كبيرا، حيث إستحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية و الايديولوجية، و انشا احزابا موالية تسانده للوصول الى اهدافه السياسية، وكانت العهدة الثالثة من اسوا العهدات على الحياة السياسية، خاصة مع مرض الرئيس الذي غيبه عن تسيير البلاد، فاستغل الوضع اخوه السعيد بوتفليقة بحجة كونه مستشاره، و عمل على اخضاع الاحزاب السياسية و رجال الاعمال بكل الوسائل، و قام بإدخال المال الفاسد في اللعبة السياسية[2] .

---

[1] ياسين بودهان، **مرجع سابق الذكر**.

[2] احلام صارة مقدم و بن حوى مصطفى،" 22 فبراير الحراك الشعبي في الجزائر (الاسباب و التحديات)"، **مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل**، العدد06، المانيا، 2019،ص 98/97.

ثانيا: الأسباب غير المباشرة:

- الواقع التراجيدي:

يعيش المواطن الجزائري منذ 1962 واقعا مأساويا من حيث السياسية و الاجتماع، ذلك ان النظام الجزائري منذ تشكله بني على فلسفة الطغيان و شعار الزعيم الملهم، و قد قادت هذه النظرة الهوجاء الى ممارسة الاستبداد السياسي في اعلى صوره

- الرأسمالية المباشرة:

لم يتم الانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي بصورة تدريجية و هادفة، بل تم الانتقال بصورة استعجالية غير مدروسة، مما جعل النظام الجزائري يرتبط ارتباطا كليا بأشكال الرأسمالية المتوحشة و التي مكنت لفئات قليلة سبل الرخاء و الثراء، بينما حشرت الاغلبية في زاوية الفقر وانخفاض القدرة الشرائية .

- ملاك الطفرة :

مكن النظام السياسي ثلة من المواطنين استثمار اموال الدولة لصالحهم، فظهر جيل من الليبيراليين الجدد الذين اعادوا هيكلة الاقتصاد الجزائري.

- تأثير الاحداث القطرية:

لم يغامر الشعب الجزائري فيما يسمى بموجة الربيع العربي التي شهدتها كثير من الدول العربية، و لعل سبب احجامه هو سيناريو فترة التسعينات، و عليه ركن الشعب للسلم بالرغم من قساوة و ضنك العيش، و لكن كان للثورات العربية الاثر البليغ في نفسيته، فالإطاحة بالطغاة اثلج صدور الجزائريين، كما ان الحراك الجزائري استفاد من اخطاء احتجاجات دول الربيع العربي[1].

- الانظمة العسكرية:

وجد الشعب نفسه امام استبدادين، استبداد ذو صبغة مدنية واستبداد ذو صبغة عسكرية، فالأول استبداد شكلته ممارسات النظام البوتفليقي من خلال سياسة النهب و السلب و الاقصاء و التهميش، و

[1] عبد القادر بوعرفة، "الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع و العوائق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**،العدد07، وهران،2019،ص 16.

الثاني من خلال مخلفات ما يسمى الامن القومي، فتكميم الافواه، الاعتقالات، الملاحقات، المقايضات و المتابعات شكلت ضغطا كبيرا على الناشط و المناضل الجزائري[1] .

- اسباب اجتماعية و اقتصادية :

على مدار 20 سنة من الحكم عمل النظام على فرض فلسفة التهدئة و شراء الامن الاجتماعي و صناعة الوهم و نشرها عبر قنوات كثيرة، كما عمل على ضرب و كسر عزيمة الشعب من خلال نشر الفساد المالي و الاداري و الاخلاقي، كما قامت الحكومة ببعض الاصلاحات مثل تعديل الدستور عام 2016، و اصلاحات اخرى شملت نظام الانتخابات و النظام الحزبي، لكنها فشلت لأنها لم تكن مدروسة وكانت غايتها شراء الامن الاجتماعي الذي كان في حالة توتر و غليان، و تزامن هذا مع انخفاض سعر البترول سنة 2014، فادى ذلك الى توقيف الكثير من المشاريع الكبرى التي كانت طور الانجاز، تقليص عمليات التوظيف في مختلف القطاعات في الصحة، التعليم، وكل هذه التحولات الاقتصادية اصبحت كابوسا للمواطن الجزائري بين غلاء معيشي و زيادة نسبة البطالة و هجرة غير شرعية، اضافة الى فرض سياسة التقشف على المواطنين.

- اسباب نفسية :

تعرض اكثر من جيل الى حالة انهيار نفسي و كبت اجتماعي، من نظام سياسي لم يقدم للمواطن الجزائري متطلبات العيش الكريم، و نشر الفساد و التسيب في جميع القطاعات. و قبلها تعرض في سنوات التسعينات للإرهاب و التطور العنيف الذي نتج عنه مئات الالاف من القتلى و الالاف من المفقودين هي محطات صعبة مرت على الجزائريين حيث غرست في نفسيتهم الاحباط و الياس من السلطة الحاكمة.[2]

[1] عبد القادر بوعرفة، **مرجع سابق الذكر**، ص (17/16)

[2] احلام صارة مقدم و بن حوى مصطفى، **مرجع سابق الذكر**، ص100/99.

المطلب الثالث: مطالب الحراك الشعبي

تعددت مطالب الحراك و تنوعت و هي كالاتي:

- ازاحة النظام و رموزه: و المطلب يتعلق بسلطة الواجهة و سلطة الظل (*الدولة العميقة)، فاستقالة الرئيس و بعض المقربين له لا تكفي، فالتغيير بوصفه مطلبا شرعيا يفرض ازاحة النظام من جذوره.
- تأسيس الجمهورية الثانية التي ستبنى على مقومات الدولة الحديثة، و لا تبنى على الشرعية الثورية التي كانت غطاءا للاستبداد و الطغيان، و حرمان اجيال ما بعد الاستقلال من ممارسة حقها السياسي.
- الحرية و الكرامة الانسانية: يشعر الجزائريون انهم مواطنين تنقصهم الحرية و الكرامة، فحالتهم المعيشية اقرب ما تكون لحالة اللاجئين، بل كثير من المواطنين يشبهون حالهم بحال الحيوانات.
- مدنية الدولة واستقلالها: الدولة الجزائرية منذ الاستقلال لم تكن ابدا مدنية، بل كانت عسكرية بامتياز، و هذا ما يجعل الدولة غير مستقلة، فحكم العسكر المتستر بنا يسمى مدنية الدولة افرز تخلفا سياسيا واجتماعيا، و علية فالدولة المستقبيلة يجب ان تكون مدنية بالفعل و القول لا بالشعار .
- المواطنة و حقوق الانسان: يحلم كل مواطن جزائري بان يعامل في بلاده على انه انسان و مواطن كامل الحقوق مما يكفل له المشاركة السياسية في تسيير البلاد و على الاقل من ذلك ان يعيش كانسان.
- التوزيع العادل لثروات البلاد: لقد تبين من خلال مراحل حكم الرئيس بوتفليقة ان ثروات البلاد الهائلة تم توزيعها على زمرة فاسدة (العصابة)، و هذا التوزيع ظالم و غير شرعي و لا قانوني، مما يجعل كل مواطن جزائري يأمل في دولة تتحقق فيها العدالة الاجتماعية و يتم توزيع ثروات البلاد بصورة عقلانية و موضوعية.[1]

---

[1] عبد القادر بوعرفة، **مرجع سابق الذكر**، ص (17 /18).

***الدولة العميقة**: ويعبّر مصطلح عن ذلك التحالف العميق الذي يجمع من بين ظهرانيه بنيات الدولة المختلفة، من مركب إداري وسياس يّ وإعلاميّ، ومؤسّسة عسكريّة واستخبارات، وقضاء ومثقّفين ورجال دين وأصحاب أموال.. يجمعهم جميع رابطة واحدة منطقها و مؤداها: الإبقاء على مصالحهم وامتيازاتهم الخاصّة، واستثناؤهم من أيّة محاسبة أو مساءلة، ثمّ عدم تعرّضهم لأيّة

- مكافحة الفساد و معاقبة رموزه: حيث شدد رئيس الاركان على ضرورة تفادي التأخر في معالجة ملفات الفساد، و ايضا على دوره في مكافحة الفساد و قال " نحن في الجيش لم و لن نسكت عن الفساد، و شدد ايضا على اهمية ان تعالج العدالة كل الفاسدين لافتا الى ان مصالح الدفاع الوطني تحوز على معلومات مؤكدة بشان ملفات فساد ثقيلة.[1]

المطلب الرابع: مميزات الحراك الشعبي

تميز الحراك الجزائري عن غيره من الثورات العربية بعدة نقاط وهي:

- اسقاط حظر التظاهر في الجزائر العاصمة: حيث لم ترى شوارع العاصمة مظاهرات منذ سنة 2001.
- اتسعت رقعة المظاهرات زمانيا، حيث اصبح الجزائريون يحضرون و يلتقون تقريبا كل يوم سواء في اماكن محدودة كالجامعات و النقابات و الجمعيات، ام في الفضاء العام كوسط العاصمة، غير ان اكبر التجمعات كانت تحدث بالأساس نهاية كل اسبوع في شوارع المدن و القرى في شمال و جنوب و غرب و شرق البلاد، و في الوقت نفسه. و يمثل الطابع المتزامن لهذه التجمعات اول ميزة تميز بها الحراك، حيث كانت كل الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ عقود محدودة جغرافيا(مظاهرات منطقة القبائل، ورقلة،...). [2]
- خصوصية المظاهرات الجزائرية: فالتعريف النظري المعتمد سواء من قبل المتظاهرين او النظام فقد تمت تسميته منذ البدء "بالحراك الشعبي"، حيث اتفق الطرفان المتعارضان بشكل تلقائي على هذا الوصف، على عكس دول الربيع العربي التي وقعت في فخ التعريف المزدوج بين ثورة كما يسميها المتظاهرون، و توصيفات متفاوتة تنفي صفة الثورة عنها من قبل الانظمة.

متابعة قضائيّة إنْ اهتز النظام القائم، أو استجدّت أحداث من شأنها زعزعة المنظومة.

[1] **قائد الجيش الجزائري يتحدث عن فساد ثقيل و الالاف بالشوارع**، 2019/04/30
https://www.skynewsarabia.com/amp/middle-east
تم الاطلاع على الوقع بتاريخ 2020/6/25

[2] لويزة ايت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر : بين الانتقال المفروض و الانتقال التعاقدي**،2019/03/19، على الموقع
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/109319080407233
تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/24

- انطلق الحراك الشعبي الجزائري في بدايته متقشفا ليس في الوصف فحسب بل ايضا في المطالب، حيث بدت الجمعة الاولى تحمل مطلبا رئيسيا واحدا، هو سحب ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية خامسة، فيما قامت معظم المظاهرات في دول الربيع العربي محملة بآمال و احلام كبرى تتعلق بإسقاط النظام و بناء انظمة جديدة على قواعد الحرية و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية.
- بدا الحراك الجزائري مجتمعيا مستقلا بعيدا عن التأطير و الادلجة، حيث تم رفض معظم رموز الاحزاب السياسية حتى المعارضة منها من المشاركة في التظاهرات او محاولة ادلجتها او تطويعها (تم طرد عدد من قادة الاحزاب و المرشحين المحتملين للرئاسة من الساحات)، على عكس مظاهرات الربيع العربي التي كانت تحتفي بانضمام اي احزاب و فعاليات سياسية، و ترى ذلك ضمانة اكيدة لانتصارها[1] .
- انتزع الحراك الشعبي الجزائري بيسر و قوة اعتراف كافة اطياف العمل السياسي بما في ذلك مؤسسة الرئاسة، الجيش و حتى احزاب الموالاة التي رشحت بوتفليقة للرئاسة. بما في ذلك الحزبان الحاكمان (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي)، اللذان اعلنا دعمهما للحراك الشعبي، رغم انهما المتسببان في خلق الازمة عبر دعم ترشح بوتفليقة و هي النقطة التي افاضت الكاس، فيما بقيت الاحزاب الحاكمة في دول الربيع العربي تدافع عن خيارت الانظمة الى اخر لحظة، و تقوم بحملات تخوين المتظاهرين حتى بعد سقوط انظمتها.
- تمكن الحراك الشعبي الجزائري حتى اللحظة من الافلات من تأثير تيارات "الاسلام السياسي"، الذي وقعت في فخه معظم ثورات الربيع العربي، و بدا حراكا مدنيا ديمقراطيا يرفض التدجين، و قد لوحظ القدر الكبير من الحساسية التي ابداها منتسبوه حال بعض المحاولات اليائسة التي قام بها بعض المحسوبين على هذا التيار في الخارج، منهم المصري "وجدي غنيم" الذي نال حملات رد واسعة من شباب الحراك الجزائري، لمجرد تفكيره في اسداء نصائح غير مرغوب بها تهدف الى تطويع الحراك لصالح تياره الاخواني.

[1] محمود ابو بكر، **7 اسباب تجعل حراك الجزائر استثنائيا**، 2019/03/28، على الموقع https://hafryat.com/ar/portfolio
تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/19.

- تحديد الهدف الرئيس و الموضوعي المتعلق بسحب ترشح بوتفليقة قد سمح للعامة بالتفاعل مع دعوات التظاهر منذ الجمعة الاولى، حيث نزلت اعداد غفيرة رات ان المطلب موضوعي و قابل للتحقق، سيما انه لم ينزع نحو الغلو و المطالبات المسرفة في الاحلام، كما ان موضوعية المطلب و تقشفه قد وضعا النظام في موقف محرج الى جانب تصاعد الاعداد في الجمعة التالية، فلم يكن امامه الا التجاوب بشكل عملي، حيث تم سحب ترشح بوتفليقة مع اعلان خريطة طريق تتضمن تأجيل موعد الانتخابات لفترة لاحقة و التبشير بندوة وطنية تشرك الجميع و تشرف على تعديل الدستور، هذا الاقتراح الرسمي و ان لم يجد تجاوبا من قبل الشارع الثوري الذي بدا انه انتقل لسقف اخر من المطالب، فانه يعد سابقة في عرف الانظمة العربية منذ بداية الربيع العربي، سواء في توقيته المبكر او في ايجابية التعاطي النسبي، سواء في الاجراءات او في الخطاب[1] .
- اسقط الحراك واجب التحفظ عن جميع المسؤوليات و الاطر و الافراد في جميع القطاعات، بدءا بقطاع العدالة و وصولا لقطاع التعليم و التربية و الصحة و الامن و غيرها.
- اندمجت في موجة الحراك اطياف المجتمع الجزائري بمختلف تشكيلاته، وانتماءاته وهو ما اعطاه بعدا شعبيا، و شكل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه و ديمومته[2] .
- قوة التكنولوجيا و مواقع التواصل الاجتماعي، لعب الواقع الافتراضي دورا فعالا في تواصل المحتجين و نقل المعلومات حول الحراك الشعبي، واصبح وسيلة لتنظيم تحركاتهم و نقل وقائع الحراك و الاخبار السياسية بطريقة مباشرة، وكان الفايسبوك المتمثل في الفضاء الازرق احد اهم المواقع حيث ساهم في نجاح الانتفاضة الشعبية، كما استعمل الفايسبوك في حث الجماهير على اخذ الاحتياطات اللازمة، كعدم الاصطدام مع اجهزة الامن، و عدم الاستماع الى الشعارات المنادية بالعنف و الشغب، و نجحت مواقع التواصل الاجتماعي في الارتقاء بالحراك سلما و تنظيما و اهدافا و كانت تنادي دائما بالوحدة و نبذ العنف.
- الاستمرارية و رفع سقف المطالب، باعتبار ان الحراك الشعبي بدا سلميا و متحدا في مطالبه و اهدافه، واستمر بنفس النهج و هو في جمعته الثانية عشر، ومازال مستمر حتى تتحقق

---

[1] محمود ابو بكر، **مرجع سابق الذكر**.

[2] بوحنية قوي، **الحراك السياسي الجزائري: من اسقاط السلطة الى هندسة الخروج الامن**،2019/08/07، على الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/reports
تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/24

مطالبه، ولم يتوقف عند هذا الحد لان الحراك بدا من خلال رفضه للعهدة الخامسة و رفع مطالبه لإسقاط النظام.[1]

المطلب الخامس :موقف المؤسسات السياسية و الاجتماعية من الحراك الشعبي

لقد تباينت مواقف المؤسسات من الحراك و الذي لم يتوقعه احد، هذا الوعي و التحرر الذي اتسم به هذا الجيل للتخلص من النظام الاستبدداي الذي كتم على انفاسه، و هذه المواقف هي كالاتي:

✓ رئاسة الجمهورية:

عشية اندلاع الحراك كانت رئاسة الجمهورية تعاني غياب الرئيس بوتفليقة بسبب مرضه من جهة، و لسيطرة شقيقه و مستشاره السعيد بوتفليقة على مقاليد الحكم بطريقة غير مباشرة و غير معلنة، و لا باي صفة دستورية من جهة اخرى، و هذا ما جعلها تتجه سياسيا الى تجنيد بعض الاحزاب السياسية، و نخب المجتمع المدني للتغطية على لادستوريتها، و امنيا الى استغلال جهاز المخابرات الذي سبق ان قام الرئيس بوتفليقة بإعادة هيكلته و الحاقه إداريا بالرئاسة و حاول السعيد بوتفليقة الاستعانة بقيادات عسكرية واستخباراتية من المتقاعدين الذين كانوا لا يزالون يحظون بتعاطف و نفوذ في الجيش و في جهاز المخابرات، كالجنرال "محمد مدين(توفيق)، و الجنرال خالد نزار، واقتصاديا الى تشكيل شبكة من رجال الاعمال الفاسدين .

عولت الرئاسة في البداية على قمع الحراك، لكن موقف الجيش منه من التدخل[2]، فحاولت تغيير موازين القوى لمصلحتها عبر اتخاذ مجموعة من الاجراءات وهي:

- سحب ترشحه لعهدة خامسة.
- تأجيل الانتخابات لأجل غير محدد.
- تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات تكون مهنتها اقتراح اصلاحات سياسية عميقة بما فيها دستور جديد يعرض للاستفتاء.

[1] احلام صارة مقدم و بن حوى مصطفى، **مرجع سابق الذكر**، ص103/102

[2] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، **الجزائر 2019 من الحراك الى الانتخابات**، تقرير وحدة الدراسات السياسية، قطر، فبراير 2020،ص03.

- تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة انتخابية و طنية مستقلة.

- تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية[1] .

- الاستعانة بالأخضر الابراهيمي و رمطان لعمامرة الشخصيتان الدبلوماسيتان الدوليان من اجل محاولة فتح مجال للتفاوض مع الحراك الشعبي، و اقالة حكومة احمد اويحي، و رئيس حملة بوتفليقة عبد المالك سلال على خلفية تسريب مكالمة هاتفية له مع علي حداد يتوعدان فيه باستعمال العنف ضد المتظاهرين[2] .

✓ جهاز المخابرات:

تأسست المخابرات الجزائرية منذ الثورة مع تأسيس" المالغ"، و قادها عبد الحفيظ بوصوف واحد من القادة الكبار لجبهة التحرير الوطني الذين فجروا ثورة الفاتح من نوفمبر 1954. و يقع جهاز المخابرات في قلب رهانات السلطة في الجزائر، وهو جهاز يضطلع بالتجسس و مكافحة التجسس في الجيش، كما يقوم بدور الشرطة السياسية عبر مراقبة الاحزاب و النقابات و وسائل الاعلام و متطلبات المجتمع المدني. و بوتفليقة كان يدرك جيدا انه اذا اراد الاستمرار في الحكم فعليه اعادة هيكلة جهاز المخابرات و اخضاعه لإرادة مؤسسة الرئاسة. و لعل ما نجح فيه هذا الجهاز بعد هيكلته هو مواصلة ايهام الراي العام الوطني و الدولي بان الرئيس على الرغم من مرضه لا يزال قادرا على اداء مهماته الرئاسية طوال العهدة الرابعة، و بعد اندلاع الحراك بدا هذا الجهاز غير متماسك و تراجعت قدرته على التأثير.

✓ موقف احزاب الموالاة :

لم يكتف الحراك الشعبي بمطالبة احزاب الموالاة بالرحيل، بل طالب بمحاسبتها و معاقبتها، وثمة من طالب بعزلها نهائيا عن الحياة السياسية حتى لا تنقل عدوى الفساد الى مرحلة ما بعد بوتفليقة، بقد انسحب اغلب رموز هذه الاحزاب وامتنعوا عن الظهور العام، و زاد تورط احزاب الموالاة في قضايا الفساد واعتقالهم، و التحقيق معهم تحضيرا لمحاكمتهم من اضعاف موقفها. في البداية تم التخلي عن القيادات التي ثبت تورطها في الفساد كما حدث مع "جمال ولد عباس" (الامين العام لحزب جبهة

[1] لويزة ايت حمادوش، **مرجع سابق الذكر**.

[2] لجزائر 2019 من الحراك الى الانتخابات، **مرجع سابق الذكر**،ص5/4.

التحرير الوطني)، و "احمد أويحيى" (الامين العام للتجمع الوطني الديمقراطي) و غيرهما، و لاحقا جرت محاولات لإنقاذ تلك الاحزاب باختيار قيادات جديدة، لكنها ظلت مع ذلك مرفوضة من جانب الحراك الشعبي.

✓ موقف احزاب المعارضة:

لا يختلف موقف احزاب المعارضة كثيرا عن موقف احزاب الموالاة، حيث ان ما تعرضت له من الاضعاف و الاختراق و التفتيت خلال مرحلة الرئيس بوتفليقة حولها الى هياكل بلا روح، باشرت هذه الاحزاب العديد من اللقاءات التي انتهت بمنتديات و تحالفات حاولت اقتراح حلول للازمة السياسية، و ذهاب بعض الاحزاب الى حد دعوة المؤسسة العسكرية الى التدخل المباشر في السياسية و عزل الرئيس وتولي قيادة البلاد لمرحلة انتقالية، لكن ادى اصرار الحراك الشعبي على نبذ الايدولوجيات و رفض التأطير السياسي الى حرمان احزاب المعارضة من القدرة على احتواء الحراك الشعبي و قيادته لذلك لم يكن امامها سوى مباركة الحراك و الثناء على سلميته و تنظيمه و مشروعية مطالبه[1] .

✓ موقف المجتمع المدني :

لطالما وظف المجتمع المدني في الحياة السياسية في الجزائر منذ الاستقلال الى اليوم في خدمة السلطة الحاكمة، فالتنظيمات الاجتماعية و المهنية و النقابية غير مسموح لها الا بالدوران في فلك السلطة، لهذا كانت معظم هذه التنظيمات موالية للنظام القائم، و كانت طوال الفترات السابقة بمنزلة الفاعل الاساسي في لجان المساندة التي يتم استدعاؤها في كل المناسبات لمنح النشاط السياسي للسلطة قاعدة شعبية تقوي مركزها امام خصوم الداخل و الخارج، ومن جهة اخرى انخرطت بعض التنظيمات المدنية التي كانت تسبح خارج فلك السلطة على قلتها في مسار الحراك الشعبي، و حاولت دعمه خاصة في البداية، و ذلك بمسيرات مستقلة جرت في ايام الاسبوع الاخرى عدا يوم الجمعة الذي كان مخصصا للحراك الشعبي سيرت نقابات المعلمين و القضاة و التنظيمات الطلابية مسيرات واضرابات محدودة داعمة للحراك و مطالبه.[2]

[1] المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، **مرجع سابق الذكر**، ص (13/9/).

[2] **نفس المرجع**، ص (14).

✓ موقف الاعلام من الحراك:

لقد ساير الاعلام الجزائري الحراك الشعبي بحذر في البدايات، و ذلك ما لمسناه من خلال رصد و حصر شامل للمواد الاعلامية خلال فترة الغضب الشعبي، قبل ان ينفتح على التغطية و تحول القنوات الى الميدان و نقل المستجدات، ثم ما لبثت ان غادرته. و يترنح الاعلام بين المقبل و المدبر على التغطية المرتبطة بحدث سياسي[1] .

شهدت العلاقة بين الاعلام و الحراك الشعبي ارتباكا كبيرا و تباينا في المواقف، وهو ما احدث شرخا بين الحراك و الاعلام في الاسابيع الاخيرة، و خلقت حالة من التوتر بين المتظاهرين و الصحافيين في الشارع، و ظهرت شعارات تتهم الاعلام بالتضليل و الانحياز للسلطة و الخضوع للاملاءات. يجمع كثير من الاعلاميين على ان الميدان يكشف الكثير من الشروخ في التغطية الصحافية و التناول الاعلامي للأحداث، اذ كشف الكاتب السياسي الاعلامي "محمد شارفي" ان الاعلام في الجزائر اثبت انه كان ولا يزال اداة من الادوات الناعمة لأجنحة السلطة، و هو ما يعني انه خلال فترة الاحتجاجات لازال الاعلام العمومي حكوميا، و لايزال الاعلام الخاص غير مستقل بالعودة الى التغطية الاعلامية للمسيرات انخرطت جميع وسائل الاعلام في سياسة الترويج لمخططات الحاكم الجديد و تبرير مواقفه، بل تولي مهمة الرد على خصومه و خوض معارك بالنيابة عنه. وعليه شهدت فترة الحراك احتجاجات الصحافيين في القطاعين العام و الخاص ضد التضييق على حرية الراي و التعبير دفاعا عن حق المواطنين في المعلومة و الالتزام بأخلاقيات العمل الصحافي اثناء تغطية المسيرات الشعبية لضمان خدمة عمومية للشعب.[2] لكن قامت بعض القنوات مثل: قناة الشروق و البلاد من بين القنوات السباقة لنقل حقيقة الحراك و مطالبه و تطوراته، من خلال هذه التطورات التي عرفتها وسائل الاعلام في فترة الحراك الشعبي، ندرك اهميتها في ايصال الحقيقة و خطرها عند التخلي عن مبادئ اخلاقيات المهنة. في حين لعبت مواقع التواصل دور التصحيح حول ما يجري في الشارع طيلة فترة تنحي بوتفليقة و تأجيل الانتخابات الرئاسية.[3]

---

[1] فتيحة زماموش،الاعلام و سؤال الحراك في الجزائر ، **مجلة الدراسات الاعلامية**،العدد09،المانيا،نوفمبر 2019،ص(246/445).

[2] **نفس المرجع**،ص 442.

[3] احلام صارة و بن حوى مصطفى، **مرجع سابق الذكر**، ص 105.

✓ موقف الجيش:

مع اندلاع الحراك الشعبي، كان موقف الجيش حذرًا ومترددًا. ففي خطابه أمام كوادر الجيش في 26 شباط/ فبراير 2019 ، وصف قائد أركان الجيش المشاركين في الحراك ب "المغرر بهم"و"المغامرين" الذين تسعى جهات "مشبوهة" لتوريطهم في "مسالك غير آمنة بل غير مأمونة العواقب". لكنه سرعان ما تراجع عن هذا الخطاب لاحقًا، معترفًا بشرعية مطالب الحراك الشعبي.[1]

المطلب السادس: المخاطر التي تواجه الحراك

واجه الحراك عدة مخاطر من داخل النظام و خارجه، و هي كالاتي

1. بقاء النظام القديم:

كانت مطالب الحراك هي اسقاط النظام القديم وكل شخص له علاقة به، باعتبار ان النظام السابق يمتلك الكثير من القوة و النفوذ داخل اروقة الحكم و له شبكة علاقات داخلية و خارجية يمكنه استخدامها لتسيير المرحلة الانتقالية عن طريق التحايل و المكر السياسي، و هذه الحالة هي اكبر مخاوف الحراك الشعبي، لان بقاء جزء من النظام القديم هو عدم نجاح اهداف الحراك (التغيير و الديمقراطية.

2. انحراف الحراك عن اطاره السلمي :

استعملت السلطة بعض الشباب غير الواعي في الحراك من اجل الاعتداء على المتظاهرين و الشرطة حتى يحدث صدام بينهما، كما حاول النظام منع دخول الكثير من المواطنين القادمين من مختلف الولايات الى العاصمة للمشاركة في الحراك[2] .

[1] المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات، **مرجع سابق الذكر**، ص 7.

[2] احلام صارة و بن حوى مصطفى، **مرجع سابق الذكر** ،ص104/103.

3. عودة العسكر:

تخوف الشارع و الطبقة السياسية من محاولة اظهار الفريق احمد قايد صالح بمظهر البطل الذي انقذ الجزائر من اجل حسابات سياسية مستقبلية قد تتدرج في اطار طموحات رئاسية، ما قد يوصل بالجزائر الى الحالة المصرية مع عبد الفتاح السيسي.

4. صراع الاجنحة(صراع داخل النظام):

يجد الشارع نفسه في مواجهة خطر المعركة الحاصلة في اعلى هرم السلطة، اذ عبر شباب عن مخاوفهم من جعل الشارع ساحة صراع بين الاجنحة و احداث فوضى تجهض الحراك بإعلان حالة الطوارىء.[1]

5. الركب فوق موجة الحراك لتحقيق المصالح :

غالبية الفاعلين السياسيين و الاجتماعيين و المثقفين و حتى جمعيات المجتمع المدني حاولوا ركوب موجة الحراك، و كثيرة هي الشخصيات التي حاولت البروز لقيادة الحراك، مثل المحامي "مصطفى بوشاشي" ، الا ان الحراك الشعبي كان اكثر وعيا و تفطنا و رفض كل محاولات استغلاله سياسيا[2] .

6. الثورة المضادة:

تتهدد الحراك ثورة مضادة تجهض كل محاولاته في الوصول الى اهدافه و ذلك من خلال "التنسيقية الوطنية للتغيير"، و هي تضم شخصيات يرفضها الشارع كقيادات الجبهة الاسلامية للإنقاذ ووجوه محسوبة على المعارضة، كرئيس حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية "محسن بلعباس"، و يوضح "محمد بن موسى" استاذ العلوم السياسية في جامعة عنابة ان التنسيقية هي مشروع ثورة مضادة، قائلا من الناحية السوسيولوجية تعتبر هذه القوى ضعيفة لكنها تبقى شديدة التأثير عبر السيطرة التي تمارسها على وسائل الاعلام، وارتباطاتها الدولية مشيرا الى انها تسعى الى احداث تغيير من فوق، في حين لا يمكنها الوصول اليه عبر اللعبة الديمقراطية. و يتوقع احتدام الصراع بين

[1] علي ياحي، **5 مخاطر تهدد الحراك الشعبي في الجزائر**، 2019/03/29، على الموقع https://www.independentarabia.com/node/15561 اطلعت على الموقع بتاريخ 2020/07/22.

[2] احلام صارة مقدم و بن حوى مصطفى، **مرجع سابق الذكر**، ص105.

مشروعين متناقضين، فالحراك يسعى الى تعميق الثورة و تحقيق تغيير يرقى الى تطلعاته، اما تيار الثورة المضادة الذي تمثله هذه التنسيقية فتتمحور اهم اقتراحاته حول عودة الجيش الى الثكنات[1] .

7. مصالح و ضغوطات الدول الاجنبية:

تربط الجزائر علاقات مع الكثير من الدول مثل فرنسا و روسيا و امريكا، بالإضافة الى دول عربية مثل الامارات العربية المتحدة و السعودية، و تتراوح هذه العلاقات بين مصالح اقتصادية و اخرى جيواستراتيجية، وترواحت مواقف هذه الدول بين مؤيدين و معارضين للحراك، و يخشى الجزائريون من التدخل الخليجي في الحراك الشعبي الذي قد يكون وبالا على ثورتهم ضد النظام.[2]

احاط بالحراك الجزائري عدة مخاطر و تخوفات كانت تهدد استمراره، لكن اصرار و عزيمة الشعب الجزائري جعله يواصل مسيرته و يشدد على مطالبه.

[1] علي ياحي، مرجع **سابق الذكر**.

[2] احلام صارة مقدم و بن حوى مصطفى، **مرجع سابق الذكر**،ص107/106.

المبحث الثاني: مظاهر تدخل المؤسسة العسكرية في الحراك الشعبي

سنحلل في هذا المبحث خطابات قائد الاركان حول الحراك باستخدام منهج تحليل الخطاب

المطلب الأول : منهجية تحليل الخطاب:

1. تحديد مجتمع البحث: يتمثل مجتمع البحث في خطابات قائد الاركان الراحل الفريق احمد قايد صالح التي القاها خلال الحراك الجزائري سنة 2019، و التي مجموعها 82 خطابا، اما التي خص فيها الذكر بالحراك الجزائري فمجموعها 56 خطابا، و قد اخترت مجتمع البحث هذا لأنه يجيب على اسئلة اشكاليتي حول الخطابات "ما هي تأثيرات خطابات قائد المؤسسة العسكرية على الحراك الجزائري؟، و لمجتمع البحث هذا اهمية كبيرة حيث من خلال تحليله سنفهم مساهمة فعل المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي.
2. اختيار الوحدات التسجيلية: اعتمدت في اختياري للوحدات التسجيلية على فقرات الخطابات.
3. تحديد الفئات الدلالية: في اختياري للفئات الدلالية اعتمدت على الوحدات التسجيلية و كانت الفئات كالتالي:

- **الجيش الوطني الشعبي:** هي التسمية الرسمية التي اعطيت للجيش الجزائري منذ الاستقلال عام 1962، مكون من قيادات القوات البرية و البحرية و الجوية بالإضافة الى قيادة عليا. مكلف بإدارة و تجهيز و حدات الجيش للقتال، و قمة الهرم في القيادة العسكرية تعود الى رئيس الجمهورية دستوريا، القائد الاعلى للقوات العسكرية و وزير الدفاع الوطني، كما ان الجيش الجزائري يشكل احد القوات العسكرية الرئيسية في القارة الإفريقية حوض البحر الابيض المتوسط و العالم العربي.[1]

و لقد اخترت هذه الفئة الدلالية لان موضوع تحليلي هو المؤسسة العسكرية، و ايضا لان الجيش دائما يلعب دور مهم في عملية الانتقال الديمقراطي خاصة في دول العالم الثالث، و يرجع ذلك لطبيعة العلاقات العسكرية المدنية في كل بلد.

[1] وردة رزاق لقرع، **مرجع سابق الذكر**، ص (هـ).

- **الدستور**: تعني كلمة دستور في اللغة الفرنسية التأسيس او التكوين، فهي تستخدم للدلالة على القواعد الاساسية التي يقوم عليها تنظيم من التنظيمات ابتداء من الاسرة و الجمعية و النقابة وانتهاء بالدستور العام للدولة. [1]

اخترت هذه الفئة الدلالية لانها القانون الاعلى في كل بلد، و هو الذي يحدد قوانيها في الظروف العادية و الاستثنائية، لذا اخترته لارى ما مكانته في الانتقال الديمقراطي الذي شهدنه الجزائر.

- **الامن**: يعرفه "دومينيك دايفيد DOMINIQUE DAVID" انه يمثل خلو وضع ما من التهديد او اي شكل للخطر و توفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال اصبح امرا واقعا.[2]

و قد اخترت هذا المصطلح لأنه ذو اهمية كبيرة خاصة في ظل الظروف الاستثنائية لبد ما، فانعدامه يصيب الشعب بالهلع و عدم الاستقرار.

- **المسيرات الشعبية**: عرفها معجم المعاني الجامع بانها مظاهرة سلمية يسير فيه جماعة من الناس للتعبير عن مطالب و مشاعر معينة.[3]

و سبب اختياري لهذه الفئات الدلالية هي انها تعكس محتوى كل فئة، حيث قسمت هذه الخطابات الى ثلاث فئات، و كل فئة اخترت منها الفئة الدلالية التي تمثلها، لكن الفئة الثانية اخترت لها فئتين دلاليتين.

1) تقسيم الفئات الدلالية: يحتوي هذا المحتوى اتصالي على 482 فئة دلالية توزعت في الفئة الاولى(*) ب 31، و الفئة الثانية ب213، و الفئة الثالة ب241.

2) تكرارات الفئات الدلالية:

---

[1] بن اعراب محمد، **محاضرات في القانون الدستوري**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، سطيف،2020/2019، ص 03.

[2] نعيمة خطير، **الامن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية**، اشكالية التعريف و التوظيف،جامعة الجزائر 03،ص 245.

[3] هداية محمد البرواي التتر، **مسيرات العودة الكبرى الفكرة و الاهداف و المستقبل** (بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على دبلوم الدراسات الفلسطينية من اكاديمية دراسة اللاجئين: قسم الابحاث)، 2019/2018، ص 13

(*) **الفئات** تتضمن مجموعة الخطابات التي القاها قائد الاركان مقسمة حسب المراحل المذكورة سابقا مثلا الفئة الاولى: مجموعة الخطابات في المرحلة الاولى من (22 فيفري2019 الى 18 مارس).

تحليل تكرارات الفئات الدلالية للمحتوى الاتصالي للفئة الاولى:

الفئات الدلالية	التكرارات
الجيش	15
الدستور	02
الامن	14
المسيرات	0

يمثل هذا الجدول تكرارات الفئات الدلالية للفئة الاولى(22 فيفري–18 مارس 2019)، حيث كان مجموعها خمسة خطابات، و الملاحظ فيه ان فئة الجيش و الامن هما اللذان تحصلا على اكبر عدد من التكرارات، و يمكن تفسير هذا بان قائد المؤسسة العسكرية كان يريد ان يؤكد على اهمية الجيش الوطني الشعبي في مثل هذه الظروف، اما الامن فلكي يعرف الشعب الجزائري قيمة الامن و عدم القيام بالمسيرات لأنها تؤدي الى الفوضى.

1) **الجيش:** شكلت هذه الفئة 15 من مجموع تكرارات المحتوى الاتصالي، و يمكن ان نرجع ذلك للأسباب التالية:

- ✓ التأكيد على قوة المؤسسة العسكرية.
- ✓ ان هذا الخطاب موجه بالدرجة الاولى لأفراد الجيش الشعبي الوطني، فلقد القاه خلال زياراته للنواحي العسكرية.
- ✓ لتذكير الشعب الجزائري بمكانة الجيش الوطني الشعبي.

2) **الدستور:** مثلت هذا الفئة 2 من مجموع تكرارات المحتوى الاتصالي و يمكن ارجاع ذلك للأسباب التالية:

- o الحراك كان فجأة لذا قائد المؤسسة العسكرية حاول التفكير و التريث جيدا قبل ان يفكر في حل.
- o كان يظن ان هذا الحراك مؤقت و لن يدوم لذا لم يفكر في حل له.
- o عدم العودة للماضي الذي كانت فيه المؤسسة العسكرية تتدخل في الشأن السياسي.

3) **الامن:** مثلت هذه الفئة الدلالية 14 من مجموع تكرارات المحتوى الاتصالي، و هذا راجع للأسباب التالية:

- ✓ تذكير قائد المؤسسة العسكرية بنعمة الامن التي يعيش فيها الشعب الجزائري.
- ✓ تذكير الشعب بسنوات الجمر التي عاشتها الجزائر خلال العشرية السوداء.
- ✓ ضرورة المحافظة على الامن خاصة في ظروف الدول المحيطة بالجزائر التي تعاني من توترات اقليمية مثل ليبيا.

4) **المسيرات الشعبية:** مثلت هذه الفئة الدلالية 0 من تكرارات المحتوى الاتصالي و هذا راجع للأسباب التالية:

- لم يولي للمسيرات اهمية وكان يظن انها مؤقتة و لن تدوم.
- لم يؤمن بهذه المسيرات و كان يظنها مصطنعة.
- كان موقف قائد الاركان مضطرب في بداية الحراك و تكلم عنه بعنف، ثم في الخطابات الاخرى بدا يمدح في سلمية و وعي الشعب الجزائري، فقائد الاركان وجد نفسه في وضع صعب و مفاجئء، فخروج الاف المتظاهرين دفعة واحدة تطالب بعدم ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة، لن يكن في حسبان اي احد خاصة و ان بوتفليقة كان مقربا من قائد الاركان، و تربطهما علاقة ود واحترام، و لم يجد اي حل امامه سوى الثناء على سلميتة الحراك، و التأكيد على وعي الشعب الجزائري، فقائد الاركان كان متخوفا من هذه المسيرات و لم يكن يعرف عواقبها و مالاتها خاصة و ان الاوضاع الامنية على الحدود الجزائرية خطيرة في ظل تدهور امن البلدان المجاورة مثل ليبيا، فقائد الاركان كان قلقا من احتمال ان تقوم الجماعات الارهابية باغتنام الفرصة، فمن المعروف انها دائما تظهر بكثرة في حالة اللااستقرار. لذا كان يردد في خطاباته اهمية الامن، و يذكر الشعب بالعشرية السوداء التي عانى منها الشعب الجزائري و مازال يعاني منها حتى الان.

كما ان المتتبع لحياة قائد الاركان يلاحظ انه رجل حكيم و متريث في قراراته، كما انه اراد ان يعطي لمحة جديدة عن المؤسسة العسكرية التي دائما تتدخل في الحياة السياسية و تعرض رايها بقوة، واكبر مثال على ذلك الغاء انتخابات التسعينيات، حيث فازت الجبهة الاسلامية للإنفاذ و دخول الجزائر في دوامة الدم و العنف، فقائد الاركان اراد ان يعطي نظرة جديدة للجيش، جيش احترافي و لا يتدخل في الشؤون السياسية. كما ان قائد الاركان لم يقمع المتظاهرين، بل على العكس كان يمدح في خطاباته سلمية ووعي المتظاهرين.

لكن موقف المؤسسة العسكرية هذا حلل بطريقة مختلفة من قبل البعض، فلقد اعتقد المراقبون للشأن الجزائري ان احمد قايد صالح قد اصطف الى مجموعة السعيد بوتفليقة في عزمه للمحافظة على النظام، ووصف القيادي في حركة المعارضة "اسماعيل سعيداني" هذا الخطاب بالأحداث، و قال في تصريحه لأصوات مغاربية ماجاء على لسان الفريق احمد قايد صالح هو مساندة غير معلنة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة و لقرار ترشحه لعهدة انتخابية جديدة.[1]

ا- تحليل تكرارات الفئات الدلالية للمحتوى الاتصالي للفئة الثانية:

الفئات الدلالية	التكرارات
الجيش	125
الدستور	49
الامن	24
المسيرات الشعبية	15

يمثل هذا الجدول تكرارات الفئات الدلالية للفئة الثانية(26 مارس-30 جويلية 2019)، و الملاحظ فيه ان تركز التكرارات ان لفئتي الجيش و الدستور، ففئة الجيش كانت اكثر بكثير من الفئة الاولى لان قائد الاركان تاكد من ان الحراك ليس مؤقت، بل لن يهدا و يتوقف حتى تتحقق مطالبه، كما انه اتخذ موقفا ايجابيا منه، و اكد على ان رايه من راي الشعب لذا اكد في هذه الخطابات على مرافقة الجيش لشعب في كل مطلب يريده. كما نلاحظ ايضا ان فئة الدستور ازدادت بعدما كانت2 في الخطابات السابقة، و هذا بسبب ان قائد الاركان تطرق للأول مرة منذ انطلاق الحراك الى الحل الدستوري، و مناداته بتطبيق المادة 102 من الدستور.

1. **الجيش:** شكلت هذه الفئة 125 من مجموع التكرارات، و يمكن تفسير ذلك بما يلي:
   - تحسيس افراد الجيش الوطني الشعبي بخطورة الوضع.
   - تحسيس افراد الجيش الوطني بالمسؤولية التي تقع على عاتقهم الا و هي حماية المتظاهرين و عدم اطلاق النار عليهم.

[1] رياض الصيداوي، **نهاية زمن بوتفليقة صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر**، ط2، الجزائر: دار بهاء الدين، 2019 ، ص (55).

- ليثبت ان الشعب الجيش سيطبق الحل الدستوري، و انه سيحمي الانتخابات من اي فوضى او شغب سيحدث فيها.
- ليثبت للشعب ان المؤسسة العسكرية ستحل هذه الازمة لوحدها و لن تقبل اي تدخل خارجي، خاصة بعد ان بدأت الشكوك حول الزيارات المتبادلة بين وليى عهد الامارات و قائد الاركان، فلا تخفى على احد ان الامارت تدعم النظام الفاسد و تؤيد الحكم العسكري، فلقد قدمت العديد من المساعدات المالية في كل بلد نجح في تنصيب العسكر و تثبيتهم في الحكم. و العلاقات الجزائرية الاماراتية جيدة منذ القدم فلقد تلقى قائد الاركان الراحل الفريق احمد قايد صالح عدة دعوات لمناسبات خاصة في الامارات، فدولة الامارات معروفة انها لا تحبذ حكم الشعب و تحقيق مطالبه بل تحب الحكم المستبد و التسلطي، لذا تبادرت الشكوك حول امكانية ان يكون هناك اتفاق بين قائد الاركان و ولي عهد الامارت لقمع الشعب و احداث انقلاب عسكري، ففي ظل تلك الظروف المتوترة كان كل احتمال وارد. كما ان قنواتها الاعلامية كانت تتابع الحراك خطوة بخطوة، و حرصت على التغطية الاعلامية الشاملة له، فالإمارات تمثل خطرا كبيرا على الحراك الشعبي فقد سبق لها ان تدخلت في ليبيا و البحرين لكي يستمر النظام في كلا البلدين و لا يسقط، و ما يجعلها قوية و يضعها في موقف القوي الذي يخاف منه الجميع هو انها حليفة الولايات المتحدة الامريكية التي يعد اقتصادها اقوى اقتصاد في العالم و تتميز بصناعاتها العسكرية الثقيلة ، كل هذا يجعل من الامارات فاعل لا يستهان به في التأثير على قرارات قائد الاركان الذي وضعت امامه فرصة لا تعوض للاستيلاء على الحكم و القيام بانقلاب عسكري بدعم من الامارات.

كما ان تصريحات الرئيس الفرنسي ماكرون حول دعمه لقرار الرئيس بوتفليقة المزعوم حول انشاء الندوة الوطني، اثارت سخطا كبيرا في المتظاهرين الذين رجحوا هذه التصريحات بانها تأييد ضمني للعصابة و اذنابها، فالرئيس ماكرون لم يكن يريد ان يستمر الحراك و تكون السلطة في يد الشعب، فهذا يعني ان مصالحه ستكون مهددة، فمن المعروف ان النظام السابق كان اقتصاديا تابعا لفرنسا، و كانت هي التي تتحكم فيه و تسيره، لذا فسقوطه يعني تهديد لمصالحها، وكانت هي الاخرى مثلها مثل الامارات تتابع اخبار الحراك لحظة بلحظة. فرفض المتظاهرون هذه التصريحات رفضا تاما لكن في نفس الوقت كانوا يحسون بخوف و قلق كبيرين حول ما سيؤول اليه الوضع. لكن قائد الاركان كما ان

الشعب في العديد من خطاباته بانه لن يسمح لأي تدخل اجنبي و انه مع الشعب و سيحقق له مطالبه، و دليل ذلك انه اطلق مصطلح العصابة على اعضاء النظام السابق مثل الوزير الاول احمد اويحي... و غيرهم. فلقد امر قائد الاركان بالقبض على كل هؤلاء تلبية لمطالب الشعب الذي اراد الجميع ان يرحل و ليس فقط بوتفليقة، فاستجاب لمطالبهم و اكد على ان الجيش لن يخذل شعبه و اصر على محاكمتهم و الزج بهم في السجن، فبعد التحقيقات معهم تبين ان لهم اموال طائلة بنيت من خلال النهب و اعمال الفساد و الصفقات المشبوهة.

فعدم سماح قائد الاركان بالتدخل الاجنبي و القبض على اعضاء النظام السابق، كل هذا دليل على ان المؤسسة العسكرية ليس لها اي اطماع سياسية، و هذا انجاز كبير بالنسبة للجزائر التي لطالما كان الجيش هو الامر و الناهي فيها، فالمؤسسة العسكرية اثبتت جدارتها و انحيازها للشعب، فقائد الاركان اراد ان يفتح صفحة جديدة مع الشعب و ينسيهم في المعاناة التي عانوها في قمع مظاهرات 1988، كما ان المتتبع لحياة قائد الاركان يلاحظ انه رجل حكيم و متريث في قراراته و يعرف كيف يزن الامور، كما انه وطني جدا الى ابعد الحدود، ومتواضع جدا، فشخصيته الهادئة انعكست على ردات فعله تجاه الحراك.

2. **الدستور**: مثلت هذه الفئة 49 من تكرارات الفئات الدلالية، و تأتي في المرتبة الثانية بعد الجيش الذي تحصل على125 تكرارا، و يمكن تفسير ذلك بما يلي:

- تطرق قائد الاركان للأول مرة لتطبيق المادة 102 من الدستور.
- عدم رغبة قائد الاركان في الدخول غي فراغ دستوري لأنها مرحلة خطيرة جدا و سيصبح الجميع يدعي الشرعية و انه صاحب القرار.
- ليؤكد انه ليست لديه اي طموحات سياسية.
- يريد انهاء الازمة في اسرع وقت ممكن لأنه كلما طالت زادت تعقيدا.
- تعيين رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح رئيسا مؤقتا للجزائر و دعا بضرورة الاسراع لإجراء انتخابات. فكل هذه الاجراءات تؤكد تمسك قائد الاركان بالدستور، و يمكن ارجاع ذلك للأسباب التالية:
- انه الحل الذي يكون باقل الاضرار و ليس فيه لبس او سيناريوهات غير متوقعة.
- لا يريد توريط نفسه و المؤسسة العسكرية بأكملها.

- تأثير تجنيده العسكري، فحسب نظرية زولتان باراني فان الجنود المجندون الزاما يميلون لان يدعموا الثورة و الشعب، عكس الجنود المتطوعين و الذين يساندون النظام.
- شعبية المظاهرات و كبر حجمها، فكلما كانت المظاهرات كبيرة زادت احتمالية ان يساندها الجيش.
- خبرات الضباط مع الخارج فحسب زولتان فان الضباط المكونين خارج الوطن و الذين تحصلوا على تدريب عسكري في الخارج، يتلقون ايضا بعض القيم السياسية للبلد المستضيف، فقائد الاركان تلقى تدريبه في روسيا اي الاتحاد السوفياتي سابقا، وهذا ما اثر على قائد الاركان و جعله يقف مع الشعب.

فقائد الاركان غير مجرى الحراك و اعطاه فرص اكثر لتحقيق مطالبه، كما خالف نظرية زولتان باراني القائلة يان سلوك الجيش تجاه المظاهرات في السابق سيكون نفسه في الحاضر، بل على العكس كان موقف المؤسسة العسكرية بكل قوة مع الشعب الجزائري.

لكن هناك قراءات اخرى لموقف قائد الاركان حول دعوته لتطبيق المادة 102 من الدستور فلقد وصفه حزب التجمع من اجل الثقافة و الديمقراطية انه انقلاب على ارادة الشعب.[1]

كما رأى الحقوقي و الناشط السياسي مقران ايت العربي ان تطبيق المادة 102 من الدستور لن يحل الازمة، و كتب على الفايسبوك ان تطبيقها سيجدي لو حدث قبل المظاهرات، اما اليوم فالأزمة لم تعد دستورية للبحث عن حل دستوري. بل اصبحت سياسية و تحتاج الى حل سياسي، و اضاف ان اعلان عجز رئيس الجمهورية قبل شهر من نهاية العهدة يعني اسناد مهام رئيس الدولة لرئيس مجلس الامة، و بقاء حكومة بدوي، العمامرة...و غيرهم، يعني تنظيم الانتخابات الرئاسية من طرف السلطة نفسها، و ما سينجم عن ذلك من تزوير لبقاء النظام.[2]

---

[1] الجزائر: قائد الجيش احمد قايد صالح يدعو لعزل بوتفليقة من منصبه، 2019/03/26 على الموقع https://www.bbc.com/arabic/ampmiddleast
اطلعت على هذا الموقع بتاريخ 2020/08/15.

[2] ايمان عيلان، مقران ايت العربي بخصوص المادة 102: لانريد تغيير الأشخاص بل رحيل النظام.
على الموقع https://www.aljazairalyoum.com/
تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/7/25.

كما ان عالم الاجتماع الجزائري" الهواري عدي" يرى ان القيادة العسكرية لا تريد اي تغيير جذري في البلاد حتى لا تفقد التزاماتها و لا يتعرض عناصرها الى متابعات قضائية و تصفية حسابات.[1]

3. **الامن:** مثلت هذه الفئة 24 من مجموع التكرارات بعد ان كانت 14 في الفئة الاولى، و تفسر هذه الزيادة بما يلي:

- ✓ ليطمان الشعب الجزائري انه لن يرميه بالرصاص بل سيحميه.
- ✓ لياكد ان الازمة ستحل ة ينتهي هذا الوضع.
- ✓ ليثبت للشعب الجزائري خبث اطراف النظام السابق و الذين أرادوا القيام بمخطط لاحداث فوضى في الحراك و في المؤسسة العسكرية دون تحقيق الشعب لمطالبه. ففي يوم 30 مارس اكد بيان لقيادة الجيش الجزائري ان بعض الاطراف ذوي النوايا السيئة (لم يسمها)، تعمل على اعداد مخطط يهدف لضرب مصداقية الجيش و الإلتفاف على المطالب المشروعة للشعب، كما لفت البيان انه بهذا التاريخ ايضا عقد اجتماع من طرف أشخاص معروفين سيتم الكشف عن هويتهم في الوقت المناسب، و بعد بيان الجيش ذكرت قناة الشروق نيوز نقلا عن مصادر أمنية أن الاجتماع ضم السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس الجزائري، و رئيس المخابرات السابق عثمان طرطاق، ولفتت الشروق إلى أن زروال انسحب من اللقاء في اللحظات الاخيرة بعد اطلاعه على فحوى و اهداف اللقاء، و حسب القناة ذاتها فان هذا اللقاء حضره ايضا افراد من المخابرات الفرنسية.
- ✓ فقائد الاركان أراد أن يطمان الشعب بأنه سيحميهم من مخطط هذه العصابة التي حاولت تغليط الشعب حول نوايا المؤسسة العسكري في الحراك.

4. **المسيرات الشعبية:** مثلت هذه الفئة 15 من مجموع تكررات المحتوى الاتصالي و لقد ازدادت بنسبة كبيرة بعدما كانت 0 تكرار في الفئة الأولى، و يمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

- تصديق قائد الاركان الراحل الفريق أحمد قايد صالح للحراك الشعبي و أنه مستمر و حقيقي ففي البداية ظن أن المتظاهرين مغرر بهم أي تدفعهم اطراف خارجية، لكن مع تزايد أعداد المتظاهرين و تمسكهم بمطالبهم جعل قائد الأركان يصطف في صفهم.
- الأعداد المتزايدة للمتظاهرين.

[1] رياض الصيداوي، **مرجع سابق الذكر**، ص 143.

- ليبين للشعب الجزائري أنه سيسانده حتى إنتهاء الأزمة، خاصة بين التغييرات الكبيرة و المفاجئة التي قام بها قائد الأركان في صفوف الجيش الوطني الشعبي، و حسب رأيي فان قرار قائد الأركان هنا كان من أجل حماية الحراك و المتظاهرين من العصابة التي كانت لها اذناب في مؤسسة الجيش، و دليل ذلك الاجتماع السري الذي كشف أمرهم و الذي كان فيه كل من السعيد بوتفليقة، و الجنرال السابق توفيق، و الرئيس السابق زروال، و مدير المخابرات عثمان طرطاق و بعض الأطراف الخارجية الفرنسية، و أيضا تسريب محادثة علي حداد و عبد المالك سلال و التي تضمنت تهديدات باستعمال السلاح ضد المتظاهرين، فالعصابة لم تستسلم و بقيت تبحث عن الفرص لضرب الحراك و قائد الإعلام كان يعلم بتحركاتها و مؤامراتها لذا قام بهذه التغييرات، فهو أمضى أكثر من عشرين سنة مع النظام و أطرافه، و يعرف خلفياتهم و خططهم، و السبب الثاني لقيامه بهذه التغييرات هو تجنب الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية بين مؤيد و معارض للإنتخابات لذا أراد أن يبعد كل إحتمال في المعارضة ليضمن إجراء الإنتخابات الرئاسية .

لكن هذه التغييرات أثارت الشكوك السياسية و الجدل الاعلامي خاصة الطريقة التي تم الاعلان عنها بها و التي جاءت مخالفة تماما للتقاليد المعروفة و المعمول بها في أوضاع كهذه، و صف الباحث مبروك كاحي هذه الطريقة بأنها مفاجئة، و أشار إلى أن التغييرات لا تخلو من رسالة سياسية و هي عبارة عن رسالة بأن المؤسسة العسكرية ستكون حاضرة في إستحقاق ابريل.

و بعض القراءات ذهبت في إتجاه أن هذه التغييرات هي محاولة لقائد الأركان السيطرة الكاملة على القرار داخل المؤسسة العسكرية واستبعاد كل الكوادر التي يعتقد أنها قد تنافسه، و هناك من ذهب لأبعد من ذلك بشان إمكانية و جود طموحات شخصية لقائد الأركان في خلافة بوتفليقة في الرئاسة.كما ان هناك من رأى أن هذه التغييرات هي من تخطيط السعيد بوتفليقة و هو الذي من وراءها و أعطته نفوذا و قدرات كبيرة.[1]

[1] رياض الصيداوي، **مرجع سابق الذكر**، ص(128/125).

أ- تحليل تكرارات الفئات الدلالية للمحتوى الإتصالي للفئة الثالثة:

الفئات الدلالية	التكرارات
الجيش	162
الدستور	18
الأمن	43
المسيرات الشعبية	18

يمثل هذا الجدول تكرارات الفئات الدلالية للفئة الثالثة(04 اوت-09 ديسمبر 2019)، و الملاحظ فيه ان فئة الجيش و الامن تحصلتا على اكبر عدد من التكرارات، و يرجع ذلك لأن قائد الأركان في هذه الفترة كان يؤكد على أن الانتخابات الرئاسية ستكون في أمن و أمان، و هذا ردا على بعض المتظاهرين الذين لا يريدون الإنتخابات.

1. **الجيش:** مثلت هذه الفئة 162 من مجموع تكرارات المحتوى الاتصالي، و يرجع ذلك للأسباب التالية:

- ✓ ليثبت انه ليس للشعب سند آخر من غير الجيش الذي لم ولن يتركه.
- ✓ لياكد للشعب الجزائري انه ليست لديه اي اطماع في السياسة، خاصة بعد الشائعات التي انتشرت حول انه يريد خلافة بوتفليقة.
- ✓ ليوجه رسالة للذين يريدون التفاوض مع المؤسسة العسكرية و يرفضون الحوار و هذا ما فسر الارتفاع الكبير لفئة الجيش ب 162 تكرارا بعدما كانت في بداية الحراك الشعبي 15 تكرارا فقط ففي هذه المرحلة الاخيرة للحراك اتضحت المعالم و الرؤيا و هي أن الجيش الوطني الشعبي هو المتحكم الاول و الاخير في في الحراك و لن يقبل اي تدخل خارجي في حل الأزمة.

2. **الدستور:** مثلت هذه الفئة 18 تكرارا من مجموع تكرارات المحتوى الاتصالي، حيث تراجع تكرار هذه الفئة بعدما كانت 49 في الفئة الثانية، و يمكن تفسير ذلك بما يلي:

- تخطت الأزمة مرحلة إيجاد الحلول بل هي الآن في تطبيقها، فبعد الحوار مع ممثلي الحراك تم الاتفاق على تنظيم الإنتخابات الرئاسية، كما خرج بعض المتظاهرين مؤيدين للانتخابات.

لكن هناك من له رأي اخر حول إمتثال قائد الأركان للحل الدستوري و هو أن قائد الأركان دعا لتطبيق المادة 102 كانت لصالح موالاة النظام التي رات في ذلك مخرجا دستوريا يضمن إستمرارية الدولة و يضع التغيير في مسار أمن، في حين انقسمت المعارضة بين من يرى أنها خطوة إيجابية غير كافية، و من بدت له التفافا على مطالب الحراك واستمرارا للنخبة الحاكمة ذاتها دون بوتفليقة.[1]

و هناك من يرى أن الظروف التي سبقت تنظيمها لا تسمح بتنظيم انتخابات نزيهة و شفافة خاصة في ظل بقاء حكومة الوزير الاول نور الدين بدوي الذي عينه الرئيس بوتفليقة قبل إستقالته و المتهم بتزوير إنتخابات سابقة في عهده.[2]

3. **الأمن:** مثلت هذه الفئة 43 من مجموع تكرارات المحتوى الإتصالي، و يمكن ملاحظة أنها بدأت في تزايد مستمر بعدما كانت في الفئة الأولى و الثانية على الترتيب 14 و 24 و يمكن تفسير ذلك بالاتي:
   - تأكيد قائد الأركان أن الوضع الأمني تحت السيطرة .
   - ليؤكد للشعب أنه سيحميه و لن يقمع المتظاهرين.
   - لتوعية الشعب بخطورة عزوفهم عن الانتخابات و أن ذلك سيستغل من طرف أتباع العصابة و يؤدي إلى إنفلات أمني.
4. **المسيرات الشعبية:** مثلت هذه الفئة 18 من مجموع التكرارات بعدما كانت 0 تكرار في الفئة الاولى اصبحت 18، و يمكن تفسير ذلك بما يلي:
   - إشادة قائد الأركان بالمسيرات الداعمة للانتخابات الرئاسية.
   - ليؤكد ضرورة إتحاد الجزائريين في المسيرات خاصة بعد رفع العلم الأمازيغي، و هذا ما أثار غضب قائد الأركان الذي عبر عنه في خطاباته متهما أن هناك أطرافا تحاول إقحام هذه الراية لزرع الفتنة بين الجزائريين.

[1] محمد السبيطلي، **حراك الجزائر :ازمة النظام بين الاصلاح او القطيعة**، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية،الرياض، 2019، ص29.

[2] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، **مرجع سابق الذكر**، ص 23.

لكن هناك من رأى أن مطالب قائد الاركان يراد به تقسيم الشارع الجزائري وإستغلال قضية الراية الأمازيغية من أجل الطعن في بعض عناصر الحراك الشعبي.[1]

المطلب الثاني:مخرجات تحليل الخطاب

1. وجدت المؤسسة العسكرية نفسها هي المؤسسة الوحيدة القائمة بعد إنهيار المؤسسات الاخرى في السلطة المخلوعة.
2. المؤسسة العسكرية كانت في البداية رافضة للحراك لكن سرعان ما ساندته.
3. حافظت المؤسسة العسكرية على مكانتها كمؤسسة محترفة و لم تتدخل في السياسة.
4. تمسك المؤسسة العسكرية بالحل الدستوري للخروج من الأزمة و ذلك من خلال تطبيقها للمادة 102.
5. تحقيق مطالب الحراك و هي عدم ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، و محاربة كل من نهب المال العام و تورط في الفساد.
6. الهدف الأساسي لقائد الأركان هو الشعب و أكد في كل خطاباته على ضرورة حمايته، و أنه سيسانده حتى النهاية.
7. لم يدع مجال للتدخل الخارجي بل تم إيجاد الحل داخليا فقط.
8. لم تكن لقائد الأركان أطماع في السياسة حسب ماكان يظن الكثيرين.
9. إنقسم المتظاهرون بين مؤيد و معارض للحل الدستوري.
10. تماسك المؤسسة العسكرية حيث كان لها رأي واحد حول الحراك.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية و إعادة بناء النظام السياسي

مع اندلاع الحراك الجزائري و جدت المؤسسة العسكرية نفسها هي المديرة له خاصة بعد قرار الفريق أحمد قايد صالح الانضمام له و تأييده، فكان للمؤسسة العسكرية التأثير المباشر في تسيير هذه المرحلة، و يتضح ذلك من خلال:

[1] عبد الله كمال، الربيع العربي بعد خطاب قائد الجيش..هل تستغل السلطة الحساسيات الجهوية لتقسيم حراك الجزائر،2019. https://www.sasapost-com/regional- تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/7/25.

- تنظيم الإنتخابات: حيث إقترح قائد الأركان تحديد يوم 15 سبتمبر 2019 موعدا لاستدعاء هيئة الناخبين تمهيدا لإجراء الإقتراع منتصف ديسمبر.[1]
- مكافحة الفساد:

بعد إستقالة الرئيس بوتفليقة و إبعاد رموز عديدة من نظامه دخلت قيادة الجيش في عملية تفكيك لشبكات نفوذها، حيث أمرت بالتحقيق مع بعض إتباع النظام مثل السعيد بوتفليقة و سلال و غيرهم إضافة إلى التحقيق أيضا مع رجال الأعمال المتهمين في نهب المال العام[2] .

- دعوته لعزل الرئيس بوتفليقة :

و ذلك من خلال دعوته لتطبيق المادة 102 من الدستور و التي تنص على أنه إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير و مزمن يجتمع المجلس الدستوري وجوبا و بعد أن يثبت من حقيقة المانع بكل الوسائل الملائمة يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع[3] .

- تعيين بن صالح رئيسا مؤقتا للبلاد :

حيث كلف البرلمان الجزائري عبد القادر بن صالح برئاسة البلاد لمدة 90 يوما بعد إقرار شغور منصب رئيس الدولة في جلسة إستثنائية و صوت البرلمان بغرفتيه على إعلان منصب الرئيس شاغرا بموافقة 453 من أصل 455 عضوا حاضرا في جلسة أذيعت على الهواء عبر تلفزيون قناة النهار الجزائرية[4] .

- حماية المتظاهرين:

---

[1] ادم جابر، قايد صالح يريد فرض انتخابات يرفضها الشعب، 2020/09/13.
https://www.alqudos.co.uk تم الاطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/30

[2] محمد العربي سلحاني،الجيش و الحراك بالجزائر –علاقة متقلبة املتها الغايات، 2019/06/27
https://www..tratarbi.com/issues19070 اطلعت على هذا الموقع بتاريخ 2020/08/18.

[3] الجزائر: قائد الجيش احمد قايد صالح يدعو لعزل بوتفليقة من منصبه،2020/03/26
https://www.bbc.com/arabic/amp/middleas اطلعت على هذا الموقع بتاريخ 2020/08/18

[4] البرلمان الجزائري تعيين عبد القادر بن صالح رئيسا مؤقتا للبلاد،2020/04/09
https://www.bbc.com اطلعت على هذا الموقع بتاريخ 2020/08/19.

حيث وجه قائد الأركان تعليمات إلى الأمن و الشرطة تتضمن قرارا مشددا بمنع إستعمال الرصاص بشكل تام، أو الدخول في مواجهة مع المتظاهرين، وأعلن عن مرافقة الجيش وإلتزامه في تأمين المظاهرات، و تأسس هذا الموقف على إلتزام شخصي من قبل القايد صالح ظل يردده خلال مجموع خطاباته التي ألقاها في فترة الازمة حتى الاسبوع الاخير قبل الإنتخابات، ومثل هذا الموقف تحولا لافتا في سلوك الجيش و المؤسسة الأمنية مع المظاهرات و الإحتجاجات الشعبية بالمقارنة مع محطات سابقة في التاريخ السياسي للجزائر.

كما يعلق الباحث وعميد كلية العلوم السياسية بجامعة ورقلة جنوبي الجزائر البروفيسور بوحنية قوي على ذلك قائلا أن عقيدة الجيش الجزائري مرسومة دستوريا، و في القوانين المنظمة لعمل الجيش، لكن التطور البارز و البصمة الشخصية لقائد الأركان تتعلق بغرس مبدأ مهم هو الإحترافية و التعامل بالية ضبط النفس على أن كل إنزلاقات خطيرة تحتم بالضرورة التعامل برؤية و آلية جديدة و هي العدالة[1] .

من خلال هذه الأدوار يمكننا تقييم دور المؤسسة العسكرية:

1الإيجابيات:

- اول نقطة تحسب للمؤسسة العسكرية أنها حافظت على سلمية الحراك و لم تقمع المحتجين.
- المؤسسة العسكرية هي عمود الانتقال الديمقراطي، حيث ادت الى تفكك أتباع النظام السابق من خلال الأمر بمحاكتهم، إذ يعد تفكك النظام السياسي السابق إنتقال ديمقراطي في حد ذاته.
- التمسك بالمخرج الدستوري حتى آخر لحظة و تجنيب البلاد من الدخول في حالة الفراغ المؤسساتي.
- عدم القيام بالإنقلاب و الإستيلاء على الحكم فلقد كانت فرصة حقيقة لكن قائد الأركان إختار تحقيق مطالب الشعب.

[1] الجزائر :نقاش بشان دوافع قايد صالح من حقن الدماء،2019/12/24
https://www.qlarby.co.uk/amp//politics اطلعت على هذا الموقع بتاريخ 2020/08/19.

.2السلبيات :

- الخطاب الأول لقائد الأركان و الذي وصف فيه المتظاهرين بالشرذمة، حيث أثرت هذه الكلمة كثيرا في نفوس الجزائريين.
- منع المتظاهرين القادمين من مختلف الولايات الى الدخول للعاصمة.

.3التحديات:

- من المحتمل أن تواجه المؤسسة العسكرية الحراك إذا قام به الشعب مرة اخرى فمطالبه لم تتحقق كاملة.
- التعقيدات الأمنية الإقليمية خاصة الوضع الليبي.
- إمكانية ان تفقد المؤسسة العسكرية نفوذها داخل الرئاسة و دليل ذلك التغييرات الكبيرة التي قام بها الرئيس تبون مثل إقالة مدير الامن الخارجي بجهاز الإستخبارت العقيد كمال الدين الرميلي وتعيين محمد بوزيت، و إقالة مدير دائرة التحضير و العمليات في الجيش الجزائري اللواء محمد بشار و عين خلفا له اللواء محمد قايدي، كما قام الرئيس عبد المجيد تبون بإصدار مرسوم رئاسي جديد يحدد مهام الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني و صلاحياته و يكلف للمرة الأولى برفع تقرير دوري عن مجموع أنشطة وزارة الدفاع.

خاتمة الفصل الثاني:

نستنتج من هذا الفصل أن الحراك الشعبي كان نقلة نوعية في التاريخ الجزائري، حيث إنتفض الشعب على النظام المستبد الذي نهب كل حقوقه، فأراد تحقيق انتقال ديمقراطي عبر المطالبة بإسقاط النظام، وكان تحقيق هذا الإنتقال عن طريق المؤسسة العسكرية، فكانت هي الفاعل الأساسي فيه، و يمكن القول أنه لولا المؤسسة العسكرية لما تحقق انتقال ديمقراطي. فلقد كانت هي المشرفة عليه من خلال خطابات قائد الأركان التي كان لها التأثير الكبير، فالمؤسسة العسكرية كانت هي المؤسسة الوحيدة القائمة و حافظت على الدولة من الإنهيار من تطبيق المادة 102 لتجنب الفراغ الدستوري و تعيينها لرئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح و رفضها للتدخل الأجنبي.

خاتمة

كان الحراك الجزائري بمثابة الشعلة التي أنارت الطريق لتحقيق مطالب الشعب الجزائري الذي خرج بدون أي خوف أو إعتبار للسلطات و كانت غايته الوحيدة هي إسقاط النظام، فكانوا يخرجون كل جمعة رافعين لافتات و شعارات ضد النظام، و اتسمت هذه المظاهرات بالسلمية و النظام ومظاهر التأخير بين الشعب، فكل طبقات المجتمع كانت تخرج بذواتها و ليس بصفاتها، كما أن المؤسسات الامنية كانت بدورها تقوم بالمظاهرات، فإنطلاق الحراك في 22 فيفري 2019 كان بمثابة المفاجئة الكبيرة للنظام الذي ظل ينهب في الشعب لأزيد من 15 سنة و الشعب لم يحرك أي ساكن، لكن تغيرت كل الموازين، فالشعب الجزائري أصبح يتمتع بالوعي السياسي و أكثر دراية بحقوقه. و كان المحرك الأساسي لهذا الحراك و المساهم الأكبر فيه هو مع المؤسسة العسكرية التي وقفت مع الشعب و حققت المطلب الأساسي له و هو عدم ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة، و أعادت تشكيل الحكومة برئاسة رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح إلى غاية إنتخاب رئيس جديد، و أيضا حمايتها للمتظاهرين، و يمكن تقييم موقفها بالعقلاني و الحكيم و النزيه لأنه كان بإمكان قائد الأركان الإنقلاب على الشعب و الإستلاء على الحكم، لكنه فضل الحكم الدستوري الذي أنقذ الجزائر من الإنفلات الأمني.وبالعودة إلى الفرضيات التي تم وضعها في بداية الدراسة حول دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول السياسي في الجزائر، فإننا نثبت صحة الفرضية الرئيسية و الفرضيات الفرعية، فالمؤسسة العسكرية ساهمت في الإنتقال الديمقراطي من خلال تغييرها لرموز النظام و قوفها لجانب الشعب إضافة لحمايتها للمتظاهرين، و هكذا كان الحراك الجزائري إمتحانا لوعي الشعب واحترافية المؤسسة العسكرية.

من خلال دراستنا هذه توصلنا لجملة من النتائج تمثلت في:

- العلاقات العسكرية المدنية في الجزائر تحسنت عن الماضي، فبعد أن كانت المؤسسة العسكرية تفرض رأيها في الشأن السياسي، أصبحت تؤيد رغبة الشعب.
- تواصل الحمى الثورية ساهم في تحقيق الشعب لمطالبه حيث بدأت المظاهرات بعدم ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقط، لكن بمجرد تنازل السلطة ظهرت مطالب أخرى للشعب، و هذا ما جعله يصل لغايته.
- موقف المؤسسة العسكري ساهم في حل الأزمة.

- الإنتقال الديمقراطي كان من الاعلى و من الأسفل، أي من جانب الشعب الذي انتفض ، و المؤسسة العسكرية التي وقفت ضد النظام.

المراجع

Référence

الكتب:

1. أحمد إسماعيل إسراء، **العلاقات المدنية العسكرية و عملية التحول الديمقراطي–دراسة مقارنة بين مصر و الجزائر**، القاهرة:المكتب العربي للمعارف، 2017.
2. الكيالي عبد الوهاب و اخرون، **موسوعة سياسية**، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1999.
3. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،**الجزائر 2019 من الحراك إلى الإنتخابات**،قطر: تقرير وحدة الدراسات السياسية، 2020.
4. السبيطلي محمد، **حراك الجزائر أزمة النظام بين الإصلاح أو القطيعة**،الرياض:مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية،2019.
5. الصيداوي رياض،**نهاية زمن بوتفليقة صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر**،ط2، الجزائر:دار بهاء الدين،2019
6. بابا عربي مسلم، **صناع الرؤساء بحث في سرديات الظاهرة العسكرية الجزائرية**،ج1،الجزائر:دار ادليس،2019.
7. باراني زولتان،(ترجمة عبد الرحمن عياش)، **كيف تستجيب الجيوش للثورات و لماذا**، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر،2017.
8. بن أعراب محمد،**محاضرات في القانون الدستوري**،كلية الحقوق و العلوم السياسية، سطيف،2019.
9. ولد الصديق ميلود، **فينومولوجيا علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر، في فهم الامن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني و الدفاع الوطني**. بهلول ياسين، عمان: دار الحامد، ط1، 2015.
10. حمدي عبد الرحمن، **الجيش و التحول الديمقراطي في افريقيا**.ط1،قطر: مندى العلاقات العربية و الدولية، 2015.
11. محمد خميس، **المستقبل الامني للقوة الامريكية في افق عام 2025**،ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2019.

12. سورنسن غيورغ،**الديمقراطية و التحول الديمقراطي، السيرورات و المامول في عالم متغير**،(ترجمة عفاف البطاينة)،ط1، بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2015.

13. رشاد طارق،**الحكم العسكري في ميانمار 1962-2018**،ألمانيا: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسة الاقتصادية،2017.

14. خطير نعيمة، **الامن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية**، إشكالية التعريف و التوظيف، جامعة الجزائر03.

15. عبد العالي عبد القادر، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**،2008/2007

16. غماري طيبي، **الجندي و الدولة و الثورات العربية**، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2019.

17. لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين**،الجزائر:دار المعرفة للنشر و التوزيع، 2000.

القوانين و التشريعات:

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

19. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رئاسي، رقم89/18، يتعلق بنشر نص تعديل دستور 1989، المؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية،العدد 234، الصادرة بتاريخ الاربعاء 23 رجب عام 1409هـ.

20. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96/438، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المؤرخ في 7 ديسمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 76، الصادرة بتاريخ 8 ديسمبر 1996.

21. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم16-01 يتضمن التعديل الدستوري المؤرخ في 2016/03/06، الجريدة الرسمية، العدد 14،الصادرة بتاريخ 2016/03/07.

22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، العدد 205، الفترة التشريعية السادسة، الدورة العادية الثامنة الصادرة بتاريخ 2011/03/28.

المجلات:

23. أحلام صارة مقدم، بن حوى مصطفى، "22 فيفري الحراك الشعبي في الجزائر(الاسباب و التحديات)"، **مجلة الدراسات الافريقة و حوض النيل**، العدد 06، المانيا،2019.

24. أحمد حسين عائشة، "التغيير السياسي المعاصر من خلال فقه الأولويات"،**المجلة الجامعة**،العدد 18،الزاوية 2016.

25. باراني زولتان،"القوات المسلحة و عملية الإنتقال السياسي"، محاضرة لمؤتمر الجيش و السياسة و التحول الديمقراطي، **مجلة سياسات عربية**،العدد24، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الدوحة 2016.

26. بوعرفة عبد القادر، "الحراك الشعبي بالجزائر:الدوافع و العوائق"،**مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد07، وهران، 2019.

27. بشينية عبد الغاني، "الجيش الوطني الشعبي مسيرة و تاريخ"، **مجلة الجيش**،العدد:4/2،الجزائر، نوفمبر 2012.

28. زماموش فتيحة، "الإعلام و سؤال الحراك في الجزائر"، **مجلة الدراسات الاعلامية**،العدد 09،المانيا،نوفمبر 2019.

29. موسى بن براهيم حزيري و صبرينة غربي، دراسة نقدية لبعض المناهج الوصفية و موضوعاتها في البحوث الاجتماعية و التربوية و النفسية، **مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية**، العدد 13، الجزائر، 2013،

30. مسعودي يونس،" التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية"، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية**، العدد صفر، تلمسان 2014.

31. نبيل سرور،"المؤسسة العسكرية الصينية و حماية انجازات حقبة الاصلاح و الانفتاح"، **مجلة الدفاع** اللبناني، العدد 03، بيروت2015.

32. عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارج ي"، **مجلة سياسات عربية**،العدد 38،2019.

الرسائل العلمية:

33. إيجا ذهبية،"أثر التحولات الاقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية دراسة حالة مصر"-(**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2017-2018.

34. بوعناني حسين، "المؤسسة العسكرية و دورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 2016/1990"،(**مذكرة ماستر في العلوم السياسية**،جامعة سعيدة: كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2018/2017.

35. طيب بعطوش، أسماء دهكال،" دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي الجزائر نموذجا 1989-2016"(**مذكرة ماستر في العلوم السياسية**.جامعة معسكر:كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2017/2016

36. تريكي سناء،" دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي-دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر"(**مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، جامعة أم البواقي:كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2015/2014.

37. محمد البراوي التتر هداية، "مسيرات العودة الكبرى الفكرة و الاهداف و المستقبل "(**بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على دبلوم الدراسات الفلسطينية من اكاديمية دراسة اللاجئين قسم الابحاث** 2019/2018.

38. رزاق لقرع وردة،" تقييم استراتيجية تكييف مهام المؤسسة العسكرية مع المتطلبات الامنية نهاية الحرب الباردة "،(**مذكرة ماستر في الدراسات الامنية و الاستراتيجية**. جامعة ورقلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية)،2015/2014.

39. لعقون دنيا،"الامن و الإنتقال الديمقراطي في العالم- دراسة حالة مصر"(**مذكرة ماستر في العلوم السياسية**، جامعة قالمة:كلية الحقوق و العلوم السياسية)،2019/2018.

الملتقيات و الندوات العلمية:

40. الإمام سلمى، العسكرية و مسار السياسات التنموية في الجزائر:علاقة تأثير ام سيطرة،، ملتقى دولي حول سياسات الدفاع بين الإلتزامات السيادية و التحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2017.

41. حجاج عثمان،"الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية و دعم المسارات التنموية"، ملتقى دولي حول **سياسات الدفاع بين الالتزامات السيادية و التحديات الإقليمي**ة، جامعة قاصدي مرباح مؤسسة ورقلة،2017.

المقالات الالكترونية:

42. أبوبكر محمود، 7 أسباب تجعل حراك الجزائر إستثنائيا 2019/03/28

https://studies.aljazeera.net/ar/

تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ 2020/07/19

43. آيت حمادوش لويزة الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض و الانتقال التعاقدي 2019/03/19

https://studies.aljazaa.net/ar/reports

تم الإطلاع على الموقع على الموقع بتاريخ 2020/07/24

44. بوحنية قوي، الحراك السياسي الجزائري من هندسة السلطة الى النموذج الامن، 2019/08/07

https://studies.aljazeera.net/ar/reports

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/24

45. بودهان ياسين، الحراك الشعبي الجزائري عام من السلمية و التمسك بالتغيير 2020/02/23

https://arb.majalla.com/mode

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/24.

46. هاني سليمان،العلاقات العسكرية المدنية و التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

https://books.google.dz

الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/25.

47. كمال عبد الله،الربيع العربي بعد خطاب قائد الجيش...هل تستغل السلطة الحساسيات الجهوية لتقسيم حراك الجزائر 2019

https://www.sasapost.com-regional

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/25

48. عيلان إيمان، مقران آيت العربي بخصوص المادة 102:لا نريد تغيير الأشخاص بل رحيل النظام على الموقع

https://www.aljazeeraalyom.com

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/25

49. علي ياحي،5 مخاطر تهدد الحراك الشعبي في الجزائر 2019/03/29

https://www.independantarabia.com

الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/22

50. توفيق إبراهيم حسنين:اطار نظري 2013/01/24

https://studies.aljazeera.net/zr/files/arabworld

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/22

51. وزارة الدفاع الوطني

https://www.mdn.dz

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/03/25

https://www.independentarabia.com

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/22

52. الجزائر قائد الجيش أحمد قايد صالح يدعو لعزل بوتفليقة من منصبه 2019/03/26

https://www.bbc.com/arabic/ampmidddddddleast

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/08/15

53. https://books.google.dz

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/8/25

54. https://arabiachainaabe/chaptar2

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/8/5

55. آدم جابر، قايد صالح يريد فرض إنتخابات يرفضها الشعب 2019/09/13

https://www.alqudos.co.uk

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/07/30.

56. سلحاني محمد العربي، الجيش و الحراك بالجزائر علاقة مستقبلية أملتها الغايات 2019/06/27

https://www.tratarbi.com/issues19070

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2020/08/18.

57. الجزائر قائد الجيش أحمد قايد صالح يدعو لعزل بوتفليقة من منصبه 2019/03/26

https://www.bbc.com/arabic/amp/middleast

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/08/18

58. البرلمان الجزائري تعيين عبد القادر بن صالح رئيسا مؤقتا للبلاد 2020/04/09

https://www.bbc.com

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/08/19.

59. الجزائر :نقاش بشان دوافع قايد صالح من حقن الدماء 2019/12/24

https://www.qlarby.com.uk/amp//politics

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/08/19

60. قائد الجيش الجزائري يتحدث عن فساد ثقيل و الآلاف بالشوارع 2019/04/30

https://www.skyynewsarabia.com/amp/middle-east

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2020/8/25.